الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

الموضوع:

دور المنظمات الدولية في تحقيق تعافي الاقتصاد العالمي من جائحة كورونا

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

من إعداد الطالب (ة):

- غرسة محمد أشرف

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

- د. هاني منال

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
- حوحو حسينة	- أستاذة تعليم عالي	رئيسا	بسكرة
- هاني منال	- أستاذ محاضر أ	المشرف	بسكرة
- محدة ناصر	- أستاذ محاضر ب	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2022-2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

(رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي
أَمْرِي وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي يَفْقَهُوا
قَوْلِي) [طه/25-28]

شكر وعرفان

الحمد والثناء والشكر لله العلي القدير على نعمه وعلى توفيقي لإنجاز هذا العمل اعترافا بالفضل والتقدير للجميل

يسعدني أن أتوجه بجزيل الشكر والامتنان للأستاذة

هاني منال

لتكرمها بقبول الإشراف على هذه المذكرة والجهد الكبير والوقت الثمين الذي بذلته من خلال توجيهاتها ومتابعتها لي من بداية هذه الرسالة حتى إكمالها وخروجها إلى نور

فجزاها الله كل خير وجعلها في ميزان حسناتها

كما أتقدم بجزيل الشكر لكل أعضاء لجنة المناقشة الذين سأنال شرف مناقشتهم للمذكرة، فلهم مني كل الشكر والعرفان على مجمل نصائحهم وتوجيهاتهم وانتقاداتهم التي تنير مساري العلمي

وإلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل المتواضع حتى ولو بالكلمة طيبة.

الإهـــــــــداء

الحمد لله الذي أوصلني لليوم الذي أجني فيه ثمار دراستي بهذه المناسبة أهدي هذا العمل:

إلى صاحب السيرة العطرة، والفكر المُستنير؛

فلقد كان له الفضل الأوَّل في بلوغي التعليم العالي والدي الحبيب، أطال الله في عُمره.

إلى من وضعتني على طريق الحياة،

وجعلتني رابط الجأش، وراعتني حتى صرت كبيرًا أمي الغالية، حفظها الله ورعاها وأمدّها بالصحة والعافية والعمر الطويل.

إلى إخوتي من أعتمد عليهم في كل كبيرة وصغيرة

إلى عائلتي وأصدقائي من كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات والصعاب

إلى جميع أساتذتي الكرام؛ ممن لم يتوانوا في مد يد العون لي
إلى كل من شاءت الأقدار أن تجمعني بهم حدائق الدراسة

إلى كل من وسعته مخيلتي ولم تسعه مذكرتي.

وفي الأخير أسأل الله أن يتقبل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفعنا به.

ملخص:

هدفت هذه الدراسة الى تحديد الدور الذي لعبته المنظمات الدولية الاقتصادية في تحقيق تعافي الاقتصاد العالمي من جائحة كورونا، حيث تلعب المنظمات الدولية دورًا مهمًا في توجيه وتعزيز الجهود العالمية لتحقيق التعافي الاقتصادي والاستقرار. تواجه الدول تحديات اقتصادية كبيرة بسبب تداعيات الجائحة، مثل انكماش النشاط الاقتصادي، ارتفاع معدلات البطالة وتدهور القطاعات الاقتصادية المختلفة وتحديات التمويل والديون، وتعمل المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية وغيرها على توفير الدعم والمساعدة اللازمة للدول المتأثرة بالجائحة، تقدم هذه المنظمات التوجيه والمشورة الاقتصادية، وتساعد في تطوير وتنفيذ السياسات الاقتصادية الفعالة لتعزيز التعافي والنمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: المنظمات الدولية الاقتصادية، جائحة كورونا، تعافي الاقتصادي العالمي، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي منظمة التجارة العالمية

Abstract:

This study aimed to identify the role played by international economic organizations in the global economic recovery from the COVID-19 pandemic. International organizations play a crucial role in guiding and enhancing global efforts towards economic recovery and stability. Countries face significant economic challenges due to the repercussions of the pandemic, such as economic contraction, rising unemployment rates, deterioration of various economic sectors, as well as financing and debt challenges. International organizations such as the International Monetary Fund, the World Bank, and the World Trade Organization, among others, work to provide the necessary support and assistance to countries affected by the pandemic. These organizations offer economic guidance and advice and assist in developing and implementing effective economic policies to promote recovery and economic growth.

Key words: International Economic Organizations, Covid-19, IMF, World Bank, WTO

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	I
اهداء	II
ملخص	III
فهرس المحتويات	IV-V
قائمة الجداول والأشكال والملاحق	VI
مقدمة	**أ-ت**
الفصل الأول: الإطار النظري حول –المنظمات الدولية الاقتصادية وجائحة كورونا-	
تمهيد الفصل الاول	01
المبحث الاول: ماهية المنظمات الدولية	02
المطلب الاول: التطور التاريخي للمنظمات الدولية	02
المطلب الثاني: مفهوم المنظمات الدولية وشروط قيامها	05
المطلب الثالث: حصانة وامتيازات المنظمات الدولية	07
المبحث الثاني: نشأة المنظمات الدولية الاقتصادية ووظائفها	08
المطلب الاول: صندوق النقد الدولي(IMF)	08
المطلب الثاني: مجموعة البنك الدولي	12
المطلب الثالث: منظمة التجارة العالمية (م ع ت W T O)	16
المبحث الثالث: مفاهيم عامة حول جائحة كورونا	20
المطلب الأول: نبذة تاريخية عن الجوائح في العالم	21
المطلب الثاني: تعريف جائحة كورونا وطرق انتقالها	23
المطلب الثالث: تحول جائحة كورونا من مرض الى ازمة اقتصادية	24
خلاصة الفصل الاول	26
الفصل الثاني: جهود المنظمات الدولية الاقتصادية في تحقيق تعافي الاقتصاد العالمي من جائحة كورونا	
تمهيد الفصل الثاني	28
المبحث الاول: تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي	29
المطلب الاول: قنوات انتقال اثار جائحة كورونا	29
المطلب الثاني: اثار جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي	31
المبحث الثاني: جهود المنظمات الدولية الاقتصادية ومساعيها في التصدي لجائحة كورونا	35
المطلب الأول: جهود صندوق النقد الدولي في تعافي من جائحة كورونا	35

فهرس المحتويات

المطلب الثاني: جهود البنك الدولي في تعافي من جائحة كورونا	**41**
المطلب الثالث: جهود منظمة التجارة الدولية في تعافي من جائحة كورونا	**45**
المبحث الثالث: تقييم دور المنظمات الاقتصادية الدولية والانتقادات التي واجهتها في مرحلة تعافي	**47**
المطلب الأول: تقييم عمل المنظمات الاقتصادية الدولية لمواجهة اثار الجائحة	**47**
المطلب الثاني: تداعيات التنافس الدولي على فاعليات المنظمات الاقتصادية الدولية لمواجهة اثار الجائحة	**52**
المطلب الثالث: الانتقادات التي وجهت الى المنظمات الدولية اثناء جائحة كورونا	**53**
خلاصة الفصل الثاني	**56**
خاتمة	**58**
قائمة المراجع	**62**
قائمة الملاحق	**68**

قائمة الجداول والأشكال والملاحق

قائمة الجداول والأشكال والملاحق

قائمة الجداول

الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	جدول تسلسل الجوائح العالمية عبر التاريخ	22-21
02	إنفاق مجموعة البنك الدولي اثناء جائحة كورونا	50

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	التقرير السنوي للصادرات العالمية من السلع المصنعة 2020	32
02	تأثير جائحة كورونا على سوق الأسهم في جميع أنحاء العالم 2020	34
03	التمثيل البياني لإنفاق صندوق النقد الدولي 2021	37
04	الإحصائية الفنية المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي سنة 2021	38

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	هيكل صندوق النقد الدولي حسب اخر تحديث	68
02	هيكل مجموعة البنك الدولي	69
03	هيكل سكرتارية منظمة التجارة العالمية	70
04	اشكال المساعدة المقدمة من صندوق النقد الدولي في التصدي لأثار الاقتصادية لفيروس كورونا	71
05	تعهد خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث علمي	72

المقدمة

المقدمة

تمهيد:

شهد العالم منذ 2019 بداية ظهور جائحة كورونا، حيث بدأ تفشي فيروس كورونا في19 ديسمبر 2019 في الصين محدث أضرار بالغة الخطورة على الصحة البشرية التي نتج عنها خسائر فادحة في الحالة الصحية للأفراد وفي رفاهيتهم الاقتصادية بسبب إجراءات غلق الأسواق، وأدى انتشارها السريع إلى اضطراب اقتصادي كبير جراء الحجر الصحي، التقييد على السفر وإغلاق المصانع، والانخفاض الحاد في العديد من أنشطة قطاع الخدمات، وأصيبت حركة التجارة الدولية بالشلل خلال فترة وجيزة من تفشي فيروس كورونا مما أثر على الصادرات والواردات ، وبعد تراجع إصابات فيروس كورونا في الوقت الراهن والعودة الى الحياة الطبيعية أصبح الاقتصاد العالمي والتجارة الخارجية في فوضى وتراجع كبير، حيث أصبحت كل الدول والمنظمات العالمية تريد وجود حل للازمة كورونا .

وبمأن المنظمات الدولية الاقتصادية تعد من بين أهم أشخاص القانون الدولي، نظراً لطبيعة النشطات التي تمارسها هذه المنظمات والتي تنصب على المسائل الاقتصادية التي تعدها المواثيق المنشئة لها أو التي تم تطويرها نتيجة ممارسات قامت بها المنظمات المعنية. وهي هيئات تم إنشاؤها بواسطة الدول للتعاون في المجال الاقتصادي وتعزيز التنمية الاقتصادية على المستوى العالمي. تتمثل مهام هذه المنظمات في توفير الدعم المالي والتقني، وتعزيز التجارة الدولية، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وتنسيق السياسات الاقتصادية وإدارة الأزمات المالية. كما أن هذه المنظمات الاقتصادية تشكل البناء القانوني الذي تمارس الدول نشاطها في إطاره سواء كان ذلك بشكل مباشر كالدول أم شكل غير مباشر كالشركات المتعددة الجنسيات. بالنظر إلى هذه المكانة التي تحتلها هذه المنظمات الاقتصادية فقد حظيت باهتمام المجتمع الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945 بالنظر إلى ما نتج عنها من دمار الاقتصاديات الدول في معظم أرجاء العالم خاصة في أوروبا. فقد تسببت هذه الحرب في ركود الاقتصادي وزيادة البطالة وتشريد البشر. لذلك كان لازما إيجاد مخرج وحلول لهذا الدمار الاقتصادي من الناحية القانونية وهو ما ترجم في تولي الدول عقد مؤتمرات دولية لإنشاء منظمات دولية متخصصة في المجال الاقتصادي، وجراء تراجع ازمة فيروس كورونا وانخفاض الاصابات وجب تدخل هذه المنظمات الدولية الاقتصادية في مرحلة تعافي الاقتصاد العالمي وايجاد حلول لهذا التراجع الاقتصادي العالمي.

❖ **اشكالية الدراسة:**

بناء على ما سبق ذكره وفي ظل هذه التوقعات والتغييرات العالمية سيتم طرح السؤال الرئيسي التالية:

- **ما هو الدور الذي تلعبه المنظمات دولية الاقتصادية لتحقيق تعافي الاقتصاد العالمي من جائحة كورونا؟**

❖ **الأسئلة الفرعية:**

1. ما الهدف من انشاء المنظمات الدولية؟
2. كيف أثرت جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي؟
3. كيف قابلت المنظمات الدولية الاقتصادية اثار جائحة كورونا (ما بين المواجهة وتعافي الاقتصاد العالمي)؟

❖ **الفرضيات:**

1. ارتبطت اهداف انشاء المنظمات الدولية بتحديات اقتصادية وسياسية عالمية، مثل الحاجة إلى تعزيز التجارة الدولية وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام أو التصدي للأزمات العالمية، والعمل على تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول وتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي على المستوى العالمي.
2. تسبب انتشار فيروس كورونا في غلق عالمي لمختلف التحركات الدولية والمحلية للبشر والبضائع مما أثر على الاقتصاد العالمي وانتشرت من الدولة المصدر لباقي دول العالم بسبب الحركة العالمية للبشر بين الدول.
3. تمثلت جهود المنظمات الدولية الاقتصادية في مرحلة تعافي الاقتصاد العالمي من جائحة كورونا على تعزيز التعاون والتنسيق الدولي، وتوفير الدعم المالي والفني، وتعزيز التجارة العالمية، وتحقيق التنمية المستدامة.

❖ **اهداف الدراسة:**

- التعرف على المنظمات الدولية الاقتصادية بمفهومها العام ومحدداته واثاره على الاقتصاد العالمي.
- معرفة خلفيات فيروس كورونا وأبعادها الدولية.
- عرض اثار فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي.
- ازالة الغموض حول تعافي الاقتصاد العالمي بعد جائحة كورونا.

❖ **دوافع اختيار الموضوع:**

سبب اختياري لموضوع دور المنظمات الدولية في تحقيق تعافي الاقتصاد العالمي من جائحة كورونا يعود لعدة اسباب موضوعية وذاتية اهمها:

1. يتميز هذا الموضوع بطابع دولي وعالمي حيث تهتم به المنظمات الدولية في مختلف تقاريرها وفي نفس الوقت من ضمن تخصص مالية وتجارة دولية والذي ساعدني في ضبطه دراستنا لمقياس العولمة والمنظمات.

2. لقى اهتمام عالمي واسع بسبب حداثته واثار جدلا وتساؤلات مازالت مفتوحة لحد الساعة اضافة الى اهمية المنظمات الدولية الاقتصادية ومكانتها الاقتصادية في العالم.

3. الرغبة في تسليط الضوء على اهم الاثار التي تسببت فيها ازمة فيروس كورونا وتأثيراتها على الاقتصاد العالمي وامنه.

❖ **منهج الدراسة:**

لمعالجة اشكالية الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، للإلمام بجوانب الدراسة فالمنهج الوصفي تم استعماله عند التطرق لمختلف المفاهيم النظرية والتعاريف المتعلقة بمتغيرات الدراسة (دور المنظمات الدولية في تحقيق تعافي الاقتصاد العالمي من جائحة كورونا)

وكذلك اعتمدنا المنهج التحليلي وهو منهج يهدف إلى تحليل كافة المعلومات والمستجدات المتعلقة بالتقارير السنوية المنشورة من طرف المنظمات الدولية الاقتصادية

❖ **صعوبات الدراسة:**

كغيرها من الدراسات العلمية والأكاديمية واجهت دراستنا مجموعة من الصعوبات من بينها:

- مصطلح تعافي الاقتصادي موجود في التقارير اما الدراسات قليلة جدا مما صعب طرق البحث بحكم حداثة الموضوع لذلك لجأنا الى ما جاء في التقارير والملتقيات الدولية والمجلات الاقتصادية والسياسية وقنوات الاخبار التلفزيونية
- نقص المراجع العلمية التي تتناول دراسات حول فيروس كورونا على مستوى المكتبات الجامعية مما دفعنا الى الاعتماد على المقالات والمواقع الإلكترونية.
- الاستعانة بالمراجع الاجنبية لتحليل معطيات الدراسة واغلب المراجع باللغة الإنجليزية غير مترجمة مما تطلب منا جهدا ووقت في الحصول على بعضها وترجمتها للاستفادة من المعلومات والبيانات القيمة التي تحتويها.

❖ **الدراسات السابقة:**

من المسح المكتبي الذي قمنا به لم نجد دراسات مشابهة للموضوع بشكل كبير بسبب حداثة الموضوع، فاغلب الدارسات تناولت الموضوع من الجوانب أخرى ومن بين ما وجدناه ما يأتي:

1. مروه كرامة، فاطمة رحال وانفال حده خبيزة (30 جوان 2020) تأثير الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كورونا كوفيد -19 على الاقتصاد الجزائري نموذجا، مجلة التمكين الاجتماعي

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح انعكاسات فيروس كورونا المستجد كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي بصفة عامة وعلى الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، وتوضيح خطورة هذا الفيروس الذي ادخل العالم في أزمة اقتصادية ومالية واجتماعية تفاقمت نتائجها الوخيمة في ظرف وجيز جدا بداية بالقطاع الاقتصادي الحقيقي ثم انتقل إلى القطاع المالي والاجتماعي

2. رأفت عايد العضايلة (02 جويلية 2020)"الآثار السياسية والاقتصادية لفيروس كورونا على النظام الدولي" المجلة العربية للنشر العلمي

هدفت الدراسة التعرف على الاثار السياسية والاقتصادية لفيروس كورونا على النظام الاقتصادي الدولي، وقد تناولت الدراسة التداعيات التي شكلتها جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي بكل جوانبه الاستثمارية ومعدلات النمو الاقتصادي والتبادل التجاري وانتقال السلع.

تتميز دراستنا عن الدراسات السابقة انها تربط بين المنظمات الدولية الاقتصادية وجائحة كورونا والجهود المقدمة من طرف المنظمات لتعافي الاقتصادي من اثار جائحة كورونا

❖ **تقسيمات الدراسة:**

للإحاطة أكثر بالموضوع وللوصول لأحسن النتائج قمت بتقسيم موضوع الدراسة الى فصليين رئيسيين وقسمنا كل فصل الى مجموعة من المباحث ولكل مبحث مجموعة من المطالب مع مراعاة مبدا التوازن الكمي والكيفي بين الفصول والمباحث وافتتحنا كل فصل بتمهيد خاص به ملم لما جاء في كل فصل واختتمناه بملخص عام لكل فصل، اضافة الى الاستنتاجات العامة وقبل كل هذا ومدخلا للموضوع وضع مقدمة عامة في بداية البحث الكلي وخاتمة عامة ايضا مع اتباع منهج البحث العلمي.

- **الفصل الأول**: يتمثل في الإطار النظري حول المنظمات الدولية وفيروس كورونا بصفة عامة ويعتبر مدخل لموضوع الدراسة يقسم الى ثلاث مباحث رئيسية بحيث نتطرق في المبحث الأول ماهية المنظمات الدولية، ويقسم هذا المبحث الى ثلاث مطالب، يتناول المطلب الأول التطور التاريخ للمنظمات الدولية والمطلب الثاني مفهوم المنظمات الدولية وشروط قيامها اما في المطلب الثالث يتمثل في حصانة وامتيازات المنظمات الدولية، المبحث الثاني يتكلم عن نشأة المنظمات الدولية الاقتصادية ووظائفه و لا تنصرف دراستنا في هذا المقام على جميع المنظمات الدولية الاقتصادية بل تقتصر على المنظمات الأكثر أهمية من وجهة نظرا، بحيث في هذا المبحث قمنا بدراسة المنظمات الدولية الاقتصادية الثلاث (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية) حيث خصصنا لكل منظمة مطلب قمنا بتعريفها و تحديد تاريخ نشأتها و شرح وظائفها، اما المبحث الثالث المعنون بمفاهيم عامة حولة جائحة كورونا ويقسم الى ثلاث مطالب يتكون المطلب الأول من نبذة تاريخية عن الجوائح في العالم و المطلب الثاني نقوم بتعريف جائحة كورونا و طرق انتقالها و في الأخير المطلب الثالث نقوم بشرح تحول جائحة كورونا من مرض الى ازمة اقتصادية

- **الفصل الثاني**: بعنوان دور المنظمات الدولية في تحقيق تعافي الاقتصاد العالمي من جائحة كورونا ، يقسم الى ثلاث مباحث الأول يتكلم حول تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العاملي ويقسم الى مطلبيين المطلب الأول بعنوان قنوات انتقال اثار جائحة كورونا، اما المطلب الثاني يتحدث عن اثار جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي ويتمثل المبحث الثاني المتمثل في جهود المنظمات الدولية الاقتصادية ومساعيها في التصدي لجائحة كورونا من ثلاث مطالب حيث قسمنا المطالب على كل منظمة و ذلك لإبراز جهودها في تعافي من جائحة كورونا، اما المبحث الأخير المتمثل في تقييم دور المنظمات الاقتصادية الدولية والانتقادات التي واجهتها في مرحلة تعافي و الذي يتمثل في ثلاث مطالب وهي كالاتي المطلب الأول يتكلم عن تقييم عمل المنظمات الاقتصادية الدولية لمواجهة اثار كورونا والمطلب الثاني يتطرق الى تداعيات التنافس الدولي على فعالية المنظمات الاقتصادية الدولية لمواجهة اثار الجائحة اما المطلب الثالث و الأخير يتناول الانتقادات التي وجهت الى المنظمات الدولية اثناء جائحة كورونا

الفصل الأول:
الإطار النظري حول
ـالمنظمات الدولية الاقتصادية
وجائحة كورونا-

تمهيد الفصل الاول:

اضحت المنظمات الدولية تلعب دورا هام في تحقيق الاستقرار الاقتصاد العالمي وهي تهدف إلى تحقيق أغراض ومصالح مشتركة على نحو دائم، وتتمتع هذه الهيئة بالشخصية القانونية والذاتية المتميزة عن الدول الأعضاء فيها في المجال الدولي من خلال ما تقدمها من مساعدات واستشارات، تقوم المنظمات الدولية بالتدخل لمواجهة الازمات العالمية ومن بين هذه الازمات التي اهتمت بها المنظمات الدولية هي الازمة الصحية كورونا وذلك بسبب تحول هذه الأخيرة بسرعة من أزمة صحية إلى أزمة اقتصادية عالمية حيث تسببت في تغير الكثير من الموازين في قطاعات متنوعة و استنزفت الكثير من الجهود والمحاولات لأجل إيجاد معالجة لها من شتى بلدان العالم وعلى ضوء هذا السياق سيتم التفصيل في هذه المسألة من خلال فصلنا هذا بحيث يقسم ل 3 مباحث كالتالي:

- **المبحث الاول: ماهية المنظمات الدولية**
- **المبحث الثاني: نشأة المنظمات الدولية الاقتصادية ووظائفها**
- **المبحث الثالث: مفاهيم عامة حول جائحة كورونا**

المبحث الاول: ماهية المنظمات الدولية

تعتبر المنظمات الدولية هيئات تتألف من مجموعة من الدول، وتعمل على تعزيز التعاون والتفاهم بين الدول الأعضاء في مجالات متنوعة، تأسست هذه المنظمات لتعزيز السلم والأمن الدوليين وتحقيق التنمية المستدامة وحماية حقوق الإنسان ومكافحة التحديات العالمية المشتركة بحيث تعمل المنظمات الدولية على إنشاء قواعد ومعايير دولية، وتوفير مساحة للحوار والتفاوض بين الدول المختلفة وتعتبر هذه المنظمات أيضًا منصات للتعاون والتنسيق في مجالات مثل الاقتصاد والتجارة والتعليم والصحة والبيئة.

تتنوع المنظمات الدولية في حجمها ونطاق اختصاصاتها، حيث توجد منظمات عالمية تضم العديد من الدول كأمم متحدة ومنظمة التجارة العالمية، وهناك منظمات إقليمية وفي هذا المبحث سوف نقوم في المطلب الاول بشرح التطور التاريخي للمنظمات الدولية ونقوم في المطلب الثاني بعريف المنظمات الدولية وشروط قيامها وفي المطلب الثالث نقوم بتبيين حصانات وامتيازات المنظمات الدولية.

المطلب الاول: التطور التاريخي للمنظمات الدولية

ظهرت المنظمات الدولية كنتيجة لفكرة المؤتمرات الدولية في بداية القرن التاسع عشر، وتم اعتبارها امتدادًا لتلك المؤتمرات بعد إضفاء عليها عنصر الدوام وتحصيل الإرادة الذاتية المستقلة عن الدول. وقد بدأت البوادر الأولى لإنشاء المنظمات الدولية في مجال النقل والمواصلات الدولية، حيث تم طرح فكرة الإدارة المشتركة للأنهار في مؤتمر فينا عام 1815، وتم تشكيل لجنة مركزية للمالحة في نهر الراين.

وفي عام 1856، تم انعقاد مؤتمر في باريس لإنشاء نظام مماثل لنهر الدانوب، وظهرت الاتحادات الإدارية كنوع آخر من أشكال التعاون الدولي (غضبان، 2007، صفحة 147).

أولا: مرحلة ما قبل إنشاء عصبة الأمم

شهدت مرحلة ما قيل انشاء عصبة الامم انعقاد العديد من المؤتمرات الدولية كما أنشأت الاتحادات الدولية والمعاهدات.

1. مؤتمر فينا 1815(الحلف المقدس):

يعد مؤتمر فينا البادئة لظهور المنظمات الدولية الحديثة، حيث كان هدفه تحقيق السلام في أوروبا والعالم بعد توسع قوى نابليون ومواجهته. تم عقد المؤتمر فينا بمشاركة روسيا والنمسا وبروسيا وتم التأكيد خلاله على استمرار الحكم الاستعماري والتصدي لأي ثورات مضادة له.

لتحقيق هذه الأهداف التي وضعها مؤتمر فينا، اتفقت روسيا وبروسيا والنمسا وإنجلترا على إنشاء الحلف الأوروبي (الذي يشبه الحلف المقدس) في 20 نوفمبر 1815، وانضمت إليه فرنسا. وتهدف هذه المنظمة إلى تعزيز الأمن والوحدة والسلامة في أوروبا، وحل النزاعات بطرق سلمية.

وبفعل هذا الحلف، تم تنظيم العلاقات الأوروبية بشكل فعال ومنع اندلاع الحروب في أوروبا منذ إنشائه وحتى الحرب العالمية الأولى. لذلك، يمثل مؤتمر فينا وتأسيس الحلف الأوروبي أحد المحطات الهامة في تاريخ المنظمات الدولية (مانع، 2008، صفحة 21).

2. إتحاد الدول الأمريكية:

جراء التقارب بين الدول الأمريكية ونضالها ضد الاستعمار الأوروبي، بدأت تنشأ تكتلات أمريكية تدعو إلى تشكيل اتحاد دول قارتي أمريكا. وبعد تصريح الرئيس الأمريكي مونرو في عام 1823، تحوَّل هذا الطموح إلى واقع ملموس. وكان لهذا التصريح أثرٌ كبير في السياسة الدولية وتطوُّر العلاقات بين أوروبا وأمريكا. فقد أبرز تصريح مونرو عددًا من النقاط المهمة، منها: حق الدول الأمريكية في الاستقلال وعدم السماح لأية دولة أوروبية بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأمريكية أو احتلال جزء منها (عربي عودة ، 2020، الصفحات 11-12).

3. نظام لاهاي:

يمثل نظام لاهاي خطوة إيجابية وتقدم ملحوظا عن المؤتمر الأوروبي حيث أسهم في حل المشكلات الدولية واتجه إلى تدوين الفروع الرئيسية للقانون الدولي وانمائها وصياغة قواعد التسوية السلمية للنزاعات.

عقد مؤتمر الهاي الأول 1891 وآخر في 1907 وقد إتسما بطابع العالمية حيث حضرت 26 دولة في المؤتمر الأول 1891 وغلب عليه الطابع الأوروبي، أما الثاني فقد شاركت فيه 44 دولة من بينها: جمهوريات غالبية دول أمريكا اللاتينية

خلال هذا المؤتمر توصل المجتمع الدولي لأول مرة إلى إرساء أول جمعية عامة، كما أنشأت بموجبه محكمة العدل الدولية (سعد الله و بن ناصر، 2003، صفحة 116).

4. الاتحادات الدولية:

في القرن التاسع عشر، ظهرت العديد من الاتحادات الدولية التي ساهمت في تشكيل المنظمات الدولية، والتي اهتمت بالمشكلات الغير سياسية، وكانت من نتاج واقع الحياة واحتياجاتها. ومن بين هذه الاتحادات (سعد الله و بن ناصر، 2003، صفحة 117):

- الاتحاد التلغرافي في عام 1856.
- واتحاد البريد العالمي في عام 1884.
- واتحاد السكك الحديد في عام 1890.
- والمكتب الدولي للصحة العالمية في عام 1904.

وعلى الرغم من اختصاصاتها الضيقة مقارنة بالمؤتمر الأوروبي ونظام لاهاي السابق المذكور، إلا أنها ساعدت في بناء الأسس للمنظمات الدولية الأكبر في القرن العشرين.

واستمرت عجلة تطور المنظمات الدولية في القرن العشرين بسرعة، وذلك بسبب عدة عوامل، بما في ذلك الحاجة إلى التعاون التقني بين الدول نذكر منها (غضبان، 2007، صفحة 147):

- توفر الإرادة السياسية لتنظيم المجتمع الدولي وليس فقط المجتمع الأوروبي.
- نجاح تجربة المؤتمرات والاتحادات السابقة ونضجها.
- التطور التكنولوجي الذي يعتمد على التعاون والتنظيم الدقيق.
- زيادة الوعي الفردي والقوى بأهمية المنظمات.

ثانيا: مرحلة إنشاء عصبة الأمم:

تعتبر عصبة الأمم أولى منظمة سياسية ذات طابع عالمي تتمتع بالشخصية الدولية وهي البذرة الأولى للمنظمات العالمية المعروفة اليوم.

بعد ما شهده العالم من ويلات إثر الحرب العالمية الأولى (1914 –1918) دعت الدول إلى ضرورة قيام منظمة دولية تهدف إلى تشجيع وتعاون بين الدول والحد من التسلح وتحقيق الأمن والسلم الدوليين لجميع الدول ومنع استخدام القوة في حل المشاكل والمنازعات – .اجتمعت لجنة تضمن كل من (إنجلترا– أمريكا) وهي لجنة عرفت باسم " هيرست ميالر " وتم وضع مشروع عصبة الأمم الذي تم إقراره من قبل الدول المشاركة في مؤتمر فرساي 1919 ووضع موضع التنفيذ سنة 1920 (مانع، 2008، صفحة 25).

كما شهدت هذه الفترة ظهور العديد من المنظمات السياسية والإقليمية تهدف على حل المشاكل التي تنشأ بين أعضائها وتحقيق المصالح المشتركة.

إلا أنه وبالرغم من كون عصبة الأمم ساهمت في حل العديد من المشاكل والنزاعات الدولية إلا أنها فشلت في حل أهم مشكلتين وهما: العدوان الياباني على إقليم منشوريا 1931 .والعدوان الإيطالي على الحبشة 1936م.

وعليه فشلت في تحقيق أهم مبدأ من مبادئها ألا وهو تحقيق السلم والأمن الدوليين، فكانت الحرب العالمية الثانية 1939، كانت نهاية العصبة (مجدان، 2005، صفحة 140).

ثالثا: مرحلة إنشاء منظمة الأمم المتحدة

بعد الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية والمأساة التي حلت بالبشرية بأكملها، بدأ المجتمع الدولي يفكر بجدية في إنشاء هيئة دولية تعمل على تحقيق السلام والأمن الدوليين، ونتج عن ذلك إنشاء منظمة الأمم المتحدة في عام 1945.

لم تتوقف هذه الخطوة الجريئة عند هذا الحد، بل شهدت المرحلة التالية ارتفاعاً كبيراً في عدد المنظمات الدولية التي تمارس مهاماً متنوعة وشملت كافة مجالات النشاط البشري، من الاقتصادية والاجتماعية إلى الأمنية والثقافية وغيرها. وقد أثرت هذه المنظمات الدولية بشكل كبير في ديناميكية العلاقات الدولية وترسيخ مبادئ القانون الدولي العام.

المطلب الثاني: مفهوم المنظمات الدولية وشروط قيامها

المنظمات الدولية هي هيئات تتفق عليها مجموعة من الدول للقيام بمجموعة من الأعمال ذات الأهمية المشتركة وتمنحها الدول الأعضاء اختصاصًا ذاتيًا مستقلاً. وتتميز المنظمات الدولية بعدة شروط مشتركة لقيامها، وتكون هذه الشروط أساسية لقيام المنظمة وتتمثل في الصفة الدولية، والدوام والإرادة الذاتية والأهداف المشتركة .

أولا: تعريف المنظمات الدولية

يعود أصل مصطلح "المنظمات الدولية" إلى معاهدة فيرساي التي تم توقيعها في عام 1919م، حيث استُخدم هذا المصطلح للمرة الأولى لوصف هيئة تعمل بين الحكومات.

كما استخدم مصطلح المنظمات الدولية لأول مرة في ميثاق عصبة الأمم ودستور منظمة العدل الدولية وتضمنه النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية (مهداوي، 2014، صفحة 04).

المنظمة الدولية: هي هيئة تتفق مجموعة من الدول على إنشاءها للقيام بتحقيق أغراض مشتركة فيما بينهم (مانع، 2008، صفحة 63).

هي هيئة دائمة ذات إرادة ذاتية مستقلة، تتفق الدول على إقامتها لممارسة اختصاصات معينة ينظمها الميثاق المبني لها (شلبي، 1986، صفحة 245).

نستنتج من التعاريف السابقة ان المنظمات الدولية هي هيئات تتكوّن من مجموعة من الدول تتفق على إنشائها لتحقيق أهداف مشتركة، وتمنح الدول الأعضاء فيها اختصاصات ذاتية مستقلة، ويكوّن ميثاق الهيئة الإطار القانوني الذي يحدّد أغراضها ومبادئها الرئيسية. تغطي المنظمات الدولية كافة جوانب النشاط البشري، بما في ذلك الاقتصاد والتجارة والصحة والبيئة والثقافة والأمن والسلم الدولي وغيرها، ويتعاون الدول أعضاء المنظمة فيها لتطوير وتعزيز أنشطتها وتحقيق أهدافها المشتركة.

ثانيا: شروط قيام المنظمات الدولية

تشترك المنظمات الدولية الاقتصادية في عدة عناصر أساسية يجب توفرها لقيامها، ومن خلال ما سبق من التعاريف للمنظمات الدولية نجد ان معظم التعاريف ركزوا على ثلاث عناصر أو أربعة لابد من وجودها في أي منظمة دولية وهي:

1. الصفة الدولية:

المنظمة الدولية عبارة عن هيئة تنشأ باتفاق دول، وهذا يعني أن العضوية فيها تقتصر على الدول (كاملة السادة) فقط ومن ثم فلا يجوز أن تضم الأفراد أو الشركات الخاصة أو هيئات الهلال الأحمر أو الصليب الأحمر. ومن هنا أطلق عليها البعض تسمية المنظمات الحكومية لتمييزها عن المنظمات غير الحكومية التي تقوم بين أفراد أو هيئات من دول مختلفة بقصد التعاون في المجالات كافة. ومن أمثلتها منظمة الصليب الأحمر الدولية، والاتحاد البرلماني الدولي والاتحاد النسائي العالمي...الخ (آل زيارة، 2019-2020، صفحة 6).

2. عنصر الدوام (الاستمرارية):

يعتبر الدوام عنصرًا ضروريًا لوجود أي منظمة دولية، مما يميزها عن المؤتمرات الدولية التي تنعقد لغرض محدد ثم تنتهي. ويعود السبب وراء هذا العنصر إلى طبيعة المصالح المشتركة التي ترعاها المنظمة، فهي مصالح ذات طابع دائم ولا تقتصر على مسألة واحدة أو غرض مؤقت. وبالتالي، فإن الدوام يسمح للمنظمة الدولية بالعمل على تحقيق هذه المصالح وتعزيزها على المدى الطويل.

وأن عنصر الدوام أو الاستمرارية يقضي بأن تتمكن المنظمة الدولية بوصفها كيانا قانونيا مستقلا من أن تباشر الاختصاصات المنوطة بها بصفة مستمرة دائمة كما يقضي عنصر الدوام أن تتمتع المنظمة بقدر من التنظيم يتمثل في وجود عدد من الأجهزة التي تتولى مباشرة اختصاصات المنظمة وأن تكون بعض هذه الأجهزة أو إحداها في حالة تمكنه من الانعقاد في أية لحظة (محمود و مقلد، 1994، صفحة 108).

كذلك المقصود بعنصر الدوام أنها ليست بالضرورة وجودها لألبد بل تكون مستقلة عن الأعضاء المنشئ لها. وهذا الاستقلال يسمح لها بممارسة نشاطها وتحقيق أهدافها وفي نفس الوقت لا يعني أن أجهزتها تعمل في آن واحد. كما يمكن أن يطرأ عليها ما يؤدي إلى حلها وهناك توارث للمنظمات الدولية كذلك هناك منظمات تنشئ لفترة معينة وكل هذا يرد النص عليه في وثيقة المنظمة المنشئ (مهداوي، 2014، صفحة 04).

3. الأهداف المشتركة:

تقوم المنظمة الدولية على تحقيق فائدة مشتركة للدول الأعضاء فيها، وتكون هذه الفائدة إما سياسية أو أمنية أو اقتصادية أو ثقافية، وتحديد هذه الأهداف يتم عادة في المواثيق المنشأة لها، حيث أن المنظمة ليست غاية في حد ذاتها بل وسيلة لتحقيق الأهداف (عربي عودة ، 2020، صفحة 09).

يقتصر دور المنظمات الدولية على التنفيذ ولا ينتقص سيادة الدول الأعضاء، حيث يشكل مبدأ سيادة الدول العمود الفقري للقانون الدولي العام ويحتوي على الدعامة لتنظيم العلاقات القانونية بين المنظمات الدولية وأعضائها. هذه العلاقة لا تفسخ سيادة الدول بل تكرس دور المنظمات الدولية كوسيلة للتنسيق والعمل المشترك لتحقيق الأهداف المشتركة. يؤكد ميثاق منظمة الأمم المتحدة على أن مفهوم سيادة الدول يتمحور حول المنظمات الدولية، وهو يمثل أساسًا أصيلًا للقانون الدولي العام.

4. الإرادة الذاتية:

تمتلك المنظمة الدولية إرادتها الخاصة بها والمتميزة عن إرادة الدول الأعضاء فيها، وذلك بمجرد قيامها، وهذه نتيجة منطقية لاعتبار المنظمة شخصية معنوية قانونية. وهو ما يعني وجود الإرادة المستقلة لهذه الشخصية. على العكس من المؤتمر الدولي الذي لا يحظى بمثل هذه الإرادة وتعبّر قرارته عن مجموعة إرادات الدول المشاركة فيه .وهناك رأي لبعض الكتاب ينكر فيه وجود الإرادة المستقلة للمنظمة، ويقول انها عبارة عن إرادات الدول الأعضاء فيها جميعها، ويعطي دليلا على ذلك بصدور القرارات بالإجماع، في حين أن هذا البعض من الكتاب يؤكد وجود الإرادة المستقلة للمنظمة في حالة صدور القرارات بالأغلبية. (آل زيارة، 2019-2020، صفحة 7)

المطلب الثالث: حصانات وامتيازات المنظمات الدولية

تحظى المنظمات الدولية بمزايا وحصانات تهدف إلى تحقيق أهدافها وضمان استقلاليتها وأدائها الفعّال للمهام الموكلة إليها. وتنص بعض المواثيق الدولية على هذه الحصانات والامتيازات، مثل المادة (105) من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على (الامم المتحدة، 2023):

- تتمتع الهيئة في أرض كل عضو من أعضاء بالمزايا والإعفاءات التي يتطلبها تحقيق مقاصدها.
- وكذلك يتمتع المندوبون عن اعضاء (الأمم المتحدة) وموظفو هذه الهيئة بالمزايا والاعفاءات التي يتطلبها استقلاله في القيام بمهام وظائفهم المتصلة بالهيئة.

بالإضافة إلى حصانات وامتيازات موظفي المنظمة ومندوبي الدول الأعضاء فيها. وتتضمن هذه الحصانات على سبيل المثال: الحصانة القضائية والجبائية والتمتع بحرية التنقل والتواجد والتعامل المالي والتجاري وغيرها، مما يسهم في تحسين عمل المنظمات الدولية وتحقيق أهدافها بشكل أفضل.

أ. الحصانات والامتيازات الخاصة بالمنظمة الدولية:

أولاً: حرمة مباني الدولية مصونة. وهذه قاعدة عامة تستفيد منها كافة المنظمات الدولية .

ثانياً: المحفوظات والوثائق التي تملكها المنظمة الدولية تكون بكافة أنواعها مصونة، أينما وجدت .

ثالثاً: تتمتع المنظمة الدولي وأموالها وموجوداتها بحق الإعفاء القضائي بصفة مطلقة مالم تقرر المنظمة صراحة التنازل عن هذا الحق .

رابعاً: تتمتع أموال المنظمة الدولية، ثابتة كانت أو منقولة، بالإعفاء من الضرائب، والمقصود من الضرائب: أولاً: الضرائب المباشرة ماعدا ما يكون منها مقابل خدمة للمرافق العامة. وثانياً: جميع الرسوم الجمركية والقيود الخاصة بحظر الاستيراد والتصدير، أو الحد

منها وذلك فيما يتعلق بما تستورده أو تصدره المنظمة مما هو متعلق بأعمالها الرسمية على انه من المفهوم لا يجوز للمنظمة بيع المواد المستوردة ما دامت معفاة من الرسوم الجمركية في البلد الذي استوردت إلية فيه إلا بشروط يتفق عليها مع حكومة ذلك البلد .

خامساً: تعامل الرسائل الرسمية للمنظمة الدولية معامل رسائل البعثات الدبلوماسية، وذلك فيما يتعلق أولاً بالأولية بالنسبة لغيرها من الرسائل الأخرى وثانيا رسوم التخليص على البريد، ثالثاً عدم خضوعها لأي رقابة (الحسيني م.، 2022، صفحة 03).

المبحث الثاني: نشأة المنظمات الدولية الاقتصادية ووظائفها

تلعب المنظمات الدولية الاقتصادية دورًا حيويًا في تعزيز التعاون الدولي وتطوير الاقتصادات الوطنية والعالمية. فهي تقدم خدمات ومساعدات للدول الأعضاء بهدف تحسين أدائها الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، وتتنوع هذه المنظمات في مجالات عملها وأهدافها، وتشمل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومجموعة الثماني الصناعية الكبرى، وغيرها من المؤسسات والهيئات الدولية.

تتمثل مهمة هذه المنظمات في تقديم الدعم الفني والتمويلي والتقني للدول الأعضاء، وتشجيع التبادل التجاري والاستثمار والابتكار، وتعزيز الاستقرار المالي العالمي وتطوير الأنظمة الاقتصادية الدولية. وبفضل جهودها، تتمكن الدول الأعضاء من تحسين أدائها الاقتصادي وتطوير قدراتها وإمكانياتها، وتحقيق الازدهار والتنمية المستدامة لمجتمعاتها.

حيث تقتصر دراستنا، في هذا المقام على المنظمات الدولية الاقتصادية الأكثر أهمية من وجهة نظرنا (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية)، والتي تعمل على مستوى عالمي، وتهتم بجوانب متنوعة من النشاط الدولي الاقتصادي كالنشاط الدولي النقدي؛ والنشاط الدولي التمويلي؛ والنشاط الدولي التجاري.

المطلب الاول: صندوق النقد الدولي(IMF)

ان اختصار **IMF** يدل على الحروف الأولى من الاسم اللاتيني لصندوق النقد الدولي **INTERNATIONAL MONETORY FOUND**

صندوق النقد الدولي هو منظمة دولية تأسست في عام 1944 ويتخذ مقرها في واشنطن العاصمة، وهو يهدف إلى تعزيز الاستقرار النقدي والاقتصادي في العالم من خلال تقديم الدعم المالي والتقني للدول الأعضاء في حالات الأزمات الاقتصادية والمالية ومساعدتها على تحقيق التنمية المستدامة. يقوم الصندوق بتقييم الاقتصادات الوطنية وتقديم التوصيات لتحسين الأداء الاقتصادي وإصلاح

السياسات النقدية والمالية في الدول الأعضاء. كما يشرف الصندوق على نظام الصرف الأجنبي الدولي ويسعى إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال الاقتصاد العالمي.

1. نشأة صندوق النقد الدولي:

تأسس صندوق النقد الدولي بناءً على اتفاقية بريتون وودز، التي وقعها ممثلو 44 دولة في ولاية نيوهامشير في الفترة من 1 إلى 22 جويلية عام 1944. وجاء تأسيس الصندوق و"البنك الدولي للإعمار والتنمية" كجزء من جهود المجتمع الدولي لحل مشاكل الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كان الهدف منهما إعادة بناء الاقتصادات التي دمرتها الحرب. وتعتبر هاتان المؤسستان، التي تأسستا معًا، بمثابة "توأم بريتون وودز".

وهكذا ارتبط تأسيس الصندوق بحاجة المجتمع الدولي إلى إنشاء منظمة عالمية أو نظام نقدي دولي جديد لمعالجة الاقتصاد العالمي ما بعد الكساد الكبير خلال الثلاثينيات، التي شهدت آثار وخيمة على مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والمالية كإفلاس البنوك تدهور أسعار المنتجات، بطالة واسعة، وفقدان مستمر للثقة بالعملات الوطنية وتزايد الطلب على الذهب وهو ما أحدث تقلص في حجم المعاملات النقدية في مختلف الدول وانكماش في التجارة وانخفاض في مستويات المعيشة .ونظرا لهذه الظروف قدم الاقتصاديان الأمريكي هاري دكستروايت والبريطاني جون ماينزد كينز أفكارهما لإقامة نظام دولي تجاري تتولاه منظمة تعاونية تضمن تحويل العملات وتحديد قيم واضحة لها وإلغاء القيود والممارسات التي تقيد حركة التجارة والاستثمار، علما أن الصندوق لم يبدأ أعماله إلا في عام 1946 وكان يضم آنذاك 39 دولة عضو (الحسيني ع.، 1999، الصفحات 285-286).

2. تعريف صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي هو منظمة تضم 190 بلداً عضواً تعمل على تعزيز التعاون النقدي العالمي، وتأمين الاستقرار المالي وتيسير التجارة الدولية، وتشجيع معدلات التوظيف المرتفعة والنمو الاقتصادي المستدام، والحد من الفقر في العالم (صندوق النقد الدولي، 2022، صفحة 04).

هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، وهو المؤسسة المركزية في النظام النقدي أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين الدول المختلفة (شقيري و واخرون، 2009، صفحة 298).

يعد أهم مؤسسة دولية تعنى بشؤون السياسات الاقتصادية الكلية (النقدية والمالية)، فهو وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة يقوم على فكرة أن النمو الاقتصادي القوي يعتمد بدرجة رئيسية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي واقامة إطار مؤسسي أساسي لاقتصاد السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي وانتهاج سياسات هيكلية تتماشى ومتطلبات السوق (بعداش ، 2014-2015).

3. هيكل صندوق النقد الدولي:

يتكون الهيكل التنظيمي لصندوق من عدة أعضاء وإدارة ومكاتب وهي (صندوق النقد الدولي، 2021):

أ– مجلس المحافظين:

مجلس المحافظين هو هيئة إدارية تتكون من ممثلي الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، وهو يشكل المستوى الأعلى لاتخاذ القرارات في صندوق النقد الدولي. وتتراوح أعداد أعضاء المجلس بين 24 و25 عضوًا حسب الحاجة، وتعين الدول الأعضاء أعضاء المجلس وفقًا لنظام النسبية الدولية.

ويتم تعيين رئيس المجلس من بين أعضاء المجلس، ويترأس المجلس اجتماعاته ويتولى مهامه وفقًا للوائح والقوانين المعتمدة في الصندوق.

يتم تعيين أعضاء المجلس وفقًا لنسبة محددة من الحصص الاقتصادية للدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، وتعتمد هذه النسبة على الحجم الاقتصادي وأهمية الدولة في الاقتصاد العالمي. وتعطى أكبر الدول عادة نسبة أكبر في أعضاء المجلس وبالتالي تملك نفوذًا أكبر في صندوق النقد الدولي.

تتمثل مهام مجلس المحافظين في صندوق النقد الدولي في اتخاذ القرارات الأساسية للصندوق بشأن سياساته وبرامجه وتمويله وكذلك في مراقبة عمليات الصندوق وتوجيهها. كما يتم استعراض أداء الصندوق بانتظام من قبل مجلس المحافظين وتقديم التوصيات والمشورة للإدارة العليا في الصندوق.

ب–اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية:

تم إنشاء اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية كهيئة إدارية في صندوق النقد الدولي، وهي تتألف من ممثلين عن كل دولة عضو في الصندوق النقد الدولي. يتم تعيين أعضاء اللجنة وفقًا للنظام النسبي وتعكس مشاركة الدول في الناتج المحلي الإجمالي العالمي والتجارة الدولية.

تعد اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية منصة للتعاون والحوار بين الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، حيث يتم بحث القضايا الاقتصادية والنقدية الرئيسية ومناقشة السياسات الاقتصادية الدولية الحالية.

تعقد اللجنة اجتماعات رسمية مرتين في العام، وتستمر عادة لمدة يومين، وتتناول جدول أعمالها القضايا الاقتصادية الحيوية والسياسات النقدية والمالية وتحليل المستجدات الاقتصادية العالمية. كما تقوم اللجنة بتقديم توصياتها ومشورتها لمجلس المحافظين في صندوق النقد الدولي بشأن سياسات الصندوق وبرامجه وأهدافه المالية.

ت– لجنة التنمية المشتركة لصندوق النقد الدول والبنك الدولي:

تُعرف رسميا باسم اللجنة الوزارية المشتركة لمجلس محافظي البنك والصندوق المعنية بتحويل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية.

لجنة التنمية المشتركة هي لجنة مشتركة تضم ممثلين من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتهدف إلى تحسين تنسيق العمل بين الصندوق والبنك في المجالات المشتركة، وتعزيز التعاون في تطوير السياسات والبرامج التي تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والمالية للدول الأعضاء. تشمل مهام اللجنة التنسيق بين الصندوق والبنك فيما يتعلق بتحليل الوضع الاقتصادي والمالي للدول الأعضاء.

تجتمع اللجنة عادة مرتين في السنة، وتناقش القضايا ذات الاهتمام المشترك وتحدد الخطط والبرامج المشتركة التي ستنفذها الصندوق والبنك في المجالات المشتركة. كما يمكن للجنة التشاور مع الدول الأعضاء والجهات الدولية الأخرى ذات الصلة فيما يتعلق بالمسائل ذات الاهتمام المشترك.

ث–المجلس التنفيذي:

المجلس التنفيذي هو الهيئة الرئيسية في صندوق النقد الدولي، وهو يتكون من 24 عضوًا، يتم تعيين 8 منهم من قبل الدول الأعضاء الأكبر اقتصاديًا، والبقية يتم انتخابهم من بين بقية الدول الأعضاء.

يقوم المجلس التنفيذي بإدارة شؤون صندوق النقد الدولي وتحديد سياساته وبرامجه وأهدافه وميزانيته. كما يتولى المجلس مسؤولية تحديد المساعدات المالية التي يتم تقديمها للدول الأعضاء وفقًا للمعايير والشروط المتفق عليها.

يجتمع المجلس التنفيذي بشكل منتظم، عادةً ما يكون هناك اجتماع كل أسبوعين، ويعقد أيضًا اجتماعات خاصة عند الحاجة وقراراته تتخذ بالأغلبية البسيطة، على أن توافق القرارات المهمة على أغلبية ثلثي الأصوات. كما يعمل المجلس بصفته الممثل الرسمي لصندوق النقد الدولي أمام المؤسسات والجهات الأخرى، ويشارك أعضاؤه في العديد من المؤتمرات والاجتماعات الدولية.

ج– مكتب التقييم المستقل:

يتألف مكتب التقييم المستقل في صندوق النقد الدولي من فريق من المحللين والخبراء ذوي الخبرة العالية في السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية. يتم تعيينهم بشكل مستقل ولا يتحملون أي مسؤولية عن القرارات التي تتخذها الإدارة التنفيذية لصندوق النقد.

يهدف مكتب التقييم المستقل إلى تقييم أداء صندوق النقد وفعاليته في تحقيق أهدافه، وتوفير توصيات حول كيفية تحسين عمل الصندوق في المستقبل. ويتضمن عمل المكتب تقييم سياسات الصندوق وعملياته والبرامج المالية التي يقدمها، وتحديد الأساليب والأدوات المناسبة لتحسين الأداء، وتحديد المخاطر المحتملة وكيفية التعامل معها.

كما يتم نشر تقارير مكتب التقييم المستقل بانتظام وعلى نطاق واسع للمساعدة في تعزيز الشفافية في الصندوق، وتشجيع النقاش العام حول سياسات الصندوق وعملياته وبرامجه المالية، وتحسين فهم الجمهور لدور الصندوق في الاقتصاد العالمي.

اما بنسبة لمكتب المدير العام ونواب وباقي الإدارات انظر الى الملحق رقم(01)

4. وظائف صندوق النقد الدولي:

يتمثل نشاط الصندوق الدولي في المجالين النقدي والمالي، ويتغير حسب طبيعة المشاكل التي تعاني منها الدول الأعضاء، إذ تسعى المؤسسة لتقديم الحلول الاقتصادية المناسبة. وفي بداية تأسيسه، كانت مشاكل الدول الصناعية هي المحور الأساسي لاهتمامات الصندوق، إلا أنه في مطلع السبعينيات تحوّلت اهتماماته نحو المشاكل التنموية وعجز ميزان المدفوعات للدول النامية الأعضاء. وعلى إثر هذه المشاكل، انتقل دور الصندوق إلى التركيز على السياسات الموجهة لمساعدة الدول النامية في إنجاز عملية الإصلاح الاقتصادي، وذلك بموجب قاعدة الشرطية، حيث تلتزم الدول الأعضاء المتقدمة بالتسهيلات والمساعدات بتنفيذ مجموعة من الإجراءات التي تضمن تحسين معدلات الأداء الاقتصادي الكلي.

وعليه يمكن حصر وظائف الصندوق فيما يلي (بعداش ، 2014-2015، صفحة 08):

- تقديم المعونة الفنية عن طريق تخصيص بعض موظفيه وارسالهم لعدد من الدول لفترات تتراوح بين بضعة أسابيع وبين أكثر من عام لتقديم النصائح الفنية في العديد من المشكلات وفي صدد رسم وتنفيذ السياسات النقدية والمالية واعداد تشريع للبنك المركزي واعادة تنظيم البنوك المركزية وتطوير الإحصاءات المالية والمساعدة في تنفيذ البرامج المتعلقة بالتسهيلات التي وافق عليها الصندوق للدول المعنية.
- التنسيق الفعال ما بين نشاط الصندوق ونشاط البنك الدولي لخدمة الاقتصاد العالمي
- توفير السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات الدولية من خلال زيادة الاحتياطات الدولية، وقد ابتدع في ذلك ما يسمى بحقوق السحب الخاصة (حيث أنشأت هذه الأخيرة نتيجة مشكلة السيولة).
- اقتراح السياسات التصحيحية التي يجوز للدولة العضو اتباعها وتطبيقها لتحقيق التوازن الخارجي والمرتبط بتحقيق التوازن الداخلي، من خلال زيادة قدرتها على رسم السياسات الاقتصادية السليمة.
- مراقبة النظام النقدي الدولي من خلال رسم سياسات المالية العامة والسياسة النقدية وسياسات أسعار الصرف
- المساعدة في وضع أنظمة مصرفية فعالة ومراقبة القواعد الدولية في البلدان ذات الأسواق الناشئة والبلدان النامية والبلدان في طريقها للتحول إلى بلدان صناعية.

المطلب الثاني: مجموعة البنك الدولي

تعتبر مجموعة البنك الدولي (World Bank Group) مؤسسة مالية دولية تأسست عام 1944، تهدف إلى تقديم الدعم المالي والفني للدول الأعضاء لتحقيق التنمية الاقتصادية والحد من الفقر في العالم. تتكون مجموعة البنك الدولي من خمسة مؤسسات رئيسية هي: البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، المؤسسة الدولية للتنمية (IDA)، مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID)، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA). يتمتع البنك الدولي بعضوية 189 دولة عضو في العالم ومقره الرئيسي في واشنطن العاصمة بالولايات المتحدة الأمريكية.

1. نشأة مجموعة البنك الدولي:

لقد تم إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير بمقتضى اتفاقية مؤتمر بريتون وودز Brettonwoods التي عقدت فعاليتها بولاية نيوهامبشير الأمريكية بين 01 و22 جويلية 1944 ، وقد حضر هذا المؤتمر 44 دولة لبحث أسس نظام النقد الدولي وقواعد التعاون الاقتصادي بين الدول بعد الحرب العالمية الثانية (المجدوب، 2002، صفحة 588) ، وقد أثيرت عدة قضايا للنقاش أهمها: حجم رأس مال البنك، شروط العضوية، دوره...الخ، ومن المواضيع التي أثيرت للجدل قضية تسمية هذه المؤسسة، حيث اقترحت بريطانيا تسميتها ب:" **المؤسسة الدولية للتعمير والتنمية**" أما فرنسا ففضلت إسم " **المؤسسة المالية الدولية للتعمير والتنمية**" فيما فضلت السلفادور تسمية "**الهيئة الدولية لضمان الاستثمار**"، وأخيرا إستقر الرأي حول إسم البنك الدولي للتعمير والتنمية، في حين أن التسمية الشائعة هي البنك الدولي للإنشاء والتعمير (معيزي، 2003-2004، صفحة 37).

وبعد أن تم التوقيع على اتفاقية بريتون وودز Brettonwoods من قبل 28 دولة من أصل 44 حضرت المؤتمر، بدأ البنك أعماله بتاريخ 25 جوان 1946، وتم ربطه بالأمم المتحدة بمقتضى اتفاق في 15 نوفمبر1947. ونزولا عند رغبة الرئيس الأمريكي ترومان تقرر أن يكون مقر البنك الدولي مدينة واشنطن العاصمة وأن يكون رئيسه أمريكي الجنسية .

وخلال فترة الخمسينات والستينات كانت أولوية البنك الدولي تسهيل إعمار أوربا بعد الحرب العالمية الثانية بمنح قروض لمشروعات تنمية البنية الأساسية ، وبعدها بدأ يقدم قروضا ومساعدات إنمائية للبلدان المتوسطة الدخل التي يمكنها دفع أسعار فائدة قريبة من أسعار الفائدة في الأسواق، كما يقوم بإقراض الموارد المالية بشروط قريبة من شروط البنوك التجارية فقط إلى حكومات البلدان الأعضاء ، أو بموجب ضمانات من حكومات البلدان الأعضاء، مع العلم أن هذه القروض يجري تسديدها (عبيدات ، 2011-2012، الصفحات 55-56).

ومع إنشاء مؤسسة التمويل الدولية في 1956، أصبحت مجموعة البنك الدولي قادرة على تقديم القروض لشركات القطاع الخاص والمؤسسات المالية في البلدان النامية. وجاء مع إنشاء المؤسسة الدولية للتنمية في 1960 المزيد من التركيز على البلدان الأشد فقراً، في إطار التحول المطرد نحو استئصال شأفة الفقر، وهو ما أصبح الهدف الرئيسي لمجموعة البنك. وجاء إطلاق المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار بعد ذلك بمثابة إثراء لقدرة مجموعة البنك على ربط الموارد المالية العالمية باحتياجات البلدان النامية (البنك الدولي، 2023).

2. تعريف مجموعة البنك الدولي:

تأسس البنك الدولي للإنشاء والتعمير في 1944 ثم أُطلق عليه فيما بعد البنك الدولي، واتسع نطاق عمله ليضم ضمن مجموعة من خمس مؤسسات إنمائية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً. واستهدفت القروض التي كان يقدمها البنك الدولي في بدايته إعادة بناء

البلدان التي دمرتها الحرب العالمية الثانية. وبمرور الوقت، تحول محور تركيز البنك الدولي من إعادة الإعمار إلى التنمية، مع التركيز على البنية التحتية مثل السدود وشبكات الكهرباء وشبكات الري والطرق.

واليوم نجد أن نشاط مجموعة البنك يلمس جميع القطاعات المهمة على وجه التقريب في مكافحة الفقر، ومساندة النمو الاقتصادي، وضمان تحقيق المكاسب المستدامة من حيث تحسين جودة حياة الناس في البلدان النامية .(البنك الدولي، 2023)

وانطلاقا من السابق يمكن تعريف البنك الدولي للإنشاء والتعمير على أنه: المؤسسة العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين مستويات المعيشة للدول الأعضاء عن طريق توفير الائتمان الطويل والمتوسط الأمد والمشورة الفنية للمشروعات التنموية (عبد الحميد، 2006، صفحة 80).

3. هيكل مجموعة البنك الدولي:

البنك الدولي يشبه مؤسسة تعاونية، تعتبر البلدان الأعضاء فيها وعددها 189مساهمين فيها ويُمثل المساهمون من خلال مجلس المحافظين، وهم كبار واضعي السياسات في البنك الدولي. وبصفة عامة، يكون المحافظون من وزراء المالية أو وزراء التنمية في البلدان الأعضاء. ويجتمعون مرة واحدة في السنة في الاجتماعات السنوية لمجالس محافظي مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (البنك الدولي، 2023).

انظر الى الملحق (02)

ويفوض المحافظون واجبات محددة إلى 25 مديرا تنفيذيا يعملون داخل مقر البنك الدولي. ويعيّن كل بلد من البلدان الخمسة التي تمتلك أكبر عدد من أسهم رأس المال مديراً تنفيذياً يمثله، في حين يتم تمثيل البلدان الأعضاء الآخرين عن طريق مديرين تنفيذيين منتخبين.

- ويرأس رئيس مجموعة البنك الدولي، اجتماعات مجلسي المديرين التنفيذيين وهو مسؤول عن إدارة البنك بصفة عامة. ويتم اختيار رئيس البنك لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد من قبل مجلس المديرين التنفيذيين.

- والمديرون التنفيذيون يشكلون مجلسي المديرين التنفيذيين بالبنك. وعادة ما يجتمع المديرون التنفيذيون على الأقل مرتين كل أسبوع للإشراف على عمل البنك، ويشمل ذلك: الموافقة على القروض والضمانات، والسياسات الجديدة، والميزانية الإدارية، واستراتيجيات المساعدة القطرية، وقرارات الإقراض والقرارات المالية.

ويقوم البنك الدولي بأعماله اليومية تحت قيادة وتوجيه الرئيس وجهاز الإدارة العليا وكبار الموظفين ونواب الرئيس المسؤولين عن الممارسات العالمية ومناطق الحلول الشاملة والقطاعات والمناطق.

أ– مجالس المحافظين:

تتألف مجالس المحافظين من محافظ ومحافظ مناوب واحد يتم تعينهما من قبل كل بلد من البلدان الأعضاء بالبنك الدولي. وعادة ما يشغل هذا المنصب وزير المالية أو محافظ البنك المركزي بذلك البلد، أو أي مسؤول رفيع المستوى بالمرتبة الوظيفية نفسها. وتستمر مدة خدمة كل من المحافظين والمحافظين المناوبين خمس سنوات، ويجوز إعادة تعيين كل منهم.

إذا كان البلد عضواً بالبنك، وعضواً أيضاً بمؤسسة التمويل الدولية أو المؤسسة الدولية للتنمية، يقوم المحافظ المعين والمحافظ المناوب بحكم منصبهما حينئذ بدور المحافظ والمحافظ المناوب في مجلسي محافظي مؤسسة التمويل الدولية والمؤسسة الدولية للتنمية. ويمثل المحافظون والمحافظون المناوبون أيضاً بلدانهم في المجلس الإداري للمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ما لم يُذكر خلاف ذلك. أما محافظو الوكالة الدولية لضمان الاستثمار والمحافظون المناوبون، فيتم تعينهم على نحوٍ منفصل.

ب–مجالس المديرين التنفيذيين:

تتألف مجالس المديرين التنفيذيين من رئيس مجموعة البنك الدولي و25 مديراً تنفيذياً يعملون كوحدة واحدة. ويرأس الرئيس مجالس المديرين التنفيذيين، وليس له في العادة أن يشترك في التصويت إلا في حالة تعادل الأصوات. ولا يجوز للمديرين التنفيذيين بصفتهم الفردية مباشرة أية صلاحيات أو إلزام البنك أو تمثيله ما لم تخولهم مجالسهم بالقيام بذلك تحديداً.

ويتمتع المديرون التنفيذيون المناوبون بكامل الصلاحية للتصرف في حالة غياب المديرين التنفيذيين المعنيين. علاوة على ذلك يقوم مستشارون ومستشارون أوائل بمساعدة المديرين التنفيذيين في مباشرة أعمالهم، ويمكنهم إلى جانب المديرين التنفيذيين المناوبين حضور معظم اجتماعات المجالس بصفة استشارية دون التمتع بحق التصويت.

ت–رئيس مجموعة البنك الدولي:

رئيس مجموعة البنك الدولي هو المدير التنفيذي للمؤسسة والذي يشرف على إدارة جميع جوانب عملها. يتم تعيين الرئيس من قبل مجلس محافظي البنك الدولي ومجموعة البنك الدولي للتنمية، ويختارهما مجلس المحافظين من بين المرشحين المؤهلين والذين يتم ترشيحهم من قبل الدول الأعضاء في المؤسسة.

يتولى رئيس مجموعة البنك الدولي مهمة قيادة المؤسسة وتحقيق أهدافها التنموية في العالم، بما في ذلك توفير التمويل والمساعدة الفنية للدول النامية والدول الفقيرة، وتعزيز التعاون الدولي في مجال التنمية، وتحسين مستوى المعيشة في هذه الدول وتشجيع التجارة والاستثمار والتنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. كما يتولى الرئيس أيضاً العمل على تحسين الإدارة والحوكمة الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، وتعزيز الشفافية والمساءلة في العمل الإنمائي.

4. وظائف مجموعة البنك الدولي:

تتمثل وظائف مجموعة البنك الدولي في توفير التمويل والمساعدة التقنية للدول النامية والدول الناشئة من أجل تحسين النمو الاقتصادي وتقليل الفقر. وتشمل هذه الوظائف(worldbank, 2023) :

أ. **توفير التمويل:** يقوم البنك الدولي بتوفير التمويل للحكومات والشركات الخاصة في الدول النامية والدول الناشئة، وذلك من خلال تقديم القروض والمنح والتمويل الخاص.

ب. **تقديم المساعدة التقنية:** يقدم البنك الدولي المساعدة التقنية للدول النامية والدول الناشئة، وذلك من خلال تزويدها بالخبرات والمعرفة في مجالات الاقتصاد والتنمية.

ج. **التعاون الدولي:** يعمل البنك الدولي على تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود مع المنظمات الدولية الأخرى والمؤسسات المانحة، من أجل تحقيق أفضل النتائج في مجال التنمية الاقتصادية.

د. **تقديم الخدمات المالية:** يوفر البنك الدولي العديد من الخدمات المالية المختلفة، مثل الخدمات المصرفية والتأمين والاستثمار من أجل دعم الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي في الدول النامية والدول الناشئة.

هـ. **البحث والتطوير:** يعمل البنك الدولي على تطوير برامج ومشاريع تهدف إلى تحسين النمو الاقتصادي وتقليل الفقر في الدول النامية والدول الناشئة، وذلك من خلال البحث والتطوير والتجارب الميدانية.

المطلب الثالث: منظمة التجارة العالمية (م ت ع W T O)

يشير الاختصار (م ع ت) و (W T O) الى الاحرف الأولى للاسم المنظمة بالعربية والإنجليزية (World Trade Organization)

يشير الاختصار (الجات) و(GATT) الى الاحرف الأولى للاسم بالعربية والإنجليزية ‘‘الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة" "General Agreement on Tariffs and Trade"

1. نشأة منظمة التجارة العالمية:

لقد نشأت هذه المنظمة لتحل مكان (الجات) بعد التوقيع على الاتفاقية الختامية لجولة أوروغواي في مراكش 1994 وبدأت عملها في جانفي 1995 واتخذت (الجات) بجنيف مقرا لها. فكما سبقت الإشارة إليه، فإن فكرة إنشاء المنظمة العالمية للتجارة كانت في سنة 1947 من طرف الولايات المتحدة الأمريكية التي انبثقت في ميثاق هافانا، ولجملة من الأسباب قابل الكونغرس الأمريكي ميلاد هذه المنظمة بالرفض، إلا أنه تم إحياء وتجديد المطالبة بإنشائها في جولة أوروغواي نظرا للتطورات والتغيرات الحاصلة في فترة الثمانينيات وبداية التسعينات من القرن العشرين (بلعة، 2014-2015، صفحة 27).

هكذا ظهرت المنظمة العالمية للوجود بعد حوالي خمسين سنة بتوقيع 118 دولة من بينهم 85 دولة نامية على أمل أن تلعب دورا فعالا في النظام التجاري العالمي من حيث اتساع رقعة التجارة الدولية وشمولية مجالاتها.

2. تعريف منظمة التجارة العالمية:

للمنظمة العالمية للتجارة عدة تعاريف ولكن ان اختلفت التعاريف في الصياغة فإن المعنى قد يتلاقى مع باقي التعاريف الأخرى ومن أهم تعاريفها ما يلي:

- لقد عرفتها المادة (06) والمادة (08) من اتفاقية مراكش لسنة 1994 المنشئة ل (**م ت ع**) (**WTO**)على أنها "اتفاقية تدعى المنظمة العالمية للتجارة وتتمتع بالشخصية القانونية، ويتمتع أعضاؤها بالأهلية القانونية الضرورية لممارسة وظائفهم (الفتلاوي، 2004، صفحة 46).
- تعرف (**م ت ع**) (**WTO**) بأنها: " منظمة دولية تعمل على حربة التجارة العالمية من خلال انتقال السلع والخدمات والأشخاص بين الدول، وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية، سياسة، اجتماعية، ثقافية، بيئية وحماية الملكية المعنوية (لعشب، 2006، صفحة 26).
- منظمة التجارة العالمية هي المنظمة الدولية العالمية الوحيدة التي تتعامل مع قواعد التجارة بين الدول. وتحوي اتفاقات منظمة التجارة العالمية التي تفاوضت عليها ووقعت عليها معظم الدول التجارية الأعضاء في العالم وصادق عليها برلمانها. الهدف هو ضمان تدفق التجارة بأكبر قدر ممكن من السلاسة والتنبؤ والحرية (World Trade Organization, 2023).

3. هيكل منظمة التجارة العالمية:

أ– المؤتمر الوزاري:

يتألف المؤتمر الوزاري من وزراء التجارة للدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية ويعتبر رأس السلطة في المنظمة. ويجتمع المؤتمر الوزاري مرة كل عامين على الأقل. وقد انعقد المؤتمر الوزاري الأول في ديسمبر 1996 في سنغافورة، وانعقد المؤتمر الوزاري الثاني في جنيف في، والثالث في سياتل بالولايات المتحدة الأميركية في ديسمبر 1999. (سعداوي، 2008، صفحة 21)

ب–الأمانة العامة (السكرتارية):

يقوم المؤتمر الوزاري بتعيين وتحديد سلطات وصلاحيات المدير العام الذي يرأسها لمدة أربع سنوات، ويعيين المدير العام نوابه الأربعة للمساعدة في الإشراف على العمل وموظفي الأمانة، ويحدد واجباتهم وصلاحياتهم وشروط خدمتهم طبقا للقواعد التي يحددها المؤتمر الوزاري (الكواز، 2010، صفحة 06).

انظر الى الملحق رقم(03)

ت–المجلس العام:

يضم المجلس العام ممثلين عن الدول الأعضاء في المنظمة، يجتمع تسع مرات على الأقل في السنة، ويحل محل المجلس الوزاري في الفترات التي تفصل بين اجتماعاته وله عدة وظائف منها تلك التي يسندها له المؤتمر الوزاري، كما أنه جهاز لفض المنازعات التجارية

وفحص السياسات التجارية. وتخضع له المجالس النوعية الفرعية التابعة له وهي مجلس تجارة السلع ومجلس الخدمات ومجلس حقوق الملكية الفكرية (عبيدلي، 2009، صفحة 26).

ث–المجالس الرئيسية:

تتكون المجالس الرئيسية من (عبد المطلب، 2005، صفحة 190):

- **مجلس تجارة السلع** :ويحتوي على عدة لجان، منها اللجنة الزراعية ولجنة الإجراءات الوقائية ولجنة مراقبة المنسوجات ولجنة الممارسات ضد الإغراق وهو تكدس السلع في سوق إحدى الدول الأعضاء نتيجة تخفيض أو إلغاء التعرفة الجمركية.
- **مجلس تجارة الخدمات** :ويشرف على عدة مجموعات منها مجموعة المفاوضات حول الاتصالات ولجنة تجارة الخدمات المصرفية.
- **مجلس حقوق الملكية الفكرية** :ويهتم ببحث القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة.

ج– اللجان الفرعية:

تكون من أربع لجان هي (الجوارين، 2023):

- لجنة التجارة والبيئة: وتعنى بدراسة تأثير التجارة على البيئة.
- لجنة التجارة والتنمية: التي تهتم بالعالم الثالث وبالأخص الدول الأقل نموا.
- لجنة القيود المفروضة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات: وتقدم الاستشارات بالقيود التي ترد على التجارة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات.
- لجنة الميزانية والمالية والإدارة: وتشرف على المسائل الداخلية للمنظمة.

ح– جهاز مراجعة السياسات التجارية:

يسيره رئيس يتم اختياره من قبل سفراء الدول الأعضاء لمدة سنة من أجل مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصفة دورية كل أربع سنوات للدول النامية وكل سنتين للدول المتقدمة .بهدف الاطلاع على التغيرات التي تحدثها الدول الأعضاء على سياساتها التجارية ومدى موافقتها لأحكام الاتفاقيات (حمة، 2008، صفحة 28)، ومن جهة أخرى العمل على تكريس مبدأ الشفافية من خلال تعميم المعلومات بهذا الشأن على جميع الأعضاء، وإعطاء فرصة للتفاوض حول السياسات التجارية لكل عضو (عدوان و متناوي، 2004، صفحة 66).

خ– هيئة تسوية المنازعات:

هي من أهم الهيئات تهتم بالنظر في كافة المنازعات التي قد تثور بين الدول الأعضاء نتيجة مخالفة أحدهما لنصوص الاتفاقية الملزمة لكافة دول الأعضاء وإيجاد حل إجابي للنزاع ترضي جميع الأطراف المتنازعة،

كما يقوم هذا الجهاز أيضا بتسوية المنازعات بالمهام التالية (محمود م.، 1996، صفحة 450):

- إدارة القواعد والإجراءات والمشاورات وأحكام تسوية المنازعات الواردة في الاتفاقيات المشمولة.
- إنشاء لجان التحكيم.
- اعتماد تقارير جهاز الاستئناف.
- الترخيص فيما يتعلق بالتنازلات وغيرها من النزاعات التي تبرم بموجب الاتفاقات المشمولة.
- إبلاغ المجالس واللجان المختصة في المنظمة العالمية للتجارة بتطور أي منازعات تتعلق بالاتفاقات المشمولة المعنية.
- إدارة أحكام تسوية المنازعات لاتفاق تجاري عديد الأطراف.

4. وظائف منظمة التجارة العالمية:

تقوم منظمة التجارة العالمية (WTO) بمجموعة واسعة من الوظائف والأنشطة المتعلقة بتحسين التجارة العالمية وتنظيمها. ومن بين الوظائف الرئيسية التي تقوم بها المنظمة(The World Trade Organization, 2023) :

1.4 تحفيز التجارة الحرة: تسعى منظمة التجارة العالمية لتشجيع التجارة الحرة بين الدول الأعضاء، وذلك عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة الحواجز التجارية الأخرى.

2.4ا لتفاوض على الاتفاقيات التجارية: تعمل منظمة التجارة العالمية على التفاوض على اتفاقيات تجارية جديدة بين الدول الأعضاء، وتطوير الاتفاقيات الحالية لتحسينها.

3.4 فتح المزيد من الأسواق: تسعى المنظمة إلى فتح المزيد من الأسواق للسلع والخدمات الأجنبية، وتعزيز المنافسة بين الشركات الوطنية والدولية.

4.4 تعزيز التنمية الاقتصادية: تعمل منظمة التجارة العالمية على تعزيز التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء، من خلال تشجيع التجارة وتوسيع نطاق الفرص الاقتصادية.

5.4 فض المنازعات التجارية: تقوم المنظمة بفض المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء، وذلك من خلال لجنة التحكيم التابعة لها.

6.4 الدعم الفني والتقني: تقدم منظمة التجارة العالمية الدعم الفني والتقني للدول الأعضاء، من خلال توفير المعلومات والخبرات اللازمة لتعزيز التجارة الدولية.

7.4 التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى: تعمل المنظمة على التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى، مثل الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، لتعزيز التجارة الدولية

8.4 خفض تكاليف المعيشة ورفع مستويات المعيشة: منظمة التجارة العالمية تعمل على تحقيق الازدهار الاقتصادي العالمي وتحسين مستويات المعيشة للدول الأعضاء من خلال تشجيع التجارة الحرة وتخفيض التكاليف. تسعى المنظمة إلى توسيع الوصول إلى الأسواق العالمية للسلع والخدمات، وتعزيز الاستثمار والابتكار، وتحسين القواعد التجارية الدولية لتشجيع النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. بشكل عام، تهدف WTO إلى تحقيق تعزيز التعاون الدولي والتفاهم فيما يتعلق بالتجارة الدولية، وبالتالي رفع مستوى المعيشة في جميع أنحاء العالم.

9.4 تحفيز النمو الاقتصادي والعمالة: تقوم منظمة التجارة العالمية بتحفيز النمو الاقتصادي والعمالة بعدة طرق، ومن بينها:

- تشجيع التجارة الحرة: يعتبر التجارة الحرة من أهم الأدوات التي تعمل عليها WTO لتحفيز النمو الاقتصادي والعمالة، حيث تعمل على تخفيض الرسوم الجمركية والحواجز التجارية الأخرى وتعزيز حرية التجارة بين الدول الأعضاء.
- تعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة: تعمل WTO على تعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول الأعضاء من خلال خلق بيئة استثمارية ملائمة وتحسين الحوافز للاستثمار.
- تعزيز الابتكار والتكنولوجيا: تشجع WTO على التكنولوجيا والابتكار من خلال دعم حقوق الملكية الفكرية وتعزيز التبادل التجاري للسلع والخدمات ذات القيمة المضافة العالية.
- تحسين القدرات البشرية: تسعى WTO إلى تحسين القدرات البشرية في الدول الأعضاء من خلال تقديم الدعم التقني والتدريب وتحسين البنية التحتية لتعزيز التجارة والاستثمار.

10.4 تشجيع الحكم الرشيد: الشفافية، المعلومات والمعرفة المشتركة، تكافؤ الفرص. تقلل القواعد من التعسف وفرص الفساد.

كما أنها تحمي الحكومات من الضغط من خلال المصالح الضيقة.

المبحث الثالث: مفاهيم عامة حول جائحة كورونا

جائحة كورونا او كما تسمى فيروسات كورونا فصيلة واسعة الانتشار؛ معروفة بأنها تسبب أمراضاً تتراوح من نزلات البرد الشائعة إلى الاعتلالات الأشد وطأة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (MERS) ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم (السارز) (World health Organization، 2023).

أُطلق على المرض الناجم عن الفيروس التاجي الجديد الذي ظهر لأول مرة في «ووهان» بالصين اسم مرض الفيروس التاجي 2019 (COVID-19)، والاسم الإنجليزي للمرض مشتق كالتالي: ''CO'' هما أول حرفين من كلمة كورونا (corona) و ''VI'' هما أول حرفين من كلمة فيروس (virus)، و ''D'' هو أول حرف من كلمة مرض بالإنجليزية (disease)، اما رقم 19

يرمز الى السنة التي ظهر فيها وهي 2019. وأُطلق على هذا المرض سابقاً اسم "novel coronavirus 2019" أو "2019-nCoV". إن فيروس 'كوفيد-19' هو فيروس جديد يرتبط بعائلة الفيروسات نفسها التي ينتمي إليها الفيروس الذي يتسبب بمرض «المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة» (سارز) وبعض أنواع الزكام العادي (unicef، 2023).

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن الجوائح في العالم

1. **الجوائح عبر التاريخ:** على مدى التاريخ البشري، شهد العالم العديد من الجوائح التي تسببت في تأثيرات كارثية على الصحة والاقتصاد والمجتمعات. وقد كانت بعض هذه الجوائح قوية بما يكفي لتغيير مسار الحضارات وتسبب في تدهور حاد للظروف الاجتماعية والاقتصادية. وفيما يلي جدول يوضح أبرز الجوائح في التاريخ

جدول رقم (01): جدول تسلسل الجوائح العالمية عبر التاريخ

الجوائح (التاريخ والمكان)	الوصف
طاعون الجارف (69هـ/688م) البصرة(العراق)	حدث في زمن عبد الله بن الزبير (رضي الله عنه) ، وسمي بالجارف لكثرة من مات فيه فقد اجترف الموت فيه الناس اجترافا كالسيل
طاعون عمواس (18هـ/693م)	حدث في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وسمى بطاعون عمواس في فلسطين ومنها انتشر الى كامل الشام، وهلك به الخلق كثير
اجتياح المغول لبغداد،1258م	ذكر ابن كثير أنه عندما اجتاح المغول بغداد عام 656هـ/ 1258م دمروها بالكامل حيث قال (:تعطلت المساجد والجماعات والجمعات مدة شهور ببغداد] ...[وبقيت بغداد خاوية على عروشها ليس بها أحد إلا الشاذ من الناس، والقتلى في الطرقات كأنها التلول، وقد سقط عليهم المطر فتغيرت صورهم وأنتنت من جيفهم البلد، وتغير الهواء فحصل بسببه الوباء الشديد حتى تعدى وسرى في الهواء إلى بالد الشام، فمات خلق كثير من تغير الجو وفساد الريح، فاجتمع على الناس الغلاء والوباء والفناء والطعن والطاعون)
الموت الأسود، أوروبا والشام 1347م-1352م	اجتاح معظم أنحاء أوروبا وتسبب في موت ما لا يقل عن ثلث سكان القارة، كما أنه أصاب بلاد الشام ومصر وأفنى سكان دمشق وحلب والقدس وغيرها.

	ووصفه (ابن إياس) فقال:(واشتد أمر الفناء والغلاء بالديار المصرية، وعم سائر ضواحيها ومات من أهل القاهرة والفالحين نحو النصف)
طاعون المغرب العربي عام 1798	حدث طاعون انتقل بالعدوى من التجار الذين حملوه معهم من الإسكندرية إلى تونس فالجزائر فالمغرب، وقد تفشى الطاعون في المغرب وتسبب في موت خلق عظيم
الأنفلونزا الإسبانية، 1918م	اجتاح وباء الإنفلونزا الإسبانية العالم، وقد أودى بحياة ما يتراوح بين 40 و50 مليون شخص، وهناك اعتقاد شبه مؤكد أن سبب العدد الكبير للضحايا هو كون الفيروسات كانت لا تزال حديثة الاكتشاف، ولم يدرك الأطباء أصال أنها كانت تسبب هذه الأمراض، وكان الطريق أمامهم لا يزال طويلا لاكتشاف الأدوية المضادة للفيروسات واللقاحات التي تساعد الآن في كبح تفشي المرض وتسريع التعافي منه.
الإيدز 1976م	اكتشف مرض نقص المناعة المكتسب أول مرة في الكونغو وانتشر في مختلف أنحاء العالم، وقد بلغ عدد المصابين حوالي 36 مليونا ويعتبر من أخطر الأوبئة.
انفلونزا الخنازير 2009م	اكتشف أولا في المكسيك، قبل أن ينتشر في العديد من دول العالم. ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، فإن إنفلونزا الخنازير من أكثر الفيروسات خطورة حيث يتمتع بقدرة تغير سريعة، هربا من تكوين مضادات له في الأجسام التي يستهدفها، وقد أعلنت منظمة الصحة العالمية في عام 2010 وفاة 18 ألف شخص جراء الوباء.

المصدر: (قندوز، 2020، الصفحات 14-15-16)

2. الفرق بين المرض، الوباء والجائحة

أولا يجب تعريف ما هو المرض، الوباء والجائحة لكي نفرق بينهم.

أ. **تعريف المرض(disease)**: المرض هو حالة غير طبيعية معينة تؤثر سلبًا على بنية أو وظيفة كل أو جزء من الكائن الحي وهذا لا يرجع على الفور إلى أي إصابة خارجية. غالبًا ما يُعرف أن الأمراض هي حالات طبية مرتبطة بعلامات وأعراض محددة (wikipedia, 2023).

ب. **تعريف الوباء(Epidemic)**: هو مرض معدي ظهر في منطقة معينة يكون سببه الإنسان او الحيوان، ينتشر بسرعة الى المناطق الجغرافية بسبب تنقل الإنسان، ينتج عنه إصابات غير متوقعه بسبب العدوى، وقد يستمر لأيام وأشهر، ويعتمد القضاء عليه من خلال الإجراءات الوقائية التي تتبعها الدول، او ما تقرره منظمة الصحة العالمية باعتباره وباء عالمي (العضايلة ، 2022، صفحة 266).

ج. **تعريف الجائحة(Pandemic)**: في اللغة هو دلالة على الانتشار الواسع لمرض ما يصيب البشر، أما في الاصطلاح فالجائحة يقصد بها ظهور حالات مرضية معدية متفشية في اغلب دول العالم، تهدد صحة البشرية، ويتطلب إجراء تدابير احترازية وقائية طبية سريعة، وخطط عاجلة لإنقاذ البشرية (العضايلة ، 2022، صفحة 266).

د. الفرق بين المرض، الوباء والجائحة

يشار إلى مقدار مرض معين موجود عادة في المجتمع باسم المستوى الأساسي أو المستوى المستوطن للمرض Endemic level، وهذا المستوى ليس بالضرورة هو المستوى المطلوب أو المرغوب، فبكل تأكيد فإن مستوى الصفر هو أفضل شيء، لكن تأبى سنن الحياة أن يكون مستوى الإصابات بالأمراض صفرا. ان المستوى المستوطن للمرض هو المستوى الملاحظ وهو المستوى المقبول عموما، في حالة عدم التدخل وافتراض أن المستوى ليس مرتفعا بما يكفي لاستنفاد مجموعة الأشخاص المعرضين، فقد يستمر المرض في الحدوث عند هذا المستوى إلى أجل غير مسمى (أي يبقى ثابتا)، وبالتالي غالبا ما ينظر إلى مستوى خط الأساس على أنه المستوى المتوقع للمرض ولا يشكل أي قلق، فالمرض المتوطن Endemic يشير إلى التواجد المستمر و/أو الانتشار المعتاد للمرض في مجموعة سكانية داخل منطقة جغرافية، في حين هناك مصطلح قريب هو المرض العرضي Sporadic والذي يشير إلى مرض يحدث بشكل غير دوري وغير منتظم، وبدوره لا يشكل هذا النوع من الأمراض قلقا في بعض الأحيان، ترتفع كمية المرض (أي المصابين) في المجتمع فوق المستوى المتوقع، وهذا ما يعرف بالوباء Epidemic أو الوباء المتفشي ويشير الوباء المتفشي إلى زيادة غالبا مفاجئة في عدد حالات المرض فوق ما هو متوقع عادة في تلك الفئة من السكان في تلك المنطقة. كما تشير الجائحة Pandemic إلى وباء انتشر في عدة بلدان أو قارات، وعادة ما يصيب عددا كبيرا من الناس (قندوز، 2020، صفحة 12)

المطلب الثاني: تعريف جائحة كورونا وطرق انتقالها

1. تعريف مرض فيروس كورونا (Covid–19)

Covid–19 هو المرض الناجم عن فيروس كورونا المستجد المسمى فيروس كورونا(سارس2). وقد اكتشفت المنظمة هذا الفيروس المستجد لأول مرة في 31 ديسمبر 2019، بعد الإبلاغ عن مجموعة من حالات الالتهاب الرئوي الفيروسي في ووهان بجمهورية الصين الشعبية. (World health Organization، 2023)

وهي عائلة كبيرة من فيروسات الجهاز التنفسي، وبسبب بعضها أمراضا أقل من غيرها، مثل نزلات البرد، وأمراض أخرى أشد مثل متلازمات الشرق الأوسط التنفسية والمتلازمات التنفسية الحادة الوخيمة، وتنقل بعض هذه الفيروسات بسهولة من شخص الى أخر عكس فيروسات أخرى (الامم المتحدة، 2023).

2. طرق انتشار فيروس كورونا:

غالبا تنتشر الأمراض المعدية بطريقين هما: (بوعمشة، 2020، صفحة 126)

أ. الطريقة المباشرة:

وهي تنتقل من شخص إلى آخر مباشرة بوساطة أحد الأمور التالية:

- الملامسة الشخصية للمريض وأكثر الأمراض انتقال الأمراض الجلدية المعدية مثل الجرب والقمل والفطريات.
- الرذاذ الصادر من المصاب بواسطة السعال أو العطس أو البصق مثل الأنفلونزا والسل.

ب. الطريقة غير المباشرة:

والذي يحتاج إلى وسيط آخر لنقل المرض من شخص إلى آخر مثل:

- الوسائط الحية أي الكائنات الحية الموجودة في الطبيعة مثل القوارض والحشرات والحيوانات الأخرى وخير مثال عليه مرض الطاعون وأنفلونزا الطيور.
- الوسائط غير الحية الموجودة في الطبيعة مثل الماء والتربة والهواء والحليب والأغذية مثل التسمم الغذائي والإسهامات والجفاف والتهابات الأمعاء"

3. أعراض فيروس كورونا:

يؤثر فيروس كورونا على الأفراد بأشكال مختلفة. ومعظم من يصابون بالعدوى تكون أعراضهم خفيفة أو معتدلة ويتعافون دون الحاجة إلى تلقي العالج في المستشفى.

وفقًا لتقرير صادر عن منظمة الصحة العالمية لعام 2023. وتتضمن الأعراض الأكثر شيوعا الحمى والسعال والتعب وفقدان حاسة الذوق أو الشم. وتشمل الأعراض الأقل شيوعا التهاب الحلق والصداع والأوجاع والألم والإسهال وظهور طفح جلدي أو تغير لون أصابع اليدين أو القدمين أو احمرار العينين أو التهابهما. وتشمل الأعراض الخطيرة صعوبة التنفس أو ضيق النفس أو فقدان القدرة على الكلام أو الحركة أو التشوش أو ألم الصدر. يستغرق الأمر 5 إلى 6 أيام في المتوسط لظهور الأعراض بعد الإصابة بعدوى الفيروس، غير أن المدة قد تطول إلى 14 يوماً (منظمة الصحة العالمية، 2023).

المطلب الثالث: تحول جائحة كورونا من مرض الى ازمة اقتصادية

1. انتشار المرض وتحوله لجائحة عالمية:

نشأت العديد من النظريات حول المكان الذي ظهرت فيه الحالة الأولى، يُعتقد أن أول حالة مسجلة يعود تاريخها إلى 1 ديسمبر من عام 2019 في ووهان، مقاطعة، خوبي الصين، ازدادت خلال الشهر التالي عدد حالات الإصابة بفيروس كورونا في

خوبي تدريجيًا. ووفقا لمصادر صينية رسمية، كانت هذه الحالات مرتبطة في الغالب بسوق ووهان للمأكولات البحرية، الذي يبيع أيضا الحيوانات الحية، ووجدت نظرية واحدة تقول إن الفيروس جاء من إحدى هذه الحيوانات؛ تضاعف عدد الحالات تقريبا بمعدل كل سبعة أيام ونصف خلال المراحل الأولى من تفشي المرض. وفي أوائل ومنتصف جانفي من عام 2020، بدأ الفيروس بالانتشار إلى مقاطعات صينية أخرى، سُجلت في 31 جانفي من عام 2020 أولى الحالات المؤكدة في إيطاليا، وهما سائحان من الصين اعتبارًا من 13 مارس من عام 2020، اعتبرت أوروبا المركز النشط للوباء من قبل منظمة الصحة العالمية لتفوق إيطاليا على الصين باعتبارها الدولة التي سجلت أكبر عدد من الوفيات إلى أن أعلنت منظمة الصحة العالمية بتاريخ 11 مارس 2020 أن فيروس كورونا أصبح جائحة عالمية على لسان المدير العام للمنظمة السيد تيدروس ادهانوم (wikipedia، 2023)

2. من أزمة صحية إلى أزمة اقتصادية:

بعد ظهور وباء فيروس كورونا في الصين اجتاح العالم في أيام معدودات فمن الصين إلى أوروبا ثم أمريكا الشمالية والجنوبية ثم إفريقيا، أمام ذلك شرعت كل الدول في اتخاذ إجراءات الغرض منها كبح تزايد حالات العدوى؛ وقد اختلفت من بلد لآخر ووضع صناع القرار أمام معادلة صعبة حيث احتاروا بين خياري فرض الحجر الشامل لإنقاذ الأرواح أو اتباع إجراءات أقل صرامة ومنح الاقتصاد متنفسا.

لم يكن بوسع الدول أن توفق بين الجانب الانساني الصحي والجانب الاقتصادي معا في إطار اتباع سياسات الحد من انتشار فيروس كورونا المستجد، وكان لابد من تفضيل قطاع عن الآخر، فاختارت بعضها مثل بريطانيا التعامل مع الجائحة بطريقة مناعة القطيع، حيث تستمر الحياة الاقتصادية مع بعض الإجراءات والتدابير، وختارات الأخرى الحجر الكامل مثل الصين وبقت الدول الأخرى مترددة بين هذا وذاك.

وقد عطلت الجائحة حياة الناس وعلى التجارة والحركات العالمية، في هذه المرحلة تؤثر الأوبئة سلبًا على قطاع التصنيع تباطأت الصناعات والقطاعات المختلفة بسبب المرض مثل السياحة وصناعة الأدوية وقطاع الطاقة الشمسية والمعلومات وصناعة الإلكترونيات. كانت هناك تحديات قصيرة الأجل مثل التوقف في السياحة والترفيه والعواقب طويلة الأجل مثل الاضطرابات في التجارة والاستثمارات، للمرض عواقب وخيمة على قطاع الرعاية الصحية والاقتصادية والاجتماعية (Shang, Li, & Zhang, 2021, p. 09).

خلاصة الفصل الاول:

من خلال الفصل الأول تطرقنا الى الجانب النظري من الدراسة، حيث تعرفنا على المنظمات الدولية وهي هيئات تجمع بين دول مختلفة للتعاون والتنسيق في مجالات متعددة تأسست هذه المنظمات لتعزيز العلاقات الدولية ولحل النزاعات ومعالجة قضايا عالمية تتجاوز الحدود الوطنية، تعد الأمم المتحدة أكبر وأهم منظمة دولية حيث تضم معظم الدول السيادية في العالم وتهدف الأمم المتحدة إلى الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وتعزيز حقوق الإنسان والتنمية المستدامة وتعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي بين الدول. كما عرفنا المنظمات الدولية الاقتصادية الثلاث المتمثلة في صندوق النقد الدولي، بنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وتاريخ نشأتها ودورها في الاقتصاد العالمي وذلك نظرا لأهميتها الاقتصادية في العالم.

ومن خلال هذا الفصل أيضا قمنا بتعرف على جائحة كورونا وهي تفشي واسع النطاق لفيروس كورونا المستجد (COVID-19)في جميع أنحاء العالم. يُعتبر فيروس كورونا سلالة جديدة من الفيروسات التاجية التي تصيب الجهاز التنفسي للبشر والحيوانات. وقد تم الإعلان عن أول حالة إصابة بالفيروس في الصين في ديسمبر 2019 انتشر فيروس كورونا بسرعة كبيرة بين البشر، وتسبب في حدوث أعداد كبيرة من الإصابات والوفيات في جميع أنحاء العالم. وتعد الأعراض الشائعة لعدوى التي يسببها فيروس كورونا الحمى والسعال وصعوبة التنفس. قد يصاب الأشخاص الأكبر سنًا أو الأشخاص الذين يعانون من حالات صحية مؤثرة مسبقًا بأعراض أكثر حدة ومضاعفات صحية خطيرة وايضنا قمنا بمعرفة خلفيات فيروس كورونا وأبعادها الدولية وطرق انتشاره.

في الفصل الموالي سنتطرق الى دور المنظمات التي ركزنا عليها في الفصل الأول في مرحلة تعافي ما بعد كورونا او ما تعرف (بتعافي الاقتصاد العالمي من جائحة كورونا)

الفصل الثاني:
جهود المنظمات الدولية الاقتصادية في تحقيق تعافي الاقتصاد العالمي من جائحة

تمهيد الفصل الثاني:

شهد العالم اثناء جائحة كورونا تأثيرات واسعة النطاق على الصحة العامة والاقتصاد العالمي، وأدت إلى تعرض الكثير من الدول لأزمات اقتصادية حادة وخسائر كبيرة في النمو الاقتصادي وتركت اثار واسعة في شتى القطعات، لذلك تحركت المنظمات الدولية الاقتصادية بشكل واسع لتقديم الدعم والمساعدة للدول المتضررة وتعزيز التعاون الدولي للتغلب على الآثار السلبية بعد الجائحة في مرحلة تعافي.

واثناء التعاف الاقتصادي من جائحة كورونا تدخلت المنظمات الدولية الاقتصادية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية) وكرست جهودها من اجل تعافي اقتصادي عالمي وتنوعت جهود المنظمات الدولية الاقتصادية في هذا الصدد وسوف نقوم بتطرق لها في هذا الفصل، كما سوف نقوم بتقييم عمل هذه المنظمات وتوضيح تداعيات فعالية التنافس الدولي على المنظمات الدولية الاقتصادية لمواجهة اثار الجائحة حيث وجهت لهذه المنظمات بعض الانتقادات اثناء التعامل مع الجائحة اثناء تعافي.

وللإلمام أكثر بالموضوع سنتطرق في هذا الفصل الى مجموعة من المباحث كمايلي:

المبحث الاول: تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي

المبحث الثاني: المنظمات الدولية الاقتصادية ومساعيها في التصدي لجائحة كورونا

المبحث الثالث: تقييم دور المنظمات الدولية الاقتصادية والانتقادات التي واجهتها في مرحلة تعافي

المبحث الاول: تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي

لقد تسببت جائحة كورونا في تأثيرات كارثية على الاقتصاد العالمي، حيث تضررت العديد من الصناعات والقطاعات الاقتصادية بشدة وانخفض معدل النمو الاقتصادي في العالم بشكل كبير.

وسوف نتطرق في المبحث الأول الى كيفية انتقال اثار جائحة كورونا الى الاقتصادات المحلية والعالمية وتأثير الجائحة على الاقتصاد العالمي وذلك بإبراز القطاعات الأكثر تضررا اثناء الجائحة.

المطلب الاول: قنوات انتقال اثار جائحة كورونا

أولا: قنوات انتقالها الى الاقتصادات المحلية

ان الازمة الصحية الناتجة عن جائحة كورونا ادت الى انتقال هذه الأخيرة الى القطاعات الاقتصادية المحلية وتأثرها وذلك ناتج الحجر الصحي المطبق من اجل الحد من انتشار فيروس كورونا. جرعت الدول لتطبيق قرارات صارمة في الحجر الصحي مما أدى ذلك الى غلق كافة القطاعة الصناعية، التجارية والمالية.

انتقل انتشار فيروس كورونا الى الأنشطة التجارية المحلية، حيث تم اصدار امر بغلق كل المقاهي والمطاعم والمحلات، باستثناء محلات المواد الغذائية الضرورية (المخابز ومحلات الخضر والفواكه) (كرامة، رحال، و خبيزة، 2020، صفحة 325).

كما نرى في المثال الإجراءات المتخذة من طرف دولة الجزائر، بحيث قامت الجزائر العضو بمنظمة أوبك في وقت سابق هذا الشهر بخفض الإنفاق العام بنسبة 30 بالمئة، وتقليص الاستثمار في مجال الطاقة إلى النصف اثناء الجائحة ليصل إلى 7 مليارات دولار، وتأجيل بعض المشروعات الاجتماعية والاقتصادية بعد أن تسبب فيروس كورونا في تراجع حاد في أسعار النفط (فرانس24، 2020).

ارتفاع تكلفة الرعاية الصحية لقد أبرزت الجائحة الحاجة إلى خدمات فعالة ميسورة التكلفة للرعاية الصحية. وحتى قبل بدء الأزمة، كان الناس في البلدان النامية يدفعون أكثر من نصف تريليون دولار من مالهم الخاص ثمناً للرعاية الصحية. ويتسبب ذلك الإنفاق في مصاعب وأعباء مالية لأكثر من 900 مليون شخص، ويدفع حوالي 90 مليون شخص للسقوط في براثن الفقر المدقع سنويا، وهي دينامية من المؤكد تقريباً أنها تفاقمت بسبب الجائحة (أزعور، 2020).

ان بعض الدول يعتمد اقتصداها على السياحة وبسبب الإجراءات الوقائية من فيروس كورونا اثرت عليها بشكل كبير حيث وصل إلغاء الرحلات السياحية في مصر إلى 80%، بينما تأثرت خدمات الضيافة والبيع بالتجزئة في الإمارات العربية المتحدة

وبلدان أخرى. ونظرا للأعداد الهائلة من العاملين في قطاع الخدمات، ستكون هناك أصداء واسعة إذا ارتفعت البطالة وهبطت الأجور وتحويلات العاملين في الخارج" (أزعور، 2020).

ثانيا: قنوات انتقالها الى الاقتصادات العالمية

تحولت جائحة فيروس كورونا من أزمة صحية إلى أزمة اقتصادية عالمية، حيث أدت الإجراءات الاحترازية للحد من انتشار الفيروس إلى توقف العديد من الأنشطة الاقتصادية، مثل السفر والسياحة والتجارة، مما أثر على النمو الاقتصادي في مختلف أنحاء العالم. وتأثرت الدول النامية بشكل خاص بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي وتراجع أسعار السلع الأولية وتدني حجم التجارة العالمية.

وعند غلق كافة الدول مجالها الجوي والبري والبحري بسبب إجراءات المتخذة من اجل الحد من فيروس كورنا أدى الى تعطيل حركة الطيران وتعليق غالبية الشركات نشاطها في إطار الجهد العالمي لوقف انتشار فيروس كورونا ومن ناتج ذلك ما يلي:

النقص الأولي في المنتجات والأجزاء من الصين على الشركات في جميع أنحاء العالم، حيث تأخر افتتاح المصانع بعد العام 2020 وبقي العمال في منازلهم للمساعدة في الحد من انتشار الفيروس (العضايلة ، 2022، صفحة 274).

انخفض اجمالي المسافرين جوا على مستوى العالم بمقدار يتراوح بين 60% وانخفاض الرحلات بمقدار 50% وقدرت خسائر شركات الطيران بـ 372 مليار دولار في عام 2020 مقرنة بعام 2019 (International Civil Aviation Organization, 2023, p. 05).

لا يجادل أحد بأن سلاسل التوريد العالمية عانت اضطرابا ناجما عن تأثيرات فيروس كورونا، التي خلفت أزمة شحن عالمية لكن جوهر الأزمة المتمثل في ارتفاع تكلفة الشحن، لا يقع على سفن الشحن، بل على النقص الحاد في "الحاويات"، فقد ارتفعت قيمة حجز حاوية 40 قدما لشحن البضائع من آسيا إلى شمال أوروبا من 2500 دولار قبل مارس 2020 إلى تسعة آلاف دولار (هشام ، 2021).

تسبب ذلك في أزمة حقيقية في اقتصاد السياحة، حيث تشير التقديرات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المعدلة بشأن تأثير فيروس كورونا إلى انخفاض بنسبة 60 ٪ في السياحة الدولية في عام 2020. وقد يرتفع هذا إلى 80 ٪ إذا تأخر الانتعاش أواخر 2020. (العضايلة ، 2022، صفحة 274)

المطلب الثاني: اثار جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي

تعتبر جائحة فيروس كورونا واحدًا من أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي في العصر الحديث، حيث تسبب الفيروس في انخفاض كبير في النمو الاقتصادي وتأثيرات اجتماعية وصحية كبيرة على المجتمعات البشرية، وفيما يلي بعض القطاعات التي تأثرت جراء جائحة كورونا.

1. قطاع التجارة:

ضربت جائحة كورونا التجارة العالمية بسرعة وحجم لم يسبق لهما مثيل، وواجهت الشركات متعددة الجنسيات صدمة العرض في المرحلة الأولى، ثم صدمة الطلب حيث أمرت الكثير من الحكومات المواطنين بالبقاء في منازلهم وكافحت الحكومات والشركات والمستهلكون الأفراد فجأة من أجل شراء المنتجات والمواد الأساسية، واضطرت إلى مواجهة هشاشة سلسلة التوريد الحديثة وأصبحت الحاجة ملحة لتصميم سلاسل إمداد أكثر قوة وتنوعا.

ففي الصين عانت المعاملات التجارية المحلية والدولية من انخفاض أسبوعي بنسبة 56% بداية منتصف فيفري2020، كما حذت حذوها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأوروبا مع انخفاض أولي بنسبة 26 % في بداية افريل، واستمرار الانخفاض بنسبة 17 % في أواخر افريل واستقرت التجارة في جميع المناطق المتضررة من الإغلاق في انخفض المعاملات الأسبوعية الإجمالية منذ 9 مارس2020 بمتوسط 9.8%، مع انخفاض ملحوظ في الفواتير والأوامر منذ نهاية شهر مارس2020 (يوسفي و زرفاوي، 2021، صفحة 96).

أدت جائحة كورونا إلى تراجع تجارة البضائع بنسبة 8% وتقلص التجارة في الخدمات التجارية بنسبة 21% على أساس سنوي في عام 2020. (World Trade Organization, 2021, p. 10)

اختلف تأثير جائحة كورونا على السلع والخدمات، حيث تأثرت الخدمات بشدة. وانخفضت الخدمات بنسبة 30% في الربع الثاني من عام 2020 مقارنة بانخفاض بنسبة 23% بالنسبة للسلع في نفس الفترة. في حين أدت عمليات الإغلاق إلى إلغاء الرحلات الجوية والعطلات في الخارج ووجبات المطاعم والأنشطة الثقافية/الترفيهية، إلا أن الطلب على السلع الأساسية توقف في جميع الاقتصادات الرئيسية. على عكس السلع، لا يمكن تخزين الخدمات، مما يعني أن معظم خسائر الإيرادات من المرجح أن تكون دائمة (World Trade Organization, 2021, p. 10).

2. قطاع السياحة

تسببت جائحة كورونا في أزمة حقيقية في اقتصاد السياحة، حيث انخفض السفر بما في ذلك السياحة والخدمات ذات الصلة في عام 2020 بسبب فرض قيود على السفر بسبب الوباء.

انخفضت صادرات السفر العالمية إلى 549 مليار دولار أمريكي مقابل 1468 مليار دولار أمريكي في عام 2019 أي ما يعادل تقريبا 60% (World Trade Organization, 2021, p. 11).

3. القطاع الصناعي

شهد القطاع الصناعي تأثرًا كبيرًا بسبب الجائحة، وذلك بسبب إغلاق المصانع وتعطيل سلاسل الإمداد وانخفاض الطلب على المنتجات والخدمات. وقد أدى ذلك إلى تراجع الإنتاجية وتباطؤ نمو الصناعة والانخفاض في حجم الصادرات.

وانخفضت الصادرات العالمية من السلع المصنعة بنسبة 5.2% في عام 2020 بينما انخفض إجمالي صادرات البضائع بنسبة 7.7% بشكل عام (World Trade Organization, 2021, p. 12).

عانت صادرات منتجات السيارات من اضطرابات في خطوط الإنتاج وضعف الطلب في عام 2020، حيث انخفضت بنسبة 16.4% (World Trade Organization, 2021, p. 13).

الشكل رقم(01) التقرير السنوي للصادرات العالمية من السلع المصنعة 2020

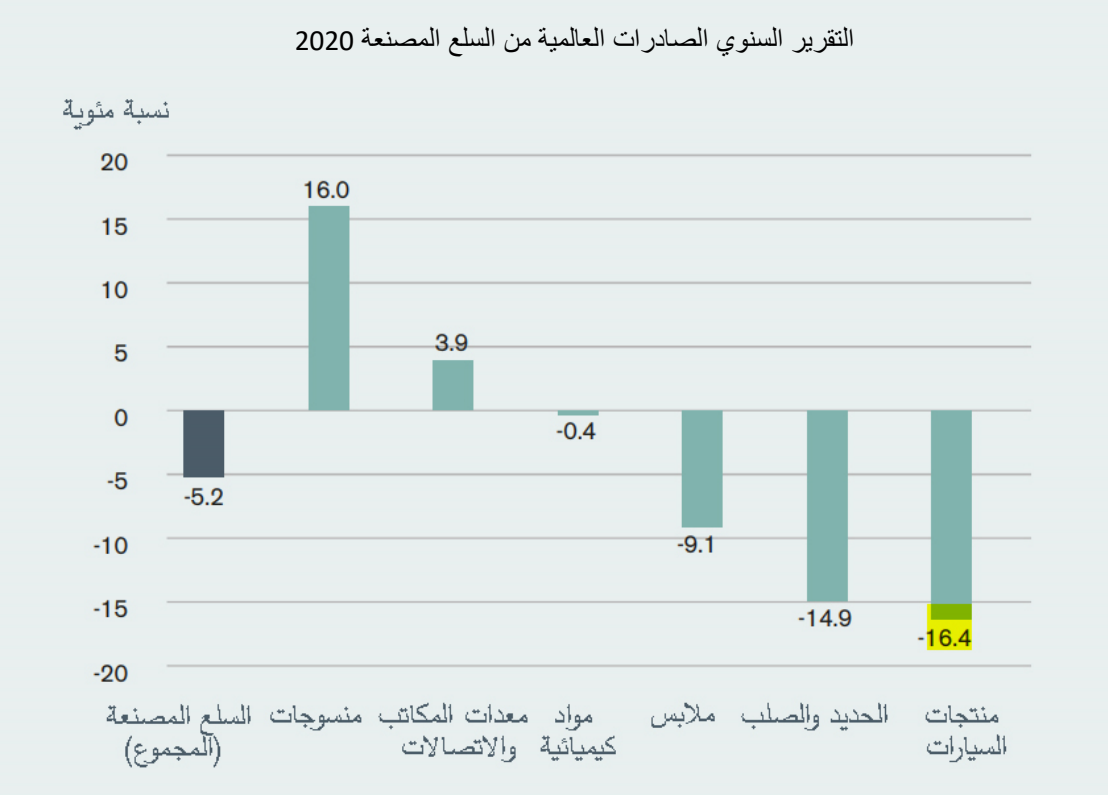

المصدر((World Trade Organization, 2021, p. 13))

كما نلاحظ في التمثيل البياني لتقرير السنوي لمنظمة التجارة الدولية لسنة 2021 تراجع في نسبة الصادرات من السلع المصنعة بنسبة 5,2% خلال جائحة كورونا، حيث تراجعت الصادرات من منتجات السيارات بنسبة 16,4%، الحديد والصلب بنسبة 14,9%، الملابس بنسبة 9,1% ومواد كيميائية بنسبة 0,4%.

4. القطاع الزراعي:

شكلت جائحة كورونا نتائج سلبية على القطاع الزراعي بسبب انخفاض الطلب على الخضروات وقطاع الدواجن واللحوم وقد جاء تراجع الطلب بسبب اغلق الفنادق والمطاعم مما ادى الى انخفاض أسعار السلع الزراعية بنسبة ٪20، وجاء التراجع الاقتصادي بعد ان فرضت البلدان في جميع انحاء العالم عددا من الإجراءات الوقائية لاحتواء الانتشار المتزايد بشكل كبير. وهذا يشمل التباعد الاجتماعي، وتجنب السفر غير الضروري، وحظر التجمعات. وقد أثرت إجراءات الحجز والمتعلقة بالعزل الذاتي عند الاتصال بالناقلات المشتبه في إصابتها بالفيروس مما يشكل آثار واضحة على السلع القابلة للتلف مثل اللحوم والخضروات (العضايلة ، 2022، صفحة 276).

5. القطاع المالي:

تأثر القطاع المالي على نحو كبير بسبب الجائحة، وذلك بسبب تباطؤ الاقتصاد العالمي وتأثر الشركات والأفراد بشكل كبير. وقد شهدت الأسواق المالية في جميع أنحاء العالم انخفاضًا حادًا في القيمة، وتراجعت أسعار الأسهم والسندات.

يبدو أن أكبر وأهم أسواق الأسهم في العالم تتمتع ببعض جودة الاستقرار في بداية عام 2020 مع اتجاهات إيجابية تعطلت بسبب ظهور جائحة كورونا كـ «بجعة سوداء» هزت أسواق الأسهم العالمية وتعرض استقرار الاقتصاد العالمي للخطر. توصف الأسواق المالية «البجع الأسود» بأنها أحداث نادرة ومدمرة للغاية.

في هذا الصدد، خلال الفترة ما بين 20 جانفي 2020 و20 مارس 2020، واجهت أسواق الأسهم لأقمشة انخفاضًا كبيرًا خاصة بعد إعلان منظمة الصحة العالمية في 20 فيفري 2020 أن العالم يواجه حالة طارئة، وكانت مؤشرات سوق الأسهم في حالة انخفاض تاريخي، (Dow Jones-10%، S&P500 -24%، FTSI100 -13%، DAX-29%، NIKKEI255 -8.9%، Shanghai -6.6%، وHangseng 8.5%-.) (khouildat, zaid, & lahouazi, 2020, p. 07)

الشكل رقم (02) تأثير جائحة كورونا على سوق الأسهم في جميع أنحاء العالم 2020

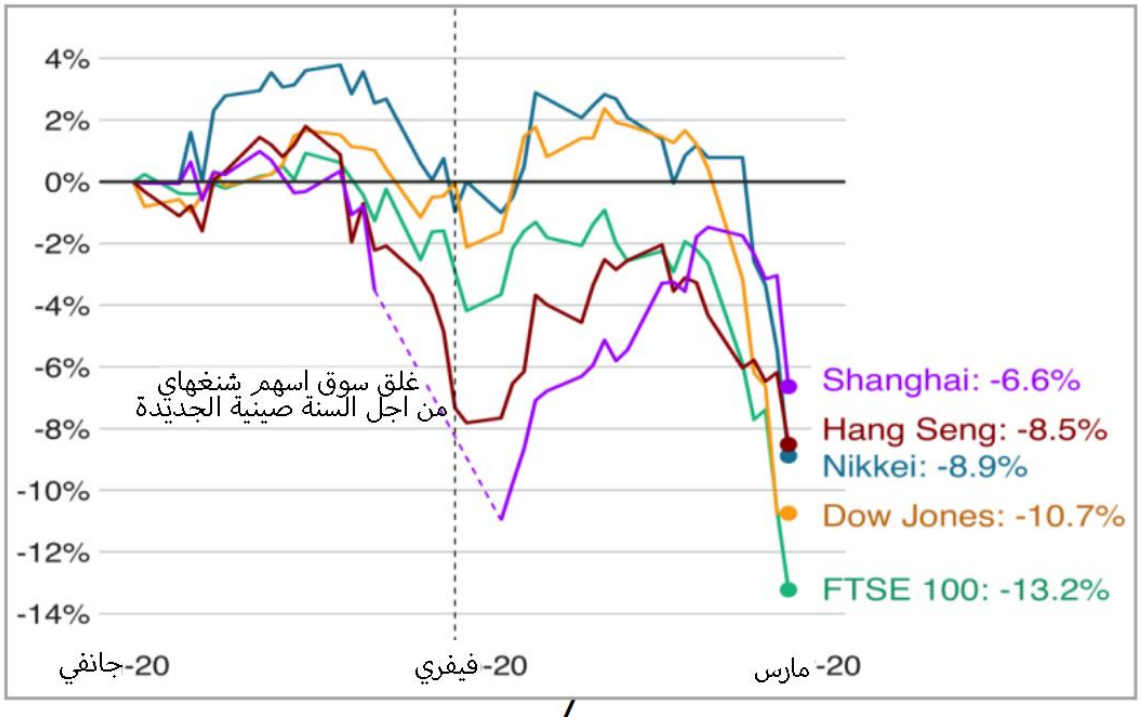

عينة من شركات النسيج العالمية في سوق الاسهم

المصدر (khouildat, zaid, & lahouazi, 2020, p. 07)

من خلال التمثيل البيان نلاحظ ان أسواق الأسهم في العالم عرفت تراجع كبير خلال جائحة كورونا حيث تراجعت أسواق كل من (Dow Jones–10%، S&P500 –24%، FTSI100 –13%، DAX–29%، NIKKEI255 – 8.9%، Shanghai –6.6%، وHangseng 8.5%–.) في 20 مارس 2020

المبحث الثاني: جهود المنظمات الدولية الاقتصادية ومساعيها في التصدي لجائحة كورونا

من اجل النهوض بالقطاع الاقتصادي من جديد بعد جائحة كورونا العالمية كان ولابد من تدخل المنظمات الدولية الاقتصادية في مرحلة ما بعد الازمة الاقتصادية التي خلفتها جائحة كورونا أي في "مرحلة تعافي الاقتصاد العالمي" لتنظيم القطاع الاقتصادي من جديد وانعاشه والحفاظ على قنوات التوريد العالمية حيث سعى كل من صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومنظمة التجارة الدولية الى تقديم المسعدات والحلول للخروج من حدت الجائحة.

المطلب الأول: جهود صندوق النقد الدولي في تعافي من جائحة كورونا

يلعب صندوق النقد الدولي دورًا حيويًا بعد تعافي من جائحة كورونا في تعزيز الاستقرار الاقتصادي العالمي وتعزيز النمو المستدام. بعد مرحلة الأزمة الصحية والاقتصادية التي تسببت فيها جائحة كورونا، تواجه البلدان العديد من التحديات المالية والاقتصادية، وهنا يأتي دور الصندوق الدولي في تقديم الدعم والمشورة للبلدان الأعضاء. انظر الى الملحق رقم(04)

أحد الأدوار الرئيسية للصندوق الدولي هو توفير التمويل اللازم للبلدان التي تواجه صعوبات مالية جراء الجائحة. يمكن للبلدان أن تتقدم بطلب للحصول على تمويل من الصندوق لتمويل برامج تعافي الاقتصادي وتلبية الاحتياجات المالية العاجلة. يتم توفير هذا التمويل بشكل متنوع من خلال آليات مثل البرامج الائتمانية الموجهة وبرامج التمويل التنموي.

بالإضافة إلى التمويل، يقدم الصندوق الدولي مشورة اقتصادية وسياسية للمساعدة في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي. يقوم الصندوق بمراجعة سياسات البلدان الأعضاء وتقديم توصيات حول السياسات الاقتصادية والإصلاحات اللازمة لتعزيز الاقتصاد وتحسين أداء البلد.

بالإضافة إلى ذلك، يعمل الصندوق الدولي على بناء القدرات وتقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء، يوفر الصندوق برامج تدريبية وتوجيهًا فنيًا لتعزيز القدرات الاقتصادية وإدارة الأزمات المالية والاقتصادية.

يعزز الصندوق الدولي أيضًا التعاون الدولي والتنسيق بين البلدان لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية المشتركة. يعمل الصندوق بالتعاون مع البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والجهات الأخرى لتعزيز الاستقرار الاقتصادي العالمي وتعزيز التجارة الدولية.

بعد تعافي من جائحة كورونا، يستمر دور الصندوق الدولي في تقديم الدعم المالي والمشورة الاقتصادية للبلدان الأعضاء وذلك من خلال توفير التمويل، ومراجعة السياسات الاقتصادية، وبناء القدرات، وتعزيز التعاون الدولي. يهدف الصندوق إلى تحقيق الاستقرار المالي والنمو المستدام في جميع أنحاء العالم.

أولا: المساعدات الفنية المقدمة من الصندوق للدول الأعضاء لمجابهة اثار جائحة كورونا:

تعتبر جائحة كورونا واحدة من أكبر التحديات التي واجهت العالم في العصر الحديث. لمساعدة الدول الأعضاء في مواجهة اثار هذه الجائحة وتخفيف آثارها السلبية على الاقتصادات الوطنية والمجتمعات، قام الصندوق الدولي للنقد الدولي بتقديم مساعدات فنية ومالية عديدة.

تهدف المساعدات الفنية التي قدمها الصندوق إلى تعزيز القدرة التنفيذية والمؤسسية للدول في مواجهة التحديات الناجمة عن جائحة كورونا. وتتضمن هذه المساعدات مجموعة واسعة من الأدوات والبرامج التي تساعد الدول في تقييم الوضع الاقتصادي والمالي، وتطوير سياسات مالية ونقدية فعالة، وتعزيز الإدارة المالية والمؤسسية، وتعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع المالي.

تتضمن المساعدات الفنية أيضًا توفير المعرفة والخبرة المتخصصة لدعم تصميم وتنفيذ السياسات العامة المتعلقة بمكافحة الجائحة. يقوم الصندوق بتقديم توجيهات ونصائح فنية للحكومات، وتوفير التدريب والتعليم للموظفين الحكوميين، وتعزيز القدرات الاستراتيجية والتنفيذية للمؤسسات الحكومية المعنية.

حيث يقدم الصندوق أنشطة تنمية القدرات كالمساعدة الفنية العملية، والتدريب الذي يركز على السياسات، وفرص التعلم من النظراء حتى تتمكن البلدان من بناء مؤسسات مستدانة تتمتع بالصلابة. وتركز أنشطة تنمية القدرات على المجالات الرئيسة التي يتمتع الصندوق بخبرة كبيرة فيها، مثل الموارد المالية العامة واستقرار القطاع المالي والإحصاءات الاقتصادية.

وفي سياق التصدي لجائحة كورونا قدم الصندوق كذلك مشورة انية بشأن السياسات ودعما لتنمية القدرات لما يزيد على 175 بلدا، ونشر الصندوق ما يزيد على 80 مذكرة فنية حول مختلف قضايا السياسية ذات الصلة بجائحة كورونا في المرحلة الأولى من الازمة. (صندوق النقد الدولي، 2021، صفحة 37).

الشكل رقم (03) التمثيل البياني لإنفاق صندوق النقد الدولي 2021

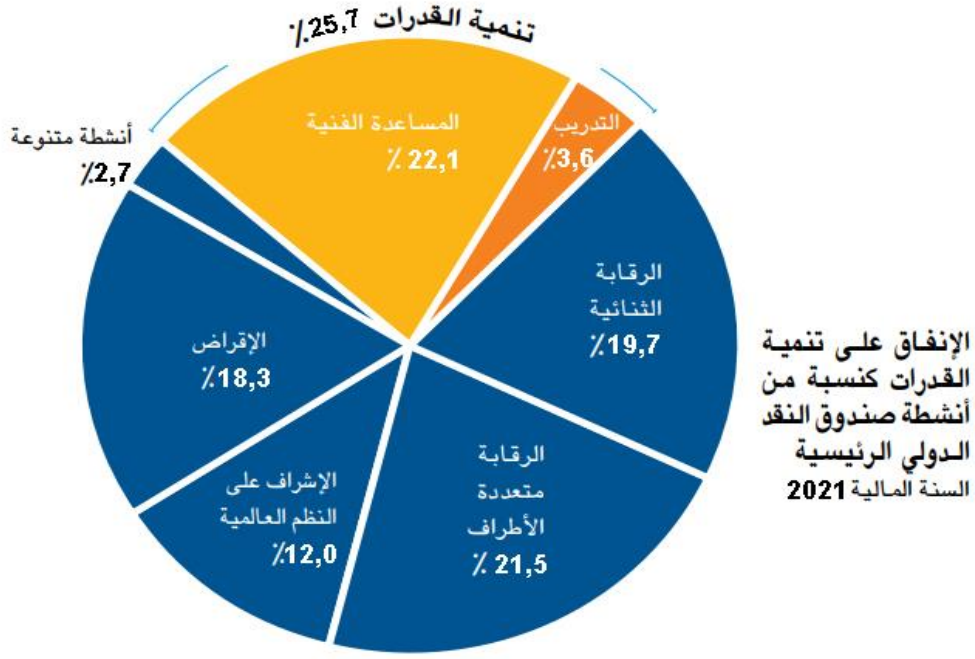

المصدر (صندوق النقد الدولي، 2021، صفحة 38)

كم نلاحظ في التمثيل البياني للإنفاق صندوق النقد الدولي ان الانفاق على تنمية القدرات يتمثل في 25,7% من مجموع إنفاق الصندوق لسنة المالية 2021 وتتمثل تنمية القدرات في (المساعدة الفنية بـ 22,1% والتدريب بـ 3,6%).

قدم أيضا الصندوق برنامج التعلم عبر الإنترنت حيث لعب دور مهم في تلبية احتياجات البلدان الأعضاء خلال جائحة كورونا، فخلال عام 2020 شهد البرنامج زيادة كبيرة في عدد المشاركين، واجتاز ما يزيد على 7000 مسؤول حكومي الدورات التدريبية المقدمة من الصندوق (صندوق النقد الدولي، 2021، صفحة 39).

الشكل رقم(04) الإحصائية الفنية المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي سنة 2021

المصدر (صندوق النقد الدولي، 2021، صفحة 40)

ثانيا: المساعدات المالية المقدمة من الصندوق للدول

خلال فترة 1 ماي 2021 الى 30 افريل 2022، ركزت المساعدات المالية المقدمة من الصندوق على المجلات التالية (صندوق النقد الدولي، 2022، صفحة 33):

1. **التمويل الطارئ من خلال أداة التمويل السريع والتسهيل الائتماني السريع:**

تلقى الصندوق طلبات للحصول على تمويل طارئ من خمسة بلدان ووافق عليها المجلس التنفيذي (حوالي 2,4 مليار دولار أمريكي، تم صرف مليار دولار أمريكي منها إلى ثلاثة بلدان منخفضة الدخل).

2. **تعزيز ترتيبات الإقراض القائمة:**

وفي إطار استجابة الصندوق لجائحة كورونا عقب بدايتها، وافق على زيادة مؤقتة في حدود الاستفادة السنوية والتراكمية من موارد أداة التمويل الطارئ (أداة التمويل السريع) وحدود الاستفادة السنوية من حساب الموارد العامة بالصندوق، مما يترتب عليه تطبيق إطار الاستفادة الاستثنائية. وفي ديسمبر 2021، وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على مد العمل لمدة 18 شهرًا (حتى نهاية جوان 2023) بالزيادات المؤقتة في حدود الاستفادة التراكمية في إطار نوافذ الكوارث الطبيعية المعتادة والكبيرة لأداة التمويل السريع، وسمح بعودة جميع حدود الاستفادة الأخرى التي تمت زيادتها بشكل مؤقت إلى مستوياتها فيما قبل الجائحة، وذلك اعتبارًا من 1 جانفي 2022 حسب الإطار الزمني المقرر.

عمل صندوق النقد الدولي كذلك على زيادة حجم الترتيبات القائمة لاستيعاب الاحتياجات التمويلية الجديدة الملحة في سياق الحوار الجاري بشأن السياسات. ووافق المجلس التنفيذي على طلبات بالزيادة تقدم بها اثنان من البلدان الأعضاء.

3. **اتفاقات جديدة للإقراض بما فيها الاتفاقات الوقائية:**

وافق المجلس التنفيذي على 17 اتفاقا جديدا غير وقائي مع 14 بلدا، تضمنت اتفاقا كبيرًا مع الأرجنتين تمت الموافقة عليه في مارس 2022. بالإضافة إلى ذلك تم إبرام اتفاقين وقائيين مع بلدين عضوين للاستفادة من خط الائتمان المرن

4. **تخفيف أعباء خدمة الدين:**

يتيح الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون لصندوق النقد الدولي أن يقدم منحًا لسداد خدمة الدين المستحقة لصندوق النقد الدولي على البلدان الأعضاء المؤهلة ذات الدخل المنخفض التي تتعرض لكوارث طبيعية حادة أو تواجه كوارث تتعلق بالصحة العامة. وفي مارس 2022، تم تعزيز موارد الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون. وتم توظيفه لاحقا لتقديم منح لتخفيف أعباء خدمة الدين عن كاهل أفقر البلدان الأعضاء المتضررة من جائحة كورونا. ووافق المجلس التنفيذي على تخفيف أعباء ديون 31 بلدا مؤهلا بقيمة اجمالية تقدر بنحو 290 مليون وحدة حقوق سحب خاصة على خمس شرائح، وتم اعتماد شريحتين الأخيرتين خلال السنة المالية 2022، وذلك بتاريخ 6 أكتوبر 2021 و15 ديسمبر 2021.

5. **تخفيف أعباء الديون من خلال مبادرة "هيبيك":**

في 25 مارس 2020، وعقب تسوية الصومال للمتأخرات المستحقة عليه تجاه صندوق النقد الدولي، قرر المجلس التنفيذي أهلية الصومال للتخفيف من أعباء الديون المستحقة عليه من خلال مبادرة "هيبيك " المعززة وبلوغه نقطة القرار بموجب المبادرة. ومع نهاية شهر إبريل 2022، كان المجلس التنفيذي قد وافق على صرف دفعتين من المساعدات المرحلية للصومال بقيمة إجمالية تبلغ 1,791 مليون وحدة حقوق سحب خاصة لتغطية التزاماته المالية المستحقة خلال الفترة من 25 مارس 2020 إلى 24 مارس 2021 والفترة من 25 مارس 2021 إلى 24 مارس 2022. وحسبما أشار الجزء الاول للتقرير، ففي 29 جوان 2021 وعقب تسوية السودان للمتأخرات المستحقة عليه لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي، قرر المجلسان التنفيذيان لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي أهلية السودان للتخفيف من أعباء الديون المستحقة عليه من خلال مبادرة "هيبيك" المعززة وبلوغه نقطة القرار بموجب المبادرة. وفي التاريخ نفسه، وافق المجلس التنفيذي على صرف دفعة من المساعدات المرحلية إلى السودان بقيمة 0,524 مليون وحدة حقوق خاصة لتغطية التزاماته المالية المستحقة خلال الفترة بين سحب 29 جوان 2021 و28 جوان 2022.

ثالثا: التخطيط نحو تعافي واستجابة متعددة الأوجه

وستتطلب تلبية هذه الاحتياجات التمويلية الإضافية استجابة متعددة الأوجه تتألف من ثلاثة عناصر رئيسية (غريغوري، بيير، و شابير، 2021).

أولا، ضمان تعافي الاقتصادات منخفضة الدخل تعافيا كاملا سيتطلب قدرا كبيرا من الدعم من المجتمع الدولي. وسيكون ضمان كفاية الإنتاج العالمي من اللقاحات وتوزيعها على الجميع بأسعار في المتناول عاملا حاسما في هذا الشأن.

وبالإضافة إلى ذلك، سيكون من الضروري توفير حزمة تدابير مالية شاملة، بما في ذلك المنح والتمويل الميسر، بالإضافة إلى مساعدات تخفيف أعباء الديون عند اللزوم. وسيضطلع صندوق النقد الدولي وبنوك التنمية متعددة الأطراف بدور رئيسي في هذه الحزم المالية.

ثانيا، هناك حاجة لوضع برنامج إصلاح محلي طموح للبلدان منخفضة الدخل بغية تعزيز القدرة التنافسية والنمو الممكن. وهذا يشمل تحسين نظم الحوكمة ومناخ الأعمال، وتعزيز تعبئة الإيرادات المحلية، وتطوير الأسواق المالية المحلية، وتحسين الإدارة الاقتصادية والمالية.

ومن المفترض أن تؤدي هذه الإصلاحات بدورها إلى تحفيز العنصر الثالث من الاستجابة متعددة الأوجه، وهو تشجيع القطاع الخاص المحلي والتمويل الخاص الخارجي.

وسيشارك الصندوق في هذه الاستجابة متعددة الأوجه مشاركة كاملة، حيث أطلق بالفعل عدة تدابير لدعم بلدانه الأعضاء ذات الدخل المنخفض من خلال ما يلي (غريغوري، بيير، و شابير، 2021):

- توسيع نطاق الاستفادة من الموارد المتاحة بشروط ميسرة في إطارا الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، بما في ذلك التوسع في إتاحة فرص الحصول على التمويل الطارئ. ففي خلال الفترة من مارس 2020 إلى مارس 2021، صدرت الموافقة على توفير تمويل بمبلغ قدره 13 مليار دولار تقريبا لأكثر من 50 بلدا منخفض الدخل. ويعكف الصندوق حاليا على مراجعة إطاره الإقراضي للبلدان منخفضة الدخل، بخلاف الزيادة المؤقتة في حدود الاستفادة من موارده.
- اقتراح بتوزيع مخصصات جديدة من حقوق السحب الخاصة. فهناك تأييد متزايد في الوقت الحالي بين أعضاء الصندوق من أجل توزيع محتمل للمخصصات من حقوق السحب الخاصة بقيمة قدرها 650 مليار دولار. وهذا من شأنه تلبية الاحتياج العالمي طويل الأجل للأصول الاحتياطية وإعطاء دفعة كبيرة من السيولة لكل البلدان الأعضاء.
- تقديم مساعدات تخفيف أعباء الديون من خلال الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون إلى 29 بلدا مؤهلا. وكانت الموافقة الأخيرة على صرف الشريحة الثالثة من هذه المساعدات، والتي تغطي الفترة من إبريل إلى أكتوبر 2021، قد وصلت بمجموع مساعدات تخفيف أعباء خدمة الدين منذ إبريل 2020 إلى 740 مليون دولار. ومثل هذا التخفيف للأعباء يوفر الحيز اللازم للبلدان الفقيرة من أجل زيادة إنفاقها على المجالات ذات الأولوية أثناء الجائحة.
- تأييد تمديد العمل بمبادرة مجموعة العشرين لتعليق مدفوعات خدمة الدين لفترة إضافية حتى نهاية ديسمبر 2021. وقد أتاحت هذه المبادرة تخفيفا لأعباء مدفوعات خدمة الدين بمبلغ قدره 5,7 مليار دولار أمريكي لعدد 43 بلدا في عام

2020 ومن المتوقع أن تتيح دعما إضافيا لتعليق مدفوعات خدمة الدين بقيمة تصل إلى 7,3 مليار دولار أمريكي إلى 45 بلدا حتى نهاية شهر يونيو 2021.

إن احتياجات أفقر البلدان على مدار السنوات الخمس القادمة (2021 الى 2025) هائلة، غير أنها ليست بعيدة المنال. ولكن هناك حاجة لحزمة من التدابير القوية التي تتسم بالتنسيق والشمول. وهذا ما سيضمن للبلدان منخفضة الدخل تحقيق تعافٍ سريع والانتقال إلى تحقيق نمو أخضر رقمي احتوائي للجميع يكفل لها تسريع وتيرة التقارب مع الاقتصادات المتقدمة النظيرة.

المطلب الثاني: جهود البنك الدولي في تعافي من جائحة كورونا

منذ بداية جائحة كورونا، بذلت مجموعة البنك الدولي جهودًا استثنائية لمساعدة البلدان في التصدي للتداعيات الصحية والاقتصادية والاجتماعية للوباء. خلال فترة من أبريل 2020 وحتى نهاية السنة المالية 2021، قامت مجموعة البنك بتقديم أكثر من 157 مليار دولار، وهو أكبر استجابة لأزمة في تاريخها. وقد ساعدت هذه التمويلات البلدان في مجالات عديدة، مثل حالة الطوارئ الصحية وشراء المستلزمات الطبية بقيمة مليارات الدولارات، وتنظيم حملات التطعيم ضد فيروس كورونا المستجد، وتعزيز الأنظمة الصحية والاستعداد للازمات، وحماية الفئات الفقيرة والمحتاجة، ودعم المؤسسات التجارية وإيجاد فرص عمل، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتوسيع شبكات الحماية الاجتماعية.

وقد توسع البنك الدولي في توفير الموارد المالية لشراء اللقاحات المضادة لفيروس كورونا، حيث بلغت قيمة التمويل المتاحة لذلك حوالي 20 مليار دولار على مدار عامين. خلال السنة المالية 2021 وحدها، قدم البنك 4.4 مليارات دولار لصالح 53 بلدًا. بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وتحالف غافي للقاحات واليونيسف، طور البنك آليات لتوزيع اللقاحات بأمان في 140 بلدًا ذات دخل منخفض ومتوسط. كما دخل البنك الدولي في شراكة مع الاتحاد الأفريقي والمراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض وصندوق الاستئمان الأفريقي لشراء اللقاحات، بهدف مساعدة البلدان على شراء وتوزيع لقاحات كورونا لما يصل إلى 400 مليون فرد في القارة الأفريقية. ويعمل البنك الدولي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية وشركاء آخرين على تتبع وتنسيق وتسريع عمليات توزيع اللقاحات في البلدان النامية.

أولا: المساعدات الفنية المقدمة من البنك الدولي للدول الأعضاء لمجابهة اثار جائحة كورونا

1. تشجيع الإصلاحات المالية العامة والقطاع المالي

هناك حاجة لاتخاذ تدابير عالمية استثنائية وعاجلة لمعالجة آثار الأزمات المتعاقبة مجتمعة، والتكيف كذلك مع أوضاع ما بعد الجائحة والعمل نحو تحقيق تعاف أخضر وقادر على الصمود وشامل للجميع. ويعمل البنك الدولي على مساعدة البلدان على

مكافحة الفقر المتزايد وأوجه عدم المساواة الأخذة في التعمق، مع القيام بمعالجة الدمار الناجم عن الجائحة والتحديات الأطول أجلاً التي يفرضها تغير المناخ.

ويتسم نهج البنك الدولي بالشمولية فهو يتضمن إسداء المشورة للبلدان حول كيفية تنفيذ الإصلاحات والسياسات التي تتصدي للتحديات على مستوى الاقتصاد، مع توفير الحيز اللازم في المالية العامة وتعبئة رؤوس الأموال الخاصة ويساعد البلدان على تقييم الآثار التوزيعية للإصلاحات وكيف تسهم في تحقيق النمو المستدام. كما يساعدها على وضع سياسات للمالية العامة والاقتصاد الكلي تراعي الاعتبارات المناخية. ولدعم هذه الجهود ترصد مؤشرات الاقتصاد الكلي العالمية وكذلك الأسواق المالية وأسواق السلع الأولية. ويدعو إلى تنفيذ إصلاحات هيكلية ومراعاة اعتبارات مكافحة الفقر وعدم المساواة في سياسات المالية العامة لتحقيق النمو الأخضر

ويقوم بإعداد الأدوات والأدلة الإرشادية لمساعدة البلدان على تجاوز المفاضلات المتصورة بين أهداف الاقتصاد الكلي قصيرة الأجل والنمو المستدام طويل الأجل ونساعدها أيضاً على دمج الاستدامة في استراتيجيات النمو لحماية المناخ والموارد الطبيعية مع القيام بتحسين معدلات النمو والاستثمار وخلق الوظائف وعلى المستوى الإقليمي، ويساعد في تصميم تدابير مناخية موجهة نحو النمو مثل (مجموعة البنك الدولي، 2021، الصفحات 74-75):

أ. سياسات المالية العامة لتحقيق التعافي المستدام: تصميم سياسات الضرائب والإنفاق للتصدي التحديات تغير المناخ وصافي خلق الوظائف وإدارة حزم التحفيز المالي على نحو مستدام.

ب. إصلاح نظام ضرائب ودعم الوقود: تقييمات الآثار الكمية لتسعير الكربون على الإيرادات والإنتاج والتوظيف، والعمل بالاقتصاد غير الرسمي، والانبعاثات، والتلوث، والصحة العامة.

ج. سياسة المالية العامة للاستخدام المستدام للأراضي: زيادة الإيرادات وتحسين الاستدامة من خلال إصلاحات ضرائب السلع الأولية وتحويلات المالية العامة للأغراض البيئية وإدارة إيرادات الغابات.

2. التصدي للفساد وتشجيع الحوكمة الرشيدة

وفي السنة المالية ،2021 أطلق البنك الدولي مجموعة من المبادرات لتقوية عمله في مجال مكافحة الفساد والتصدي لطبيعته العابرة للحدود الوطنية ولدور ديناميكيات القوة التي يمكن أن تجعله عصياً على المحاربة، وكذلك الحاجة إلى تحسين الشفافية وأصدر بحوثاً حول كيفية مكافحة الفساد على مستوى القطاعات، وكذلك أدلة عملية عن استرداد الأصول وإدارة حالات تعارض المصالح وقام بقيادة جهد تعاوني دولي جديد لوضع منهجية تقييم أنظمة المشتريات التي تهدف إلى تسريع وتيرة تنفيذ أنظمة للمشتريات العامة تكون حديثة ومتسمة بالكفاءة والاستدامة وأكثر شمولية؛ وأجرى البنك الدولي تقييمات بشأن ذلك في 17 بلداً. كما أطلق

منصة المشتريات ومكافحة الفساد والشفافية لتيسير الوصول إلى بيانات المشتريات العامة وتمكين المستخدمين من تحديد المخاطر المتعلقة بالنزاهة والشفافية والتعامل معها (مجموعة البنك الدولي، 2021، صفحة 75).

ثانيا: المساعدات المالية المقدمة للدول والمؤسسات من البنك الدولي للتعافي من الجائحة

1. التصدي لأزمة صحية عالمية غير مسبوقة

يعمل البنك الدولي منذ ظهور جائحة كورونا على إنقاذ الأرواح وتعزيز التعافي العالمي. وفي السنة المالية 2021، قام البنك الدولي بالبناء على استجابة لمواجهة جائحة كورونا (التي غطت أكثر من 100 بلد) حيث قدم 20 مليار دولار على مدى 24 شهراً لمساعدة البلدان الفقيرة على شراء وتوزيع اللقاحات وأدوات الاختبارات والعلاجات، وكذلك تدعيم أنظمة الرعاية الصحية. ووافق على أول عملية يمولها البنك لدعم حملات التطعيم باللقاحات في جانفي 2021 وبحلول نهاية السنة المالية 2021، ووافق على تقديم أكثر من 4.4 مليارات دولار إلى 53 بلداً. ويشمل ذلك دعم سلاسل تبريد اللقاحات، وتدريب الكوادر الصحية وتحسين أنظمة البيانات والمعلومات، وتنفيذ حملات التواصل والتوعية لتعزيز قبول اللقاحات.

يعمل البنك مع البلدان والشركاء على التصدي بسرعة لجائحة كورونا، ودعم التعافي الاقتصادي العالمي، وإعادة البناء على نحو أفض مع القيام كذلك بتعزيز الاستخدام المستدام للمياه على المدى الطويل. ومع تنفيذ استثمارات بقيمة تتجاوز 26 مليار دولار في 162 مشروعاً، تتبلور رؤية البنك في إيجاد عالم ينعم فيه الجميع بإمدادات المياه وتشجيع النمو المستدام لصالح البشر وكوكب الأرض. (مجموعة البنك الدولي، 2021، صفحة 12)

2. الحماية الاجتماعية:

يعمل البنك الدولي على توسيع عمليات شبكات الأمان من خلال أنظمة الحماية الاجتماعية القائمة في البلدان. حيث في السنة المالية 2021 قدمت مشروعات في مجال الحماية الاجتماعية موارد تمويلية جديدة بقيمة 8,6 مليارات دولار الى 38 بلدا من بينها 13 بلد تواجه صراعات وأوضاع هشة (مجموعة البنك الدولي، 2021، الصفحات 62-63).

3. تدعيم السياسات والمؤسسات لتحقيق القدرة على الصمود:

نشرة مجموعة البنك الدولي ورقة نهج الاستجابة لأثار جائحة كورونا للعودة للمسار الصحيح والانتقال الى التعافي، ومن بين هذه الإجراءات تدعيم المؤسسات لتحقيق القدرة على الصمود بالاستناد الى ديون واستثمارات تتسم بالشفافية والاستدامة.

حيث قدمه 42,7 مليار دولار من مؤسسة التمويل الدولية الى الشركات والمؤسسات المالية الخاصة، وضامنات بقيمة 7,6 مليارات دولار من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار لمساندة مستثمري القطاع الخاص والمقرضين. (مجموعة البنك الدولي، 2021، صفحة 10)

4. مساعدة البلدان الأشد فقرا لحقيق القدرة على الصمود وتحقيق التعافي:

أعلن البنك الدولي في 15 ديسمبر 2021 عن إتاحة حزمة تمويلية بقيمة 93 مليار دولار لإعادة تجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية بهدف مساعدة البلدان منخفضة الدخل على التصدي لجائحة كورونا وبناء مستقبل أكثر مراعاة للبيئة وقدرة على الصمود وشامل للجميع. ويجمع هذا التمويل بين مساهمات بقيمة 23.5 مليار دولار من 48 بلداً من البلدان مرتفعة ومتوسطة الدخل والتمويل الذي تتم تعبئته في أسواق رأس المال، وحصيلة سداد الاعتمادات التي قدَّمتها المؤسسة في الماضي، ومساهمات البنك الدولي من موارده الذاتية (البنك الدولي، 2021).

ثالثا: ركائز برنامج الوكالة الدولية لضمان الاستثمار للاستجابة لجائحة كورونا

وضعت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التابعة لمجموعة بنك الدولي ثلاث ركائز أولية لمجابهة اثار كورونا وهي (الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، 2022، صفحة 24):

1. **الركيزة الأولى**

شراء اللوازم والخدمات الطبية العاجلة لمواجهة كورونا

مساندة الحكومات المضيفة في شراء السلع والخدمات الطبية اللازمة (على سبيل المثال، أدوات فحص حالات الاشتباه في الإصابة بفيروس كورونا، وأردية المستشفى والكمامات، وأجهزة التنفس الصناعي، والأدوية).

2. **الركيزة الثانية**

مجابهة الآثار الاقتصادية السلبية خلال جائحة كورونا

أ. **برنامج تعزيز الائتمان:** مساندة الحكومات على مستويات المشروعات المؤهلة السيادية وشبه السيادية والمملوكة للدولة لتوفير التمويل قصير الأجل ومساندة رأس المال العامل للشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات والأفراد خلال الأزمة.

ب. **تعظيم رأس المال:** مساندة المؤسسات المالية في توسيع نشاط الإقراض في البلدان المضيفة من خلال إفساح المجال للأصول المرجحة بأوزان المخاطر المجمدة لدى البنوك المركزية للحفاظ على مستويات الاحتياطيات الإلزامية لهذه المؤسسات.

3. **الركيزة الثالثة**

استكمال تمويل التجارة الذي تقدمه مؤسسة التمويل الدولية

مساندة تمويل التجارة لتعزيز تدفق السلع والخدمات عبر سلاسل الإمداد العالمية، ويشمل ذلك السلع الأساسية التي تمس الحاجة إليها، لا سيما في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية وتلك التي تعاني من الهشاشة والمتأثرة بالصراعات.

المطلب الثالث: جهود منظمة التجارة الدولية في تعافي من جائحة كورونا

تلعب منظمة التجارة الدولية دورًا حيويًا في تعزيز تعافي الاقتصاد العالمي بعد جائحة كورونا التي بدأت في عام 2019 حيث تسعى المنظمة إلى تشجيع التجارة الحرة والعادلة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي العالمي، وفي مجال جهود التعافي، تتبنى منظمة التجارة الدولية عدة استراتيجيات منها تقديم الدعم للدول الأعضاء، كما تعمل المنظمة على تبسيط الإجراءات التجارية وتسهيل حركة البضائع والخدمات عبر الحدود وتشجيع على تبادل المعلومات وتعزيز الشفافية في القوانين واللوائح التجارية، مما يساهم في تقليل التكاليف والتأخيرات الناجمة عن الإجراءات الجمركية والإدارية.

تقود المنظمة جهود التفاوض لإبرام اتفاقيات التجارة الجديدة بين الدول الأعضاء. هذه الاتفاقيات تهدف إلى تحقيق تخفيضات جمركية وإزالة الحواجز التجارية غير الجمركية، مما يعزز الوصول إلى الأسواق ويزيد من فرص التجارة وتقدم المنظمة الدعم الفني والتقني للدول الأعضاء، خاصة الدول النامية، لبناء قدراتها التجارية. تشمل هذه الجهود توفير التدريب والمشورة في مجالات مثل التخلص الجمركي والمعايير الفنية وإدارة المنافسة وحماية الملكية الفكرية.

أولا: جهود المنظمة في تخفيف القيود التجارية

قامت منظمة التجارة الدولي بدعوة المجتمع الدولي بإلغاء او تخفيف التدابير التجارية على المواد الطبية حيث:

- كثفت منظمة التجارة العالمية عملها الرقابي الطويل الأمد لتسليط الضوء على التدابير التجارية التي تتخذها الحكومات استجابة للوباء، بما في ذلك سلسلة مبكرة من قيود التصدير على المنتجات الطبية. كشف التحليل أن العديد من تدابير تقييد التجارة كانت غير منتهية، على الرغم من استمرار الكثير منها (World Trade Organization, 2021, p. 07).
- كرس أعضاء منظمة التجارة العالمية الكثير من الوقت لمناقشة مقترحين بشأن جائحة كورونا: دعوة جنوب إفريقيا والهند للتنازل عن بعض أحكام الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (TRIPS) ومقترح الاتحاد الأوروبي الذي تضمن الحد من قيود التصدير على لقاحات COVID-19 والعلاجات (World Trade Organisation, 2022, p. 27).

انشات منظمة التجارة الدولية اتفاق جديد لتحرير التجارة العالمية وتسهيلها في البلدان النامية وذلك باتفاق منظمة التجارة الدولية لتيسير التجارة، وسيعتمد الانتعاش أيضا على الدعم العالمي للتعجيل بتنفيذ البلدان النامية لاتفاق منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة. وتشمل التدابير الحاسمة تبسيط العمليات والإجراءات؛ وإلغاء الوثائق الزائدة عن الحاجة؛ وتنفيذ نظم آلية وتكنولوجيات جديدة لتيسير التجارة؛ وإنشاء بوابات للمعلومات التجارية؛ وتعزيز اللجان الوطنية لتيسير التجارة لتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص ولتعزيز تنسيق وكالات الحدود. كان تعاون وكالات الحدود، إلى جانب تعزيز رقمنة الإجراءات، أمرًا بالغ الأهمية في

مواجهة جائحة كورونا لضمان استمرارية الأعمال وتدفق المنتجات الطبية والغذائية عبر الحدود (WTO,and World Bank, 2022, p. 11).

ثانيا: المساعدات الفنية المقدمة من منظمة التجارة العالمية للتعافي من جائحة كورونا

منظمة التجارة العالمية اتخذت عدة إجراءات لتقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء في جهود التعافي من جائحة كورونا تعتمد هذه المساعدة على تعزيز التجارة وتقديم الدعم للدول لتخطي التحديات الاقتصادية والتجارية الناجمة عن الجائحة وفيما يلي بعض المساعدة الفنية التي قدمتها المنظمة:

أ. التعاون والتنسيق الدولي:

قامت منظمة التجارة العالمية بتعزيز التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الأخرى مثل منظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية تم تنظيم اجتماعات ومشاركة المعلومات والتجارب والأفكار لتعزيز الجهود المشتركة في مكافحة الوباء وتعزيز التعافي الاقتصادي.

ب. التدريب والبناء القدرات:

نظمت منظمة التجارة العالمية ورش عمل وبرامج تدريبية لتعزيز قدرات الدول الأعضاء في مجالات مثل النفاذ إلى الأسواق الدولية والتخلص الجمركي وإدارة المعايير الفنية.

أدى الوباء إلى تسريع الانتقال لبرامج تدريب منظمة التجارة العالمية للمسؤولين الحكوميين من البلدان النامية عبر الإنترنت استفاد أكثر من 13500 مشارك من هذه الأنشطة، بما في ذلك دورات التعلم الإلكتروني الجديدة. وواصلت منظمة التجارة العالمية أيضا دعم البرامج المتعددة الوكالات، مثل الإطار المتكامل المعزز، الذي يقدم تشخيص السياسات الموجه لأقل البلدان نموا (World Trade Organization, 2021, p. 08).

ج. دمج الاقتصادات الصغيرة

وفي اجتماع عقد في أكتوبر 2022، أحاطت اللجنة علما بورقة تجميع مستكملة عن برنامج عمل منظمة التجارة العالمية بشأن الاقتصادات الصغيرة. ووافقت على اقتراح من مجموعة(SVE) لاتخاذ قرار وزاري في المؤتمر الوزاري الثاني عشر (MC12) بشأن برنامج العمل.

يدعو القرار، من بين أمور أخرى، أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى معالجة دمج الاقتصادات الصغيرة في الانتعاش الاقتصادي بعد جائحة كورونا من خلال النظر في تأثير الوباء والتحديات والفرص الأساسية التي تواجهها الاقتصادات الصغيرة. كما يدعو جلسة مخصصة لمواصلة رصد التقدم المحرز في مقترحات الاقتصادات الصغيرة في هيئات منظمة التجارة العالمية ومجموعات التفاوض (World Trade Organisation, 2022, p. 152).

المبحث الثالث: تقييم دور المنظمات الدولية الاقتصادية والانتقادات التي واجهتها في مرحلة تعافي

في مرحلة التعافي الاقتصادي بعد جائحة كورونا، تلعب المنظمات الدولية الاقتصادية دورًا حيويًا في تقييم ودعم الدول والاقتصادات المتأثرة. تهدف هذه المنظمات إلى تعزيز التنمية الاقتصادية وتعزيز الاستقرار المالي العالمي. يتولى هذا الدور عدد من المنظمات الرئيسية مثل صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي كما تتعرض هذه المنظمات لانتقادات عديدة خلال مرحلة التعافي وفي هذا المبحث سوف نقوم بتوضيح الملاحظات الموجهة لعمل المنظمات الدولية الاقتصادية وتداعيات التنافس الدولي على فاعلياتها والانتقادات الموجهة حول تعاملها مع الجائحة الجائحة.

المطلب الأول: تقييم عمل المنظمات الدولية الاقتصادية لمواجهة اثار الجائحة

تأثرت جميع القطاعات اقتصادية بآثار كبيرة نتيجة لانتشار جائحة كورونا. ولذلك، قامت المنظمات الاقتصادية بالتدخل وابتكار حلول للتغلب على هذه التحديات وتقديم المساعدات الفنية والمالية. قدم كل من صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية حلولًا متعددة لمعالجة هذه الأزمة، سوف نقوم الآن بتقييم جهود كل منظمة على حده وتقييم النتائج التي حققتها.

أولا: تقييم صندوق النقد الدولي

لعب صندوق النقد الدولي دور حاسم في التصدي لجائحة كورونا وتخفيف آثارها الاقتصادية على الدول الأعضاء منذ بداية الجائحة، قدم صندوق النقد الدولي الدعم المالي والاقتصادي والتوجيه السياسي للدول المتأثرة، وسعى لتعزيز الاستقرار المالي العالمي وتعزيز نمو الاقتصاد العالمي. يُعد تدخل صندوق النقد الدولي ضروريًا في مثل هذه الأوقات العصيبة للمساهمة في تحقيق استقرار اقتصادي عالمي.

أحد الأدوات الرئيسية التي يستخدمها صندوق النقد الدولي للتصدي لجائحة كورونا هي توفير التمويل للدول الأعضاء المتأثرة. وقد قام الصندوق بتوفير حزم تمويل سريعة الاستجابة وخطوط ائتمان مرنة للدول لمساعدتها على تلبية احتياجاتها المالية العاجلة والتخفيف من الضغوط الاقتصادية.

بالإضافة إلى التمويل، يقدم الصندوق النقد الدولي توجيهًا سياسيًا واقتصاديًا للدول الأعضاء لمساعدتها في اتخاذ الإجراءات اللازمة للتصدي للأزمة وتخفيف تأثيرها. يتضمن ذلك تقديم توصيات حول سياسات النفقات العامة والسياسات النقدية والإصلاحات الهيكلية اللازمة لتعزيز النمو الاقتصادي وتعزيز المرونة المالية. كما يقوم الصندوق بتبادل المعلومات والخبرات وتوفير التدريب والتعليم للموظفين الحكوميين بين الدول الأعضاء لتعزيز التعاون الدولي وتبادل أفضل الممارسات في التصدي للجائحة.

بلغ رقم مساعدات الصندوق النقد الدولي في سنة 2021 و2022 الى:

- **سنة 2021**:

حسب تقرير الصندوق سنوي (صندوق النقد الدولي، 2021، صفحة 27):

حسب الوضع في 30 افريل 2021، كان مجموع التزامات الإقراض غير المنصرفة والائتمان القائم من حساب الموارد العامة لصندوق النقد الدولي، بما فيه ما تم التعهد به قبل الجائحة، يبلغ نحو 184 مليار وحدة حقوق سحب خاصة بينما كان المجموع المقابل في الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، الذي يقرض البلدان منخفضة الدخل بشروط مُيَسَّرة يبلغ حوالي 14,8 مليار وحدة حقوق سحب خاصة.

- **سنة 2022**:

حسب تقرير الصندوق سنوي (صندوق النقد الدولي، 2022، صفحة 34):

282 مليون وحدة حقوق سحب خاصة آسيا والمحيط الهادي

1,406 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أوروبا

1,877 مليون وحدة حقوق سحب خاصة منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

4,865 مليون وحدة حقوق سحب خاصة إفريقيا جنوب الصحراء

75,351 مليون وحدة حقوق سحب خاصة نصف الكرة الغربي

وبصفة عامة، يعتبر دور صندوق النقد الدولي في التصدي لجائحة كورونا محوريًا في ضمان استقرار الاقتصاد العالمي. فمن خلال توفير التمويل والتوجيه والدعم الفني، يمكن للصندوق أن يساهم في تعزيز الثقة في الأسواق المالية العالمية وتقديم الدعم للدول الأعضاء في مواجهة تحديات الأزمة الصحية والاقتصادية. وعلاوة على ذلك، يعزز صندوق النقد الدولي التعاون الدولي والتنسيق بين الدول لمواجهة التحديات العالمية المشتركة .لذا، يمكن القول إن صندوق النقد الدولي يلعب دورًا حيويًا في مكافحة جائحة كورونا والتصدي لتداعياتها الاقتصادية. ومن خلال تقديم التمويل والتوجيه والدعم، يساهم الصندوق في الحفاظ على استقرار النظام المالي العالمي وتعزيز فرص النمو الاقتصادي للدول الأعضاء.

ثانيا: تقييم البنك الدولي

إن جائحة كورونا التي اجتاحت العالم عام 2019 واستمر تأثيرها حتى الآن، قد تسببت في تحديات هائلة للاقتصادات العالمية والنظم الصحية في جميع أنحاء العالم. وفي ظل هذا السيناريو المعقد، يعد الدور الذي لعبته المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي أمرًا بالغ الأهمية في التصدي لهذه الأزمة الصحية والاقتصادية العالمية، وخلال جائحة كورونا قدم البنك الدولي استجابة قوية وفعالة للدول الأعضاء وساهم بشكل كبير في مكافحة الجائحة وتخفيف تأثيرها على البلدان المتأثرة.

أحد الأدوار الرئيسية التي قام بها البنك الدولي هو تقديم التمويل للدول النامية لمساعدتها في التصدي لتحديات الجائحة. قدم البنك الدولي تمويلًا طارئًا وقروضًا منخفضة التكلفة للدول لدعم جهودها في مكافحة الفيروس وتعزيز قدرتها التحملية. كما أطلق البنك برامج خاصة لتعزيز النظم الصحية وتعزيز القدرات التشخيصية والعلاجية للدول المتضررة. وبفضل هذا التمويل، تمكنت العديد من الدول من تعزيز بنيتها التحتية الصحية وتوفير الرعاية الصحية الأساسية للمصابين بالفيروس.

بالإضافة إلى التمويل، قدم البنك الدولي الدعم الفني والاستشاري للدول النامية. عمل البنك على تقديم المعلومات والتوجيه والخبرات الفنية للدول لمساعدتها في وضع خطط استجابة فعالة وتنفيذها. كما قدم البنك الدعم في مجال إدارة الأزمات وتعزيز القدرات المؤسسية وتطوير السياسات العامة التي تهدف إلى تعزيز استجابة الدول للجائحة.

بلغ رقم مساعدات البنك الدولي خلال جائحة كورونا الى:

قدمت مجموعة البنك الدولي استجابة استثنائية وغير مسبوقة لمكافحة جائحة كورونا، حيث تم تخصيص مبلغ قدره 157 مليار دولار، وهو أكبر استجابة للأزمة في تاريخ المجموعة (البنك الدولي، 2021).

جدول رقم(02) إنفاق مجموعة البنك الدولي اثناء جائحة كورونا

مجموعة البنك الدولي	الربع الأخير من السنة المالية 2020	السنة المالية 2021*	فترة 15 شهرا المنتهية في 21 جوان 2021
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	15.1	30.5	45.6
المؤسسة الدولية للتنمية	17.2	36.1	53.3
مؤسسة التمويل الدولية	11.2	31.5	42.7
التمويل طويل الأجل من حساب المؤسسة	4.9	12.5	17.4
الموارد التي تمت تعبئتها من الغير	4.1	10.8	14.9
التمويل قصير الأجل	2.2	8.2	10.4
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار	2.4	5.2	7.6
الصناديق الاستئمانية التي ينفذها المستفيدون	1.5	6.4	7.9
الإجمالي (ماعدا التمويل قصير الأجل، والموارد التي تمت تعبئتها من الغير، والصناديق الاستئمانية التي ينفذها المستفيدون)	39.6	84.3	123.9

الإجمالي (شاملا التمويل قصير الأجل، والموارد التي تمت تعبئتها من الغير، والصناديق الاستئمانية التي ينفذها المستفيدون)	47.4	109.7	**157.1**

المصدر: (البنك الدولي، 2021)

يجب أن نذكر أن التحديات التي تواجهها البلدان النامية لا تزال كبيرة، وهناك حاجة مستمرة لتعزيز الدعم والتمويل لهذه البلدان من أجل النهوض بالاقتصادات المتأثرة وتعزيز القدرة التحملية للجميع.

في الختام، يمكن القول إن البنك الدولي قد لعب دورًا حاسمًا في التصدي لجائحة كورونا ودعم الدول النامية في هذه الفترة الصعبة. من خلال توفير التمويل والدعم الفني وتعزيز التعاون الدولي، ساهم البنك في تعزيز القدرة التحملية للدول ومكافحة الجائحة على المستوى العالمي. ومع استمرار تداعيات الجائحة، يجب أن يستمر البنك الدولي في العمل على دعم الدول وتوفير الدعم المستدام لمساعدتها على التعافي وتحقيق التنمية المستدامة.

ثالثا: تقييم منظمة التجارة العالمية

جائحة كورونا قد أثرت بشكل كبير على الاقتصادات العالمية والتجارة الدولية وفي ظل هذا السياق، لعبت منظمة التجارة العالمية دورًا هامًا في التصدي للتحديات التجارية التي نشأت نتيجة للجائحة والعمل على تعزيز الاستجابة العالمية لهذه الأزمة الصحية ولقد قامت المنظمة بدور فعال في تعزيز التعاون الدولي وتقديم الدعم للدول الأعضاء خلال جائحة كورونا.

أحد الأدوار الرئيسية التي لعبتها منظمة التجارة العالمية هو تعزيز التجارة العالمية وضمان استمراريتها في ظل الجائحة. قامت المنظمة بالعمل على تسهيل حركة البضائع والخدمات الحيوية عبر الحدود وتقليل التعقيدات الجمركية والتجارية غير الضرورية التي قد تعوق التجارة الدولية. كما أصدرت المنظمة توجيهات وتوصيات للدول الأعضاء لتسهيل التجارة وتحفيز النمو الاقتصادي في ظل الجائحة بالإضافة إلى ذلك، قامت منظمة التجارة العالمية بتعزيز التعاون الدولي في مجال الابتكار والبحث والتطوير الصحي (World Trade Organization, 2021).

وأيضا تعاونت المنظمة مع منظمة الصحة العالمية والمنظمات الأخرى لتسهيل نقل التكنولوجيا الطبية واللقاحات والعلاجات الجديدة للدول الأعضاء وعملت على تسهيل إنتاج وتوزيع اللقاحات بشكل عادل وعادل لضمان وصولها إلى الدول المحتاجة بشكل فعال. (منظمة الصحة العالمية، 2021) ومن جانب آخر، قامت منظمة التجارة العالمية بتعزيز الشفافية وتبادل المعلومات فيما يتعلق بتأثير الجائحة على التجارة العالمية. قدمت المنظمة تقارير وإحصاءات منتظمة لمتابعة تداعيات الجائحة على التجارة والاقتصادات الوطنية. وهذا يساعد الدول الأعضاء على اتخاذ القرارات الصحيحة وتصميم السياسات الاقتصادية المناسبة لمواجهة التحديات الحالية.

يجب أن نذكر أن التحديات لا تزال قائمة، ومنظمة التجارة العالمية تواجه تحديات في التعاطي مع الجائحة وتعزيز التعاون الدولي في مجال التجارة. ومع ذلك، يظل دور المنظمة حاسمًا في الحفاظ على نظام التجارة العالمي المستدام وتعزيز الاستجابة العالمية للأزمات الصحية والاقتصادية

في الختام، يمكن القول إن منظمة التجارة العالمية قد لعبت دورًا هامًا في التصدي لجائحة كورونا من خلال تعزيز التجارة العالمية والتعاون الدولي، وتسهيل حركة البضائع والخدمات الحيوية وتبادل التكنولوجيا الطبية. ومع استمرار الجائحة، يجب أن تستمر المنظمة في تعزيز جهودها وتحقيق التوازن بين حماية الصحة العامة وتعزيز التجارة العالمية والتنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: تداعيات التنافس الدولي على فاعليات المنظمات الدولية الاقتصادية لمواجهة اثار الجائحة

من المتفق عليه أن الجائحة الناجمة عن فيروس كورونا تركت اثار اجتماعية واقتصادية وسياسية على نطاق واسع. وسوف تتأثر المجتمعات والدول والمنظمات الدولية بشكل كبير بتداعيات هذه الجائحة. وفي هذا السياق، سنلقي نظرة موجزة على تداعيات التنافس الدولي اثناء جائحة، وكيف كانت حاجزا للمنظمات الاقتصادية، مع الاعتبار لتراجع فاعلية هذه المنظمات في التعامل مع الأزمات العالمية الطارئة التي كشفت عنها هذه الجائحة.

أولا: تعامل البلدان مع الجائحة على انها ازمة وطنية

خلال جائحة كورونا وفي مرحلة التعافي الاقتصادي منها قامت بعض الدول بتعامل مع الجائحة على أساس ازمة داخلية (وطنية) بحيث، لا تثق الولايات المتحدة بالمنظمات الدولية والمنصات متعددة الأطراف، حيث إنها تفضل العمل من جانب واحد على سياساتها الداخلية والخارجية، وهذا ينطبق على أغلب الدول في ظل جائحة؛ فعلى الرغم من أن الدول القومية، تقبل أن الأزمة عالمية، إلا أنها تعتقد وتتصرف بأن الحل وطني. لذلك، تحاول كل دولة التغلب على أزمة فيروس كورونا من خلال مواردها الخاصة. ومع ذلك، طالما أن الأفراد يسافرون خارج حدود مناطقهم أو ولايتهم، سواء لأغراض تجارية أو سياحة أو لأغراض اجتماعية أو سياسية، فإن الفيروس سيستمر في الانتقال من مكان إلى أخرى .أي في نهاية المطاف على الجميع أن يعترفوا بأن الأزمة عالمية ويجب أن يكون الحل على المستوى العالمي (إنجي أحمد، 2021، صفحة 325).

ثانيا: عدم المساوات في تقسيم المواد الطبية

لا شك أن عدم المساواة في الصحة العالمية ليس بالأمر الجديد، حيث سادت حالة من التنافس المسبق بين دول العالم للحصول على اللقاح من أجل زيادة فرصهم في تأمين تغطية حاجة سكانها للقاح، وهو الأمر الذي بدأ بشكل مبكر، سواء من

خلال قدرة تلك الدول على التطوير الذاتي للقاحات، أو استثمار تلك الدول في ضخ الأموال في عمليات البحث والتطوير للقاحات.

تكشف البيانات المتاحة عن التعاقدات وفقًا لآخر تحديث في 11 ديسمبر 2020، أن هناك حوالي (9.6) مليارات جرعة محجوزة بالفعل، وتنقسم إلى (7.2) مليارات جرعة محجوزة كمشتريات مؤكدة، مع (2.4) مليار جرعة أخرى قيد التفاوض حاليًا أو محجوزة كتوسعات اختيارية للصفقات الحالية القائمة (عبد العزيز سالم، 2020).

ثالثا: احتكار المواد والسلع الأولية

يعتبر احتكار المواد والسلع الأولية خلال جائحة كورونا موضوعًا مهمًا ومثيرًا للجدل. في فترات الأزمات والطوارئ مثل الجائحة، يمكن أن تحدث زيادة في الطلب على بعض المواد والسلع الأساسية مثل الكمامات الواقية، ومعقمات اليدين، والأغذية الطويلة الأجل وغيرها. كما أظهرت جائحة كورونا نمطًا استهلاكيًا جديدًا كان بمثابة استجابة للأزمة الواقعة، وما تبعها من ركود اقتصادي عالمي، ما دفع بالمستهلك إلى اتباع نظام ما يسمى «ترشيد الاستهلاك» بمعنى التهافت للحصول على المواد الأساسية من مواد غذائية كافية لفترات الحجر. وفي المقابل، الإحجام عن المواد الاستهلاكية الكمالية أو المستوردة التي ارتفعت أسعارها بشكلٍ كبير (سويد، 2022، الصفحات 12-13).

لذلك يحاول بعض الأفراد أو الشركات استغلال هذه الطلبية العالية للحصول على مكاسب مالية، من خلال احتكار تلك المواد والسلع وزيادة أسعارها بشكل مفرط. هذا السلوك يؤدي إلى تفاقم الأزمة وإحداث ضرر للمجتمع والأفراد الذين لديهم حاجة حقيقية إلى تلك المواد.

المطلب الثالث: الانتقادات التي وجهت الى المنظمات الدولية اثناء جائحة كورونا

جائحة كورونا أثرت بشكل كبير على الاقتصاد العالمي بحيث تعرضت المنظمات الدولية الاقتصادية المتمثلة في صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية لانتقادات فيما يتعلق بتعاملها مع جائحة كورونا. تلقت هذه المنظمات انتقادات بسبب تأخرها في التنبؤ بالآثار الاقتصادية للجائحة وتحليلها الدقيق وأيضا بنقص التواصل والشفافية في إعلاناتها ومعلوماتها كما انتقدت بسبب قدرتها المحدودة على توفير الدعم الاقتصادي الكافي للدول المتضررة وتنسيق الجهود العالمية وبتفضيل المصالح الوطنية للدول القوية وتجاهل الدول الأكثر ضعفًا.

في هذا المطلب سوف نتطرق الى بعض الانتقادات الشائعة التي وجهت إلى هذه المنظمات:

1. التأخير في التنبؤات والتحليلات:

انتقدت بعض المنظمات الدولية الاقتصادية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بسبب عدم قدرتها على التنبؤ بالتأثير الاقتصادي للجائحة وتحليله بشكل دقيق. قد اعتبر البعض أن هذه المنظمات لم تتوقع حجم التداعيات الاقتصادية المترتبة على الجائحة بشكل كاف.

تعاني المنظمات الدولية الاقتصادية، مثل صندوق النقد الدولي وغيرها، من صعوبة كبيرة في التنبؤ بالتأثير الاقتصادي للجائحة وتحليله بشكل دقيق، وذلك بسبب العديد من العوامل غير المستقرة والمتغيرة. تزداد درجة عدم اليقين بشكل كبير نتيجة لتقلب المرحلة الاقتصادية وتعقيد التدابير المتخذة لمكافحة الفقر. يعترف جميع المعلقين بصراحة بالتحديات المتزايدة للتنبؤ، بما في ذلك الصندوق النقد الدولي ذاته، نظرًا لطبيعة الأزمة الفريدة والاعتماد الجزئي على السياسات العامة المتبعة على المستويات الوطنية والدولية. بالإضافة إلى ذلك، يُشكك بعض الباحثين في توقعات الصندوق النقد الدولي النسبية في تقريره الصادر في أفريل 2020 مشيرين إلى " التناقض الواضح بين السرد الرهيب والأرقام الأقل خطورة، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية " (Valensisi, 2020, p. 1540).

2. قضايا الاستجابة الاقتصادية:

وجهت انتقادات للمنظمات الاقتصادية الدولية بسبب عدم قدرتها على توفير الدعم الاقتصادي الكافي والفعال للدول المتضررة من جائحة كورونا. اعتبر البعض أن هذه المنظمات لم تتمكن من تنسيق الجهود وتقديم الحزم الاقتصادية الملائمة للدول الأكثر تضررًا.

مثل الكثير من دول العالم النامي، كانت باكستان تفتقر بشكل مثير للقلق إلى الأطباء والمرافق الطبية قبل وقت طويل من سماع أي شخص عن كورونا ثم اجتاح الوباء المستشفيات، مما أجبر البعض على رفض المرضى، بعد أن قلب الخوف الحياة اليومية رأساً على عقب، فقدت العائلات سبل عيشها وكافحت لإطعام نفسها. على الجانب الآخر من العالم في واشنطن، تعهدت منظمتان عميقتان، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بتجنيب البلدان النامية اليأس وحذر الاقتصاديون من أن الإغاثة الهائلة مطلوبة لمنع كارثة إنسانية وأضرار جسيمة للازدهار العالمي بحيث تشكل الأسواق الناشئة 60 % من الاقتصاد العالمي من خلال مقياس صندوق النقد الدولي اي ضربة لثرواتهم تلحق الألم في جميع أنحاء الكوكب(S.Goodman, 2020) .

البنك الدولي وصندوق النقد الدولي فشلوا في ترجمة قلقهم إلى دعم حقيقي كما يقول الاقتصاديون، وقد ترك ذلك البلدان الأقل ثراءً تكافح مع موارد محدودة وديون لا يمكن تحملها، مما دفع حكوماتها إلى تقليل الإنفاق تمامًا كما هو مطلوب لتعزيز أنظمة الرعاية الصحية ومساعدة الأشخاص الذين يعانون من ضياع الدخل(S.Goodman, 2020) .

3. العواقب على الدول النامية والتمييز الاقتصادي:

انتقدت المنظمات الدولية الاقتصادية بسبب تأثير الجائحة على الدول النامية. قد اعتبر البعض أن هذه المنظمات لم تتمكن من توفير الدعم الكافي لهذه الدول لمساعدتها على التعافي الاقتصادي وتخفيف الآثار السلبية للجائحة. ووجهت بعض الانتقادات للمنظمات الاقتصادية الدولية بسبب التمييز في توزيع المساعدات والدعم الاقتصادي.

وفقًا للشبكة الأوروبية للديون والتنمية، ستدفع الدول النامية حوالي 7.9 مليار دولار كرسوم إضافية بين عامي 2021 و2028 وهو ما يمثل زيادة بنسبة 64٪ في تكاليف الاقتراض لصندوق النقد الدولي. خلال ذروة جائحة كورونا، بين عامي 2020 و2021، بلغ إجمالي الرسوم الإضافية 2356 مليون دولار. ويبلغ هذا الرقم 2.4 ضعف المبلغ الذي خصصته الولايات المتحدة وأوروبا والمملكة المتحدة واليابان لتمويل الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون، الذي يمنح تخفيف عبء الديون للبلدان الفقيرة. لم تقدم هذه البلدان الغنية سوى ما يعادل 965 مليون دولار للتعامل مع الأزمة في شكل تخفيف في هذين العامين. ومن ثم، فإن البلدان المتوسطة الدخل المثقلة بالديون أسهمت في صندوق النقد الدولي في معالجة حالة الفقراء المثقلين بالديون، بالقيمة المقارنة والمطلقة، أكثر من البلدان الغنية. من المؤكد أنه لا يبدو وكأنه وضع متساوٍ بين الدول الغنية والمتوسطة الدخل، كما أنه غير مستدام للأخيرة (Bohoslavsky, Cantamutto, & Clérico, 2022, p. 197).

خلاصة الفصل الثاني:

اثرت جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي حيث تحولت من ازمة صحية الى ازمة اقتصادية وذلك بسبب الاغلاقات وتدابير حجر الصحي المتخذة من طرف كافت الدول وذلك أدى الى اغلاق المصانع والغاء الرحلات بين الدول مما أدى الى تداعيها على التجارة والصناعة وسلاسل الامداد العالمية، حيث تراجعت السياحة في العالم بـ 60% وصادرات من الصناعات الى 5,2% والخدمات بـ 30% اثناء الجائحة.

وفي ضل هذه الاثار الناجمة عن جائحة كورونا قامة المنظمات الدولية الاقتصادية بالتدخل من اجل تعافي الاقتصادي حيث قدم كل من صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية مجموعة من المساعدات والحلول المالية والفنية للتعافي من الجائحة، قدم صندوق النقد الدولي العديد من المساعدات ولا سيم ان اكثرها فنية وذلك بتكوين الافراد والمشورة وكما انشاء مبادرة "هيباك" قام بالتمويل الطارئ من خلال أداة التمويل السريع وتخفيف أعباء الدين والتخطيط الى مرحلة التعافي الاقتصادي، ساهم أيضا البنك الدولي بتمويلات واسعة من اجل التعافي حيث قدم 157 مليار دولار كإعانات، وساهمة منظمة التجارة العالمية في تخفيف القيود التجارية و التعاون و التنسيق التجاري بين الدول.

ان المساعدات التي قدمتها هذه المنظمات الدولية الاقتصادية كانت فعالة للتعافي الاقتصادي وتدخلها كان ضروري لتوجه نحو التعافي الاقتصادي من جائحة كورونا بصفتها الجهات المنظمة للاقتصاد العالمي، برغم من ذلك لعب التنافس الدولي عائق لعملها ووجهت لها انتقادات في التمييز بين الدول المتطورة والنامية في المساعدات المقدمة.

الخاتمة

الخاتمة

الخاتمة:

تناولت الدراسة بفصليه الأول والثاني موضوع دور المنظمات الدولية الاقتصادية في مرحلة تعافي الاقتصاد العالمي بعد جائحة كورونا، حيث في الشق الأول من البحث قمنا بالتطرق الى الجانب النظري المتمثل في خلفية انشاء المنظمات الدولية والتطور التاريخي لها من مرحلة ما قبل عصبة الأمم الى انشاء منظمة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، ووظائفها وتعريف المنظمات الدولية الاقتصادية المتمثلة في (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية)، أيضا قمنا بتعريف جائحة كورونا وإعطاء نبذة تاريخية عن الجوائح في العالم و التفريق بين المرض، الوباء والجائحة وتحول وباء كورونا الى جائحة عالمية ومن ازمة صحية الى ازمة اقتصادية.

وفي الشق الثاني من البحث تناولنا قنوات انتقال اثار جائحة كورونا الى الاقتصادية المحلية والعالمية، وتوضيح الاثار الناجمة عنها على الاقتصاد العالمي (قطاع التجارة الدولية، قطاع السياحة، قطاع الصناعة، قطاع الزراعي، قطاع المالي)، من اجل التعافي الاقتصادي من هذه الاثار كانت جهود المنظمات الدولية الاقتصادية من ناحية المساعدات الفنية أولا تهدف الى تعزيز القدرة التنفيذية والمؤسسية للدول في مواجهة التحديات الناجمة عن جائحة كورونا، ثانيا المساعدات او قروض المالية حيث تعمل هذه المنظمات منذ ظهور الجائحة على انقاذ الأرواح و تعزيز تعافي العالمي كما قدم صندوق النقد الدولي التمويل الطارئ وقام البنك الدولي بتقديم تمويل بأكبر استجابة لازمة في التاريخ ، ثالثا تخطيط نحو تعافي اقتصادي مستدام وذلك بتعاون المنظمات مع بعظها وتعاون والتنسيق بين الدول لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية.

اختبار صحة الفرضيات:

وبعد دراستنا لهذا الموضوع ومعالجتنا لجميع عناصر البحث والإحاطة بمختلف جوانبه يمكننا اختبار صحة الفرضيات على النحو التالي:

الفرضية الأولى:" ارتبطت اهداف انشاء المنظمات الدولية بتحديات اقتصادية وسياسية عالمية، مثل الحاجة إلى تعزيز التجارة الدولية وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام أو التصدي للأزمات العالمية، والعمل على تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول وتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي على المستوى العالمي"

نعم صحيحة: حيث ان الهدف الرئيسي من انشاء المنظمات الدولية هو تحقيق الاستقرار العالمي، حيث تعمل هذه المنظمات على تعزيز السلام والأمن والتعاون الاقتصادي الدولي، وتسعى لتحقيق الاستقرار العالمي من خلال تعزيز التعاون والتفاوض بين الدول الأعضاء ويتم ذلك من خلال وضع قواعد ومعايير دولية مشتركة.

الفرضية الثانية: " تسبب انتشار فيروس كورونا في غلق عالمي لمختلف التحركات الدولية والمحلية للبشر والبضائع مما أثر على الاقتصاد العالمي وانتشرت من الدولة المصدر لباقي دول العالم بسبب الحركة العالمية للبشر بين الدول"

الخاتمة

نعم صحيحة: جائحة كورونا هي وباء عالمي ناجم عن انتشار فيروس كورونا المستجد، تصنف جائحة كورونا على أنها أزمة عالمية بسبب انتشارها السريع والواسع النطاق عبر الحدود الوطنية. تأثرت جميع الدول حول العالم بأزمة كورونا، سواء من الناحية الصحية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، بحيث تأثيرات جائحة كورونا كانت شاملة ومتعددة، وكان العامل الرئيسي لهذه الأثر هوا الغلق والحجر الصحي بسبب الوباء.

الفرضية الثالثة: " تمثلت جهود المنظمات الدولية الاقتصادية في مرحلة تعافي الاقتصاد العالمي بعد جائحة كورونا على تعزيز التعاون والتنسيق الدولي، وتوفير الدعم المالي والفني، وتعزيز التجارة العالمية، وتحقيق التنمية المستدامة"

نعم صحيحة: جائحة كورونا كانت اختبارًا حقيقيًا للمنظمات الدولية الاقتصادية، استجابت هذه المنظمات بقوة وتعاونت للتصدي للتحديات الاقتصادية الناجمة عن الوباء وتعزيز عمليات التعافي الاقتصادي، قدمت الدعم المالي والتقني للدول المتأثرة وقدمت توجيهات ومشورة للحكومات للتعامل مع الأزمة واستعادة النمو الاقتصادي، تعمل هذه المنظمات على تعزيز التجارة الدولية وتسهيل الاستثمارات، وتعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول.

نتائج الدراسة:

- الإطار المفاهيمي للمنظمات الدولية والتطور التاريخي وخلفية انشائها حيث ظهرت المنظمات الدولية كنتيجة لفكرة المؤتمرات الدولية في بداية القرن التاسع عشر، وتم اعتبارها امتدادًا لتلك المؤتمرات بعد إضفاء عليها عنصر الدوام وتحصيل الإرادة الذاتية.
- دور (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية) في استقرار الاقتصاد العالمي حيث تلعب كل منظمة من هذه المنظمات الثلاث دورا حاسما في تعزيز التجارة الدولية وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتصدي للأزمات المالية العالمية.
- تفريق بين المرض والوباء والجائحة، حيث صنف فيروس كورونا كجائحة عالمية وتحول فيروس كورونا من وباء الى ازمة اقتصادية مست جميع القطاعات الاقتصادية
- قنوات انتقال اثار جائحة كورونا الى الاقتصادات المحلية والعالمية كانت نتيجة الغلق الكلي لكافة القطاعة الصناعية، التجارية والمالية وذلك بسبب القرارات الصارمة من طرف الدول للحجر الصحي المتخذ اثناء الجائحة
- يعمل صندوق النقد الدولي في التصدي لجائحة كورونا على مجموعة من الوسائل، حيث يقوم بالمساعدات الفنية وذلك بتعزيز القدرة التنفيذية والمؤسسية للدول في مواجهة التحديات الناجمة عن جائحة كورونا، ويقدم أيضا مساعدات مالية حيث تلقى الصندوق طلبات للحصول على تمويل طارئ ووافق عليها المجلس التنفيذي.
- قدم البنك الدولي منذ بداية جائحة كورونا جهودًا استثنائية لمساعدة البلدان في التصدي للتداعيات الصحية والاقتصادية والاجتماعية للوباء، حيث قامت مجموعة البنك بتقديم مساعدات بأكثر من 157 مليار دولار وهو أكبر استجابة لأزمة في تاريخها.

الخاتمة

- لعبت منظمة التجارة الدولية دورًا حيويًا في تعزيز تعافي الاقتصـــاد العالمي بعد جائحة كورونا، كما تعمل المنظمة على تبسيط الإجراءات التجارية وتسهيل حركة البضائع والخدمات عبر الحدود وتشجيع على تبادل المعلومات وتعزيز الشفافية في القوانين واللوائح التجارية، مما يساهم في تقليل التكاليف والتأخيرات الناجمة عن الإجراءات الجمركية والإدارية.
- لعب التنافس الدولي عائق على عمل المنظمات الدلية وذلك بتعامل كل الدول على ان جائحة كورونا على انها ازمة وطنية وتنافس على الحصول على اللقاحات لتأمينها لمواطنيها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

رفيق يوسفي، و عبد الكريم زرفاوي. (30 06, 2021). تأثيرات جائحة كوفيد 19 على التجارة الدولية وسلاسل الامداد. *مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية*، الصفحات 91-111.

unicef. (2023). *مرض فيروس كورونا (COVID-19)*. تم الاسترداد من unicef: https://www.unicef.org/mena/ar/coronavirus

wikipedia. (2023). *جائحة فيروس كورونا*. تم الاسترداد من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة: https://ar.wikipedia.org/wiki/جائحة_فيروس_كورونا#الحاالت

World health Organization. (2023). *World health Organization*. تم الاسترداد من https://www.who.int/: https://www.who.int/ar/news-room/questions-and-answers/item/coronavirus-disease-covid-19

ابراهيم أحمد شلبي. (1986). *مبادئ القانون الدولي العام*. القاهرة: دار العلوم.

أحمد الكواز. (2010). *النظام الجديد للتجارة العالمية*. الكويت: مجلة جسر التنمية.

الامم المتحدة. (2023). *الاستجابة لكوفيد-19*. تم الاسترداد من الأمم المتحدة: https://www.un.org/ar/coronavirus/info-for-un-staff

الامم المتحدة. (1 ماي, 2023). *ميثاق الأمم المتحدة (النص الكامل)*. تم الاسترداد من موقع الأمم المتحدة: https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text#:~:text=%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%AF%D8%A9%20105,%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%8A%D8%A7%D9%85%20%D8%A8%D9%85%D9%87%D8%A7%D9%85%20%D9%88%D8%B8%D8%A7%D8%A6%D9%81%D9%87%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B5%D9%8

البنك الدولي. (19 07, 2021). *157 مليار دولار من مجموعة البنك الدولي لمكافحة جائحة كورونا في أكبر استجابة للأزمات في تاريخها*. تم الاسترداد من البنك الدولي: https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2021/07/19/world-bank-group-s-157-billion-pandemic-surge-is-largest-crisis-response-in-its-history

البنك الدولي. (15 ديسمبر, 2021). *المجتمع الدولي يكثف جهوده من خلال حزمة مساندة بقيمة 93 مليار دولار لتعزيز التعافي القادر على الصمود في بلدان العالم الأشدّ فقراً*. تم الاسترداد من البنك الدولي: https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2021/12/15/global-community-steps-up-with-93-billion-support-package-to-boost-resilient-recovery-in-world-s-poorest-countries#:~:text=%D9%85%D9%86%D8%B0%20%D8%A8%D8%AF%D8%A1%20%D8%AC%D8%A7%D8%A6%D8%AD%D8

البنك الدولي. (2023). *من نحن - المنظمة* . تم الاسترداد من البنك الدولي: https://www.albankaldawli.org/ar/about/leadership

البنك الدولي. (2023). *من نحن- التاريخ*. تم الاسترداد من albankaldawli: https://www.albankaldawli.org/ar/about/history

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار. (2022). *التقرير السنوي*. واشنطن: مجموعة البنك الدولي.

جزيرة معيزي. (2003-2004). إصلاح المؤسسات المالية الدولية وانعكاساتها على الدول النامية(مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، قالمة: جامعة قالمة.

جمال عبد الناصر مانع. (2008). *التنظيم الدولي النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة*. الاسكندرية: دار الفكر.

قائمة المراجع

جهاد أزعور. (24 مارس, 2020). *صندوق النقد الدولي: جائحة كوفيد-19 في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: صدمة مزدوجة تواجه المنطقة*. تم الاسترداد من صندوق النقد الدولي: https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2020/03/24/blog-covid-19-pandemic-and-the-middle-east-and-central-asia-region-facing-dual-shock

جويدة بلعة. (2014-2015). دراسة تحليلية للمنظمة العالمية للتجارة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري(اطروحة دكتوراه). سطيف، كلية العلوم االقتصادية وعلوم التسيير: جامعة فرحات عباس سطيف.

رأفت عايد العضايلة . (02 جويلية, 2022). الاثار السياسية واالقتصادية لفيروس كورونا على النظام الدولي. *المجلة العربية للنشر العلمي*، صفحة 266.

روبرت غريغوري، غايل بيير، و غويوم شابير. (06 04, 2021). *تمويل التعافي في البلدان منخفضة الدخل بعد كوفيد*. تم الاسترداد من صندوق النقد الدولي: https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2021/04/05/blog-funding-the-recovery-of-low-income-countries-after-covid

سارة عبد العزيز سالم. (15 12, 2020). *تحدي العدالة:ملامح التنافس العالمي حول توزيع لقاحات "كورونا"* . تم الاسترداد من المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/5959/%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%8A-%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D9%85%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D8%AD%D9%88%D9%84-%%D8%AA

سليم سعداوي. (2008). *الجزائر ومنظمة التجارة العالمية معوقات الانضمام وآفاقه*. الجزائر: دار الخلدونية .

سهيل حسين الفتلاوي. (2004). *منظمة التجارة العالمية*. عمان: دار الثقافة.

صندوق النقد الدولي. (2021). *التقرير السنوي (بناء أفضل للمستقبل)*. واشنطن: صندوق النقد الولي.

صندوق النقد الدولي. (22 أفريل, 2021). *الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي*. تم الاسترداد من موقع صندوق النقد الدولي: https://www.imf.org/ar/About/Organization-Chart

صندوق النقد الدولي. (2022). *التقرير السنوي*. واشنطن: صندوق النقد الدولي. تم الاسترداد من https://www.imf.org

صندوق النقد الدولي. (2022). *التقرير السنوي (أزمة فوق أزمة)*. واشنطن: صندوق النقد الدولي. تم الاسترداد من https://www.imf.org

عبد الحميد عبد المطلب. (2005). *الجات و آليات المنظمة العالمية للتجارة من لأوروجواي*. مصر: الدار الجامعية.

عبد الغني مصطفى إنجي أحمد. (2021). *أثر السياسات الدولية على إدارة منظمة الصحة العاملية لأزمة كورونا*. الرياض: جامعة الملك سعود.

عبد القادر عبيدلي. (2009). التحرير التجاري وقضايا مكافحة الإغراق مع الإشارة إلى تجربة بعض الدول(مذكرة ماجستير). ورقلة، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.

عبد القادر مهداوي. (2014). محاضرات قانون المنظمة الدولية، لطلبة سنة الثانية قانون عام. ورقلة، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح.

عبد الكريم أحمد قندوز. (2020). *دور التمويل الإسالمي في حالات الجوائح*. معهد التدريب وبناء القدرات. أبوظبي: صندوق النقد العربي.

عبد المطلب عبد الحميد. (2006). *العولمة الاقتصادية*. الاسكندرية: الدار الجامعية.

قائمة المراجع

عدنان فرحان الجوارين. (23 04, 2023). *الحوار المتمدن*. تم الاسترداد من منظمة التجارة العالمية وآثارها على الدول النامية: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=269827

عرفان تقي الحسيني. (1999). *التمويل الدولي*. عمان: :دار مجدالوي للنشر.

عمر سعد الله، و أحمد بن ناصر. (2003). *قانون المجتمع الدولي العام*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

عمير حمة. (2008). أثار اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الوطني(مذكرة ماجستير). أم البواقي: جامعة أم البواقي.

فرانس24. (01 افريل, 2020). *الاخبار المغاربية،الرئيس تبون يدعو الجزائريين إلى "الانضباط" لاحتواء فيروس كورونا*. تم الاسترداد من FRANCE24: https://www.france24.com/ar/20200401-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%AA%D8%A8%D9%88%D9%86-%D9%81%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%B3-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D9%83%D9%88%D9%81%D9%8A%D8%AF19-%D9%85%D8%AE%D8%B2%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3

فلة عربي عودة . (2020). محاضرات في مقياس: المنظمات الدولية الاقليمية. الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر.

كمال عبد حامد آل زيارة. (2019-2020). *مادة المنظمات الدولية*. كربلاء: كلية القانون جامعة أهل البيت.

مالك منسي الحسيني. (2022). محاضرة في المنظمات الدولية. *المنظمات الدولية*. المستنصرية: كلية القانون الجامعة المستنصرية. تم الاسترداد من https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/7/7_2022_11_26!05_19_16_PM.pptx

مبروك غضبان. (2007). *المدخل للعالقات الدولية*. الجزائر: دار العلوم.

مجموعة البنك الدولي. (2021). *التقرير السنوي* . واشنطن: مجموعة البنك الدولي.

محفوظ لعشب. (2006). *المنظمة العالمية للتجارة*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون.

محمد المجدوب. (2002). التنظيم الدولي. *منشورات الحلبي الحقوقية، 7*، صفحة 588.

محمد مجدان. (2005). *تحليل العالقات الدولية*. الجزائر: دار المواهب.

محمود ربيع محمود، و اسماعل صبري مقلد. (1994). *موسوعة العلوم السياسية*. الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

محمود عبد العزيز محمود. (1996). *معدل كفاية رأس المال و التطبيق على البنوك المصرية*. القاهرة: المعهد المصرفي.

محمود هشام . (2021). أزمة نقص حاويات الشحن البحري .. المستهلك يدفع الثمن. *جريدة العرب الاقتصادية الدولة*، 4.

مروة كرامة، فاطمة رحال، و انفال حدة خبيزة. (30 جوان, 2020). تأثير الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كورونا كوفيد-19 على الاقتصاد الجزائري نموذجا. *مجلة التمكين الاجتماعي*، الصفحات 310-332.

منال سويد. (افريل, 2022). العالم في عين جائحة كورونا تداعيات أزمة كورونا على الاقتصاد اللبناني. *مجلة الجيش الوطني*، الصفحات 5-26. تم الاسترداد من مجلة الدفاع الوطني: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D9%8A%D9%86-%D8%AC%D8%A7%D8%A6%D8%AD%D8%A9-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D9%83%D9%88

قائمة المراجع

منظمة الصحة العالمية. (24 06, 2021). *المديرون العامون لمنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة التجارة العالمية يتفقون على تكثيف التعاون دعماً لإتاحة التكنولوجيات الطبية في جميع أنحاء العالم للتصدي لجائحة كوفيد-19*. تم الاسترداد من منظمة الصحة العالمية: https://www.who.int/ar/news/item/14-11-1442-directors-general-of-who-wipo-and-the-wto-agree-on-intensified-cooperation-in-support-of-access-to-medical-technologies-worldwide-to-tackle-the-covid-19-pandemic

منظمة الصحة العالمية. (01 ماي, 2023). *فيروس كورونا*. تم الاسترداد من منظمة الصحة العالمية: tab=tab_3#https://www.who.int/ar/health-topics/coronavirus

ناصر دادي عدوان، و محمد متناوي. (2004). انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة - الأهداف والعراقيل. *مجلة الباحث، 3*.

نعيم بوعمشة. (30 جوان, 2020). فيروس كورونا (كوفيد19) في الجزائر -دراسة تحليلية-. *مجلة التمكين الاجتماعي*، الصفحات 113 - 151.

نوري شقيري ، و واخرون. (2009). المؤسسات المالية المحلية والدولية. *الطبعة الاولى*. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

وليد بعداش . (2014-2015). صندوق النقد الدولي و التوازن الاقتصادي الخارجي(مذكرة ماستر). بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر بسكرة.

ياسين عبيدات . (2011-2012). تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان النخفضة الدخل(مذكرة الدكوراه). سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سطيف: جامعة فرحات عباس سطيف.

قائمة المراجع باللغة الاجنبية

Bohoslavsky, J., Cantamutto, F., & Clérico, L. (2022, August 23). IMF's Surcharges as a Threat to the Right to Development. *Springer Link*, pp. 194–202.

International Civil Aviation Organization. (2023). *Effects of Novel Coronavirus (COVID-19) on Civil Aviation:Economic Impact Analysis.* Montréal, Canada: Economic Development – Air Transport Bureau.

INTERNATIONAL MONETARY FUND. (2020). *Fiscal Monitor: Policies for the Recovery.* Washington: INTERNATIONAL MONETARY FUND.

Kanitkar, T., & Ramakumar, R. (2021, 08 06). Impact of Covid-19 pandemic on the Indian economy: a critical analysis. *Investigación económica*, pp. 3-32.

khouildat, s., zaid, m., & lahouazi, n. (2020, 05 27). Coronavirus Pandemic (covid-19): Economic Impact On Stock Markets And Oil Industry. *IJTIHALD Journal On Legal and Economic Studies*, pp. 01-11.

S.Goodman, P. (2020, 11 05). *How the Wealthy World Has Failed Poor Countries During the Pandemic*. Retrieved from The New York Times: https://www.nytimes.com/2020/11/01/business/coronavirus-imf-world-bank.html

Shang, Y., Li, H., & Zhang, R. (2021, 03 12). Effects of Pandemic Outbreak on Economies: Evidence From Business History Context. *Frontiers in Public Health*, pp. 1-12.

The World Trade Organization. (2023). *10 things the WTO can do*. Retrieved from World Trade Organization: https://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/10thi_e/10thi00_e.htm

قائمة المراجع

Valensisi, G. (2020, 10 21). COVID-19 and Global Poverty: Are LDCs Being Left Behind? *The European Journal of Development Research*, pp. 1535–1557.

wikipedia. (2023). *Disease*. Retrieved from wikipedia: https://en.wikipedia.org/wiki/Disease

World Trade Organisation. (2022). *(WTO) Annual Report.* Geneva: World Trade Organisation.

World Trade Organization. (2021). *(WTO) Annual Report.* Geneva: World Trade Organization.

World Trade Organization. (2021). *World Trade Statistical Review.* Geneva, Switzerland: World Trade Organization.

World Trade Organization. (2023). *the wto*. Retrieved from World Trade Organization: https://www.wto.org/english/thewto_e/thewto_e.htm

worldbank. (2023). *Products and Services*. Retrieved from worldbank: https://www.worldbank.org/en/what-we-do/products-and-services#:~:text=The%20World%20Bank%20provides%20a,achieve%20sustainable%20and%20inclusive%20development.

WTO,and World Bank. (2022). *The Role of Trade in Developing Countries' Road to Recovery.* washington: WTO, and World Bank.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01) هيكل صندوق النقد الدولي حسب اخر تحديث

[1] تُعرف رسميا باسم اللجنة الوزارية المشتركة لمجلس محافظي البنك والصندوق المعنية بتحويل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية.

الملحق رقم (02) هيكل مجموعة البنك الدولي

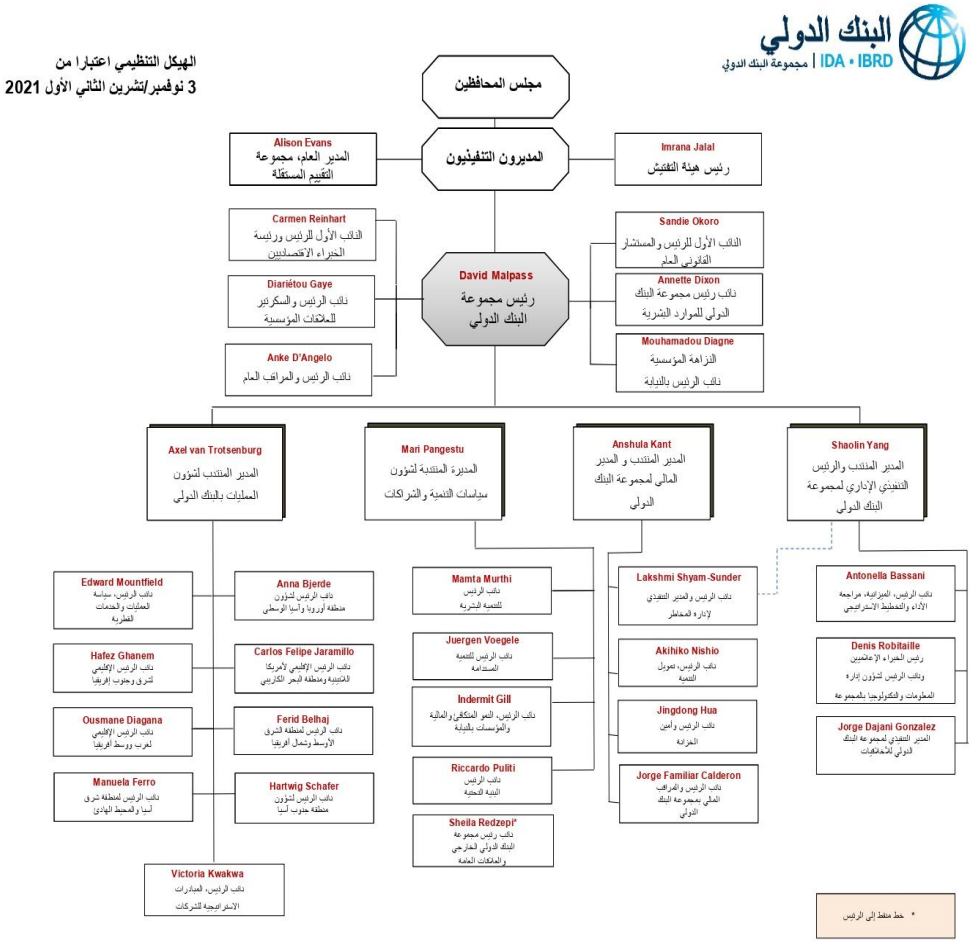

الملحق رقم (03) هيكل سكرتارية منظمة التجارة العالمية

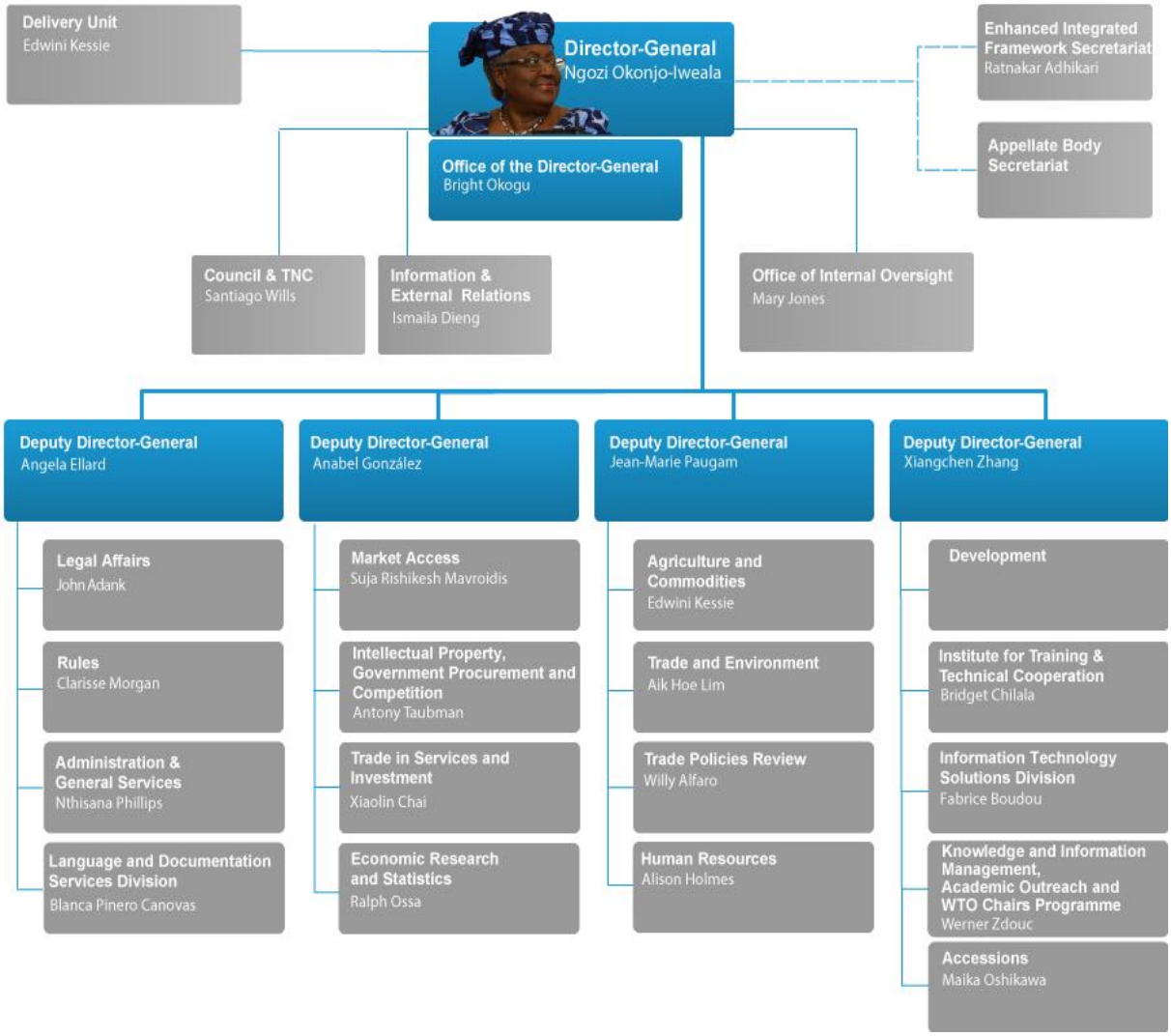

الملحق رقم (04) اشكال المساعدة المقدمة من صندوق النقد الدولي في التصدي لأثار الاقتصادية لفيروس كورونا

ملحق رقم(05) تعهد خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث علمي

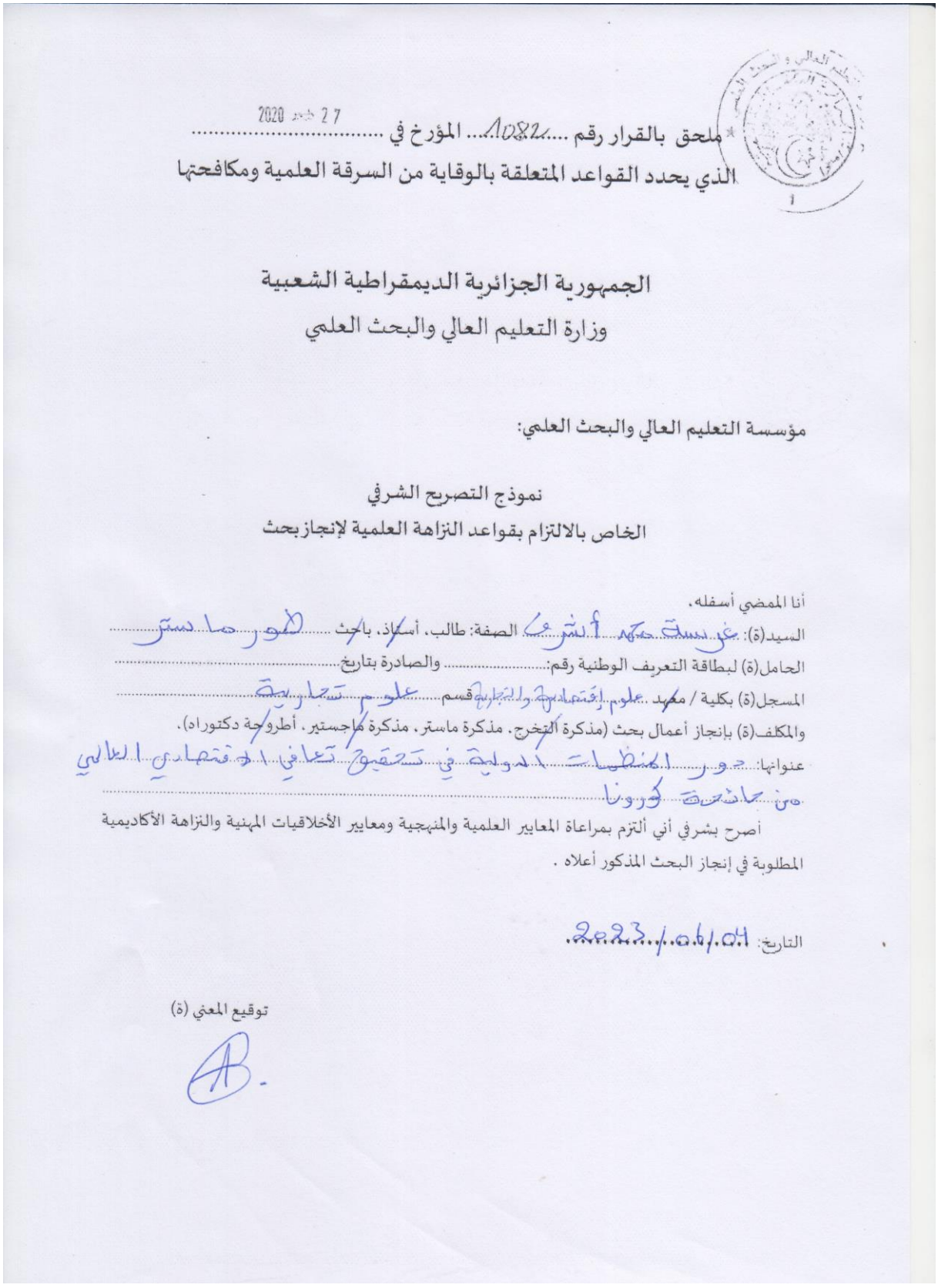

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في 27 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): غرسة محمد أشرف الصفة: طالب، أستاذ، باحث ..... الطور ماستر .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: ..... والصادرة بتاريخ .....

المسجل(ة) بكلية / معهد علوم اقتصادية والتجارية قسم علوم تجارية .....

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: دور المنظمات الدولية في تحقيق تعافي الاقتصادي العالمي من جائحة كورونا .....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2023/06/04

توقيع المعني (ة)